دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية

الدكتورة

مروة كامل البستنجي

المؤلف : د. مروة كامل البستنجي

الكتاب: دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية

رقم الكتاب:V33670B

الناشر :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

الإهداء

هل يستطيع أحد أن يشكر الشمس لأنّها أضاءت الدنيا، لكني سأحاول رد جزء من جميلكم إلى كل من أخذ بيدي ورسم الأمل في كل خطوة مشيتها، إلى كل من وقف بجانبي وأنار دربي، إلى كل من ساندني لأحقق حلمي، إلى كل من آنسني في دراستي وشاركني همومي، إلى عائلتي الكبيرة التي تضج حباً وعطاء.

إلى كل معاني الحب وإلى نبع الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائهما سر نجاحي وحنانهما بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب والدتي وجدتي.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار، ومصدر فخرنا وعزتنا إلى عمي المهندس عبد الفتاح البستنجي.

إلى من عوضني به القدر ليكون أباً حانياً، وأخاً وسنداً وعضيداً، إلى زوجي الدكتور عنان البستنجي.

إلى ثروتي في الحياة، إلى وطني الصغير الذي به أكبر من جديد أطفالي "عبد الفتاح، وعز الدين ".

إلى من هي أقرب إليّ من روحي، إلى من شاركتني همي، وساندتني ومنها استمد عزمي وإصراري، أختي صفاء.

إلى من كانوا دائماً إلى جانبي، وكانوا ملاذي وسندي خالي الدكتور سليمان المبيضين، وعمي الدكتور محمود البستنجي.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل... جزيل شكري وامتناني.

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يشكرُ الله من لا يشكرُ الناس، بعد توفيق الله في إنجاز هذا العمل، لا يسعني إلا أن أتقدَّمَ بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان الذي كان لمشوراته ثراءٌ، ولنصائحه الكريمة صدىً، ولتوجيهاته السديدة الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

وأتقدّم بخالص شكري وعرفاني للأساتذه الكرام رئيس لجنة المناقشة، والأعضاء الأفاضل،الذين اقتطعوا من وقتهم وبذلوا جهدهم لقراءة هذه الرسالة، وأثرائها بملاحظاتهم القيمة ومناقشاتهم الحكيمة التي أحكمت الدراسة.

ولابدَّ ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة، وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسيّة في جامعة مؤتة.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية

مروة كامل البستنجي

جامعة مؤته، 2018

هدفت الدراسةُ لتحليل دور الثورات العربية (الثورة اليمنية والمصرية) في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي لدراسة إسهام الثورتين اليمنية والمصرية في أبراز دور (حركة الحوثيين في اليمن، وجماعة الأخوان المسلمين في مصر) من وجهه نظر النخبة السياسيّة الأردنية.

حيث تكمن المشكلة في تنامي دور الفاعلين الجدد من غير الدول , وزيادة إثرهم بشكل كبير حيث اصبحت هذه الفواعل تلعب دوراً جوهرياً على نطاق السياسة الدولية , وتلخصت المشكلة بلاسئله التالية ما هو دور الثورات العربية(اليمنية ,المصرية) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسية ؟ما هي العوامل والدوافع السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين من غير الدول؟ كيف ساعدت الثورات العربية في كل من اليمن ومصر على وصول بعض الفاعلين الجُدد الى السلطة .

وتوصَّلَت الدراسة إلى نتائج تبين أن الثورات العربية كان لها دور فاعل في أبراز دور الفاعلين الجدد من غير الدول وأهمها حركة الحوثيين في اليمن التي تمكنت من الاستيلاء والسيطرة على السلطة في عام 2014، كونها الأكثر تنظيماً في المجتمع اليمني، بالإضافة إلى الدعم الخارجي من إيران، وأستغلالها لحالة الفوضى والصراع بين القوى السياسية اليمنية الآخرى، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي أستطاعت توظيف مواردها السياسية والاعلامية لتحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة في مصر، وبينت الدراسة أن العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة أسهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول بدرجة عالية، حيث أستثمرت الحركة الحوثية في اليمن الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي والفوضى التي واجهت وتواجه اليمن منذ عام 2011 في الاستيلاء والسيطرة على السلطة في اليمن بإستخدام القوة العسكرية، بينما أستثمرت جماعة الاخوان المسلمين في مصر الحركات الاحتجاجية، والثورة المصرية والمرحلة الانتقالية في مصر لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتحقيق مكاسب سياسية في الأنتخابات البرلمانية والوصول الى السلطة عن طريق صناديق الإقتراع.

الكلمات الداله: الثورات العربية، الفاعلين الجُدد من غير الدول، النخب السياسية.

Abstract

The role of the Arab spring revolutions in enhancing the impact of new non-state influential actors from the Political Elites Perspective

Prepared by: MarwaKamil Al-Bostanji

Mu'tah University،2018

. The study sought to analyze the Arab revolution roles (The Yemeni and Egyptian revolutions) in maximizing the impact of the new non-state actors. This study used the descriptive analytical approach ،in addition to the statistical approach to study the contribution of both the Yemeni and Egyptian revolutions in highlighting the role of (Al-Houthieen and the Muslim Brotherhood) form the Jordanian political elites' perspective.

The problem lies in the increasing role of the new non-state influential actors as well as their considerable impact, as these influential actors have a core role at the level of international policy. The study addressed the role of the Arab spring revolutions in Egypt and Yemen in enhancing the impact of new non-state influential actors (Houthi and Muslim Brothers). The main problem lies in the following questions : what is the role of the Arab spring revolutions(Yemenite, Egyptian) in enhancing the impact of new non-state influential actors in the political domains? What are the social and political factors and motives that contributed to enhancing the role of non-state influential actors? How did the Egyptian and Yamani revolutions contribute to the arrival of some new non-state influential actors to authority?

The study found that the Arab revolutions played an active role in highlighting the role of the new non-country actors . One of those is the Houthi movement in Yemen which was able to seize authority in 2014 ،it being the most organized in the Yemini society ،add to this the foreign support from Iran ،and its exploitation of the state of chaos and conflict between the other Yemini political powers. While in Egypt we see the Muslim Brotherhood group which was able to employ its political and media resources to achieve its goals of reaching authority in Egypt. The study demonstrated that the political and social factors and motives contributed in maximizing he role of non-state actors to a high degree. On the one hand the Houthi movement in Yemen invested the political conditions and the state of political instability and chaos that the Yemen faced and is still facing since 2011 in seizing authority in Yemen through military force. On the other hand ،the Muslim Brotherhood group in Egypt invested the protest movements ،the Egyptian revolution and the transitional period in Egypt in expanding its popular base ،making political gains in the parliamentary elections and reaching power through the ballot boxes.

Keywords: Arab revolutions، New non-country actors، Political Elites.

الفصل الأول

خلفية الدّراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدّراسة

تعيش الأمة العربية لحظةً فاصلةً، وتمرُّ بمرحلة انتقال بين زمنين، حيث تبدو المرحلة مشحونة، بالإمكانات والآفاق الواعدة، مُحاطة بالمخاطر والتحديات، حيث يحتدم الصراع داخل المنطقة، وتشتدُّ المجابهة وتتسع دوائرها، وتأخذ أبعاداً استراتيجية وتتفتح على تحوّلات عالمية، تترابط مع الأزمه الاقتصاديّه الكبرى، التي تعيشها المراكز الإمبريالية، لتعجّل في تحوّلات تاريخيّة، وتهيئ لمتغيرات عميقة في موازين القوى الإقليمية والدولية كما بات واضحاً من خلال الأحداث والتقلبات السياسيّة التي تشهدها المنطقة العربية.

حيثُ شهد النظام الإقليمي العربي، تطوراً محورياً بعد اندلاع الثورة التونسية والتي تُعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة، وهي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في (17كانون أول2010) تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم، تعبيرًا عن غضبه لبطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، وقد توفي البوعزيزي بسبب حروقه البالغة، مما أدى إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم (18 كانون اول 2010)، وخروج آلاف التونسيين الرافضين باعتباره رفضاً لأوضاع البطالة، وعدم وجود العدالة الاجتماعيّة، وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم (بلقزيز،2012: 4).

ومع انطلاق الثورات العربية في تونس ومصر، شهدت المنطقة العربية تحوّلات كبرى، منها زيادة نشاط بعض القوى السياسيّة والجماعات غير الرسمية كالفاعلين الجُدد من غير الدول (NSAs–Non State Actors–) كحركة الأخوان المسلمين في مصر، والحركة الحوثية في اليمن، وهذا ما أكّدته إيمان رجب(36:2014) بتزايد دور الفاعلين من غير الدول وخاصة العنيفين منها في السنوات القليلة الماضية في المنطقة العربية، من خلال التواجد الفعّال فى الصراعات الإقليمية، على نحوٍ أدّى إلى تصدُّع الجبهات الداخلية لبعض الدول فى المنطقة، مقارنة بعدد الصراعات بين الدول، ومن ثم شهد تأثير

الفاعلين الجدد من غير الدول بصفة عامة تحوّلات جوهرية منها: عملَ الفاعلين الجدد من غير الدول خاصة الفاعلين العنيفين على استقلال كيانهم، ومواردهم عن الدولة التي يعملون في داخلها، وهذا النمط متكرر في حالة الأخوان المسلمين في مصر، وحزب الله في لبنان، باعتبارهم كيانات عابرة للحدود، وأصبحت القضايا الخارجية محل اهتمامهم، فضلاً عن اتّباعهم سياسات مستقلة عن سياسات دولهم تجاه القضايا المختلفة، وهذا ما يكشف عنه، على سبيل المثال موقف حزب الله من الثورات العربية، وموقف جماعة الأخوان المسلمين من الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، وعلى غزة عام 2009 (السيد,2015: 38).

وبناءً على ما سبق، فإنّ الفاعلين الجدد من غير الدول أصبحوا طرفاً رئيسياً في السياسات والتفاعلات الإقليمية في المنطقة العربية، حتى أنّه لم يَعُدْ من الممكن تحليل سياسات المنطقة بالتركيز على الدول فقط، وبالرغم من أنّ الدولة ظلّت لفترة طويلة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، ويرجع ذلك لسهولة تحديد كيانها، وسيطرة المنظور الواقعي على تحليل العلاقات الدولية، إلا أنّهُ منذ السبعينيات بدأ الاهتمام التدريجي بالفاعلين الجدد من غير الدول، (رجب, 2012ب:40) أمّا تاريخياً فقد ظهر الفاعلون الجدد من غير الدول في صورة حركات دينية مثل الجماعات التبشيرية، والجماعات الوظيفية اليهودية والتي لها أنواع عديدة، كالاستيطاني المالي، وغير ذلك من جماعات وظيفية نوعية، كالأطباء، أو الجواسيس، أو تجار الرقيق على سبيل المثال(المسيري، 2006 :119). وظهرت في شكل عصابات الجريمة التي دخلت في حروب مع الدولة الرومانية، وفي القرن العشرين انتشرت حركات التحرُّر الوطني كصورة من صور الفاعلين الجدد من غير الدول، وأثرت في سياسات الدول الاستعمارية، مثل بريطانيا وفرنسا، ومع ذلك كان الاهتمام بدراسة الفاعلين الجدد من غير الدول حديثاً نسبياً بالنسبة للاهتمام بالدولة، وأهم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع وتأثيره في العلاقات الدولية دراسة كارل كرايسر عن السياسات العابرة للحدود، وكتاب روبرت كوهين وجوزيف ناي المعنون ب "transnational relations and world politics"، والذي

ناقش تأثير هؤلاء الفاعلين على العلاقات الدولية فأفرد فصلاً للمنظمات غير الحكومية، وفصلاً آخر للتنظيمات الثورية، وعلاقة كل منهما بالدولة، وكانت تلك هي أولى لبنات الاهتمام بدراسة الفاعلين الجدد من غير الدول على المستوى النظري.

(Nye, Keohen1971:329)

إنّ الأدبيات العربية لم تهتم كثيراً بدراسة وتحليل هذا النمط من الفاعلين، وإن كان تأثيرهم واضحاً في المنطقة العربية وفي قضاياها الرئيسية، فإنّه من الواضح أيضاً تأثرهم بالتطوُّرات التي شهدتها المنطقة منذ اكتمال استقلال دولها منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يلاحظ نوع من التحوُّل والتطوُّر المستمرين في طبيعتهم وأدوارهم (رجب، 2012ب: 35).

فعلى سبيل المثال لم تَعُدْ حركات التحرُّر الوطني، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، هي النمط الوحيد السائد من الفاعلين الجدد من غير الدول، وإنما تولّدت أنماط أخرى نتيجة ديناميكيات التطوُّر الداخلية في المنطقة، وفي داخل الدولة العربية، فتنامت أدوار الفاعلين الجدد من غير الدول الجُدد، وهذا التحوُّل المستمر في طبيعة الفاعلين الجدد من غير الدول جعل مسألة نمط تأثيرهم في المنطقة، وما إذا كانوا عنصر استقرار أو عدم استقرار فيها، من القضايا المثيرة للجدل. وقد تعزَّزَ هذا الجدل مع الثورات العربية التي شهدتها المنطقة في عام 2011، فما صاحب هذه الحالة من تغيير جذري أطاح في بعض النُّظُم القائمة، كما هو في حالة كل من مصر وتونس (علي،2012: 17).

لابدَّ من الإشارة إلى تنامي تأثير الفاعلين الجُدد في المنطقة العربية بشكل ملحوظ، مما أدّى التحوُّل في طبيعة هذا النمط من الفاعلين وأدوارهم، فعلى سبيل المثال، ذكر بهجت قرني في كتابه "الشرق الأوسط المتغير" الذي يَعُدُّ تنامي دور الفاعلين الجدد من غير الدول مظهراً للتغيّر الذي طرأ على المنطقة العربية، وهذا يُعدُّ عكس القناعة السائدة في الأدبيات العربية، الخاصة بعدم تغير طبيعة الفاعلين فيها (رجب،2012أ: 36).

وشكّل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقد الفاعلين الجدد من غير الدول، وفُسَّر ذلك بتحوُّل القوى السياسيّة في بعض الدول العربية إلى الفاعلين الجدد من غير الدول، مثل حزب الله، وحماس، وتنظيم القاعدة، والتنظيمات المحلية الموالية له، والتيار الصدري في العراق.

إنّ التطوُّرات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية، بما في ذلك حالة "الثورة"، كشفت عن أبعاد جديدة للتحول في طبيعة وأدوار الفاعلين الجدد من غير الدول، وقبل مناقشة أبعاد هذا التحوُّل، تجدر الإشارة إلى أنّ المقصود بالفاعل من غير الدولة هو أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي مقدار الحرية التي يتمتَّع بها عند السعي لتحقيق أهدافه، والتمثيل بمعنى تمثيل أتباعه والمؤيدين له، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها. (رجب،2012ب: 38).

ونظراً لأهميّة الآراء السياسيّة المتعددة حول دور الثورات العربية التي حدثت في مصر واليمن خلال الفترة (2010–2017) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد فقد سعت الباحثة إلى التعرف على آراء النُّخَب السياسيّة الأردنية؛ وذلك لتشكيل منظومة فكرية معرفية في مجال العلاقات الدولية بما يتعلق بدور الثورات العربية في تعظيم اثر الفاعلين الجُدد كمنحى علمي حديث.

2.1 مشكله الدّراسة وأسئلتها:

إنّ المتمعّن في التطوُّر الذي حدث في دور الفاعلين الجُدد من غير الدول عبر الأحداث التاريخيّة والسياسيّة، وفي ظل ما وصلت إليه حركة الأخوان المسلمين في مصر وحركة الحوثيين في اليمن، يجد التحوُّل الكبير عن النمط التقليدي للفاعلين الجُدد من غير الدول، وحدوث تطوُّر في أدوارهم في مرحلة الربيع العربي نتيجة تنوع أنماط الفاعلين الجُدد من غير الدول النشطين فيها، حيث واكب هذا التطوُّر ظهور نمط جديد مختلف في طبيعته وأهدافه، واستراتيجيات عمله عن الأنماط التقليدية للفاعلين من غير الدول،

فأصبحت هذه الأنماط تتحدى الدولة، وتدخل معها في تنافس على الشرعية والسلطة؛ مما أدّى إلى التعقيد في خريطة الفاعلين الجُدد من غير الدول.

وفي ضوء ما سبق، تبرز تساؤلات عديدة حول أهميّة ودور الثورات العربية في وصول الفاعلين الجُدد من غير الدول إلى السلطة؛ من أجل تحديد أبرز العوامل والدوافع التي ساعدت الفاعلين الجُدد من غير الدول عند كل من (حركة الحوثيين في اليمن)، و(حركة الأخوان المسلمين في مصر) .

وبناءً على ما سبق فقد تبلورت مشكلة الدّراسة في محاولة التعرف على دور الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول في الأحداث والتطورات التي شهدتها الدول العربية منذ عام 2011، وذلك من خلال تتبع تطورات الثورة اليمنية، والثورة المصرية، وبحث دور الفاعلين الجُدد في هذه الثورات للمساهمة في توجيه الاتجاهات السياسيّة، وآفاقها المستقبلية في ظل الأوضاع الراهنة، وتركِّزُ هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات تشكل في مجملها مشكلة الدراسة، والتي يمكن صياغتها في التساؤلات الآتية:

1. ما دور الثورات العربية (اليمنية,المصرية) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسيّة؟
2. ما هي العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول؟
3. كيف ساعدت الثورات العربية في كل من اليمن ومصر على وصول بعض الفاعلين الجُدد إلى السلطة؟

3.1. أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى تحقيق ما يلي:

- بيان دور الثورات العربية(اليمنية, المصرية) في تعظيم أدوار الفاعلين الجدد من غير الدول، من حيث تنامي وازدياد قوتهم في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة.

- معرفة العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أدوار الفاعلين الجدد من غير الدول.
- التعرف على أثر الثورتين اليمنية والمصرية في إبراز دور كل من الحوثيين، والأخوان المسلمين كفاعلين من غير الدول.

4.1 أهميّة الدّراسة:

يمكن تقسيم أهميّة الدّراسة إلى أهميّة علميّة وأخرى عمليّة، على النحو التالي:

1. **الأهميّة العلميّة:** تتمثل الأهمية العلمية في الإسهام بالمعرفة التراكمية لأدبيات الموضوع في العلاقات الدولية إسهاماً أكاديمياً، يفسر دور الثورات العربية في إبراز وتعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول من وجه النظر النخبة السياسيّة الأردنية، وذلك لأنّ الدراسات التي تُعالج دور الفاعلين الجُدد، لا تخرج عن مقالات ومشاركات عبر المنتديات السياسيّة المحدودة، وتتأثر بالتحيزات الفكرية الذاتية، حيث تُعد الدراسة الحالية من الدراسات الحديثة في حدود علم الباحثة التي تناولت موضوع الدراسة من خلال استطلاع آراء النخب السياسيّة، باعتبارهم الخبراء في هذا المجال كمصدرٍ للحصول على البيانات الميدانية لدعم البحوث الأساسية بمجال العلوم السياسيّة، وتوفير دراسة علمية بالمكتبة العربية، وفتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية في هذا المجال، ومنح الفرصة للباحثين والدارسين في المستقبل لدراسة التحوُّل في أنماط الفاعلين الجُدد من غير الدول، وتطور أدوارهم وازدياد أهميتهم.
2. **الأهميّة العمليّة:** تأتي الأهميّة العمليّة لهذه الدّراسة من أنّ الكشف عن دور الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، يساعد أصحاب القرار السياسي على التخطيط السليم، لدرء المخاطر المترتبة على صعود دور الفاعلين الجُدد من غير الدول، وإعادة النظر بكافة السياسات الداخلية والخارجية، وبالتالي تشكّلُ نتائج الدّراسة منهجاً وقائياً للحدّ من الآثار السلبية التي قد تترتب على تنامي دور الفاعلين الجُدد من

غير الدول، بالإضافة إلى إبراز أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول لتوجيه أصحاب القرار السياسي إلى إدراك المصالح الدولية، والأهداف غير المباشرة التي يسعى الفاعلون الجُدد لتحقيقها، مما يساهم في مواجهتها وفقاً لمنظومة العلاقات الدولية.

5.1 فرضية الدّراسة:

تنطلق هذه الدّراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: "ساهمت الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسيّة، من وجهة نظر النخب السياسية الأردنية بدرجة متوسطة"

ونظراً لعمومية هذه الفرضية فقد تم تفريعها إلى الفرضيتين التاليتين:

الأولى: "ساهمت الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين) في المجالات السياسيّة بدرجة متوسطة".

الثانية "ساهمت الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الأخوان المسلمين) في المجالات السياسيّة بدرجة متوسطة".

الفرضية الثانية: أسهمت العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة في اليمن ومصر في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية بدرجة متوسطة.

6.1 حدود الدّراسة:

تتحدد الدّراسة الحالية بالمحددات التالية:

1. **الحدّ الموضوعي:** تقتصر الدراسة على تحليل دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية، كحركة الحوثيين في اليمن، وحركة الأخوان المسلمين في مصر، وهما الحركتان اللتان تأخذ بهما الدراسة كنوع من دراسة الحالة.
2. **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدّراسة خلال الفترة من 2010 إلى2017، حيث شهدت هذه الفترة أحداث مهمة في النظام الإقليمي العربي، وانطلاق الثورات العربية ابتداءً من

الثورة التونسية التي انطلقت بعدها الثورة المصرية، والليبية، والسورية واليمنية، فكانت هذه الفترة تحمل في طياتها تغيرات كبيرة جداً على مستوى النظام الإقليمي العربي، ومن أهم ما برز في تلك الفترة هي تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، وتغير أنماطهم وتحول أدوارهم كما سيتم تناولة بالفصول اللاحقة.

3. **الحدود المكانية**: المملكة الأردنية الهاشمية، مصر، اليمن.

4. **الحدود البشرية**: النخبة السياسيّة الأردنية، وتشير إلى تلك الجماعه القيادية التي توجد على قمة الهرم في النظام السياسي الأردني، والتي تمارس وظائف السياسة العليا متمثله بالسلطة التشريعية _مجلس النواب، والسلطة التفيذية رؤساء الوزراء والوزراء، أولئك الذين تمكنهم مواقعهم من احتكار القوة، والتمتُّع بامتيازات واسعة قسمت في ضوء تجنيدها إلى دوائر مغلقة ومفتوحة من منطلق ممارستها للسلطة أو التأثير عليها، والأكاديميين في الجامعات الأردنية الحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم السياسيّة.

7.1 مصطلحات الدّراسة:

1. **الدور(The Role)** اصطلاحاً: يعرف الدور اصطلاحاً على أنّه سلوكٌ متوقعٌ لأيّ شخص يمتلك منصباً أو مكاناً معيناً (الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعيّة، 2007: 94). وعرّفتهُ الباحثة إجرائياً: بأنّه دور الثورة اليمنية والمصرية في تعظيم أثر (حركة الحوثيين في اليمن)(الاخوان المسلمين في مصر).كما قاستهُ اداه الدراسة.

2. **الثورة (Revolution)**: تعرف الثورة بأنّها تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة، أي عندما يتم تغيير حكم قائم مع النظام الاجتماعيّ والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحياناً عنيفة بحكم آخر (الكيالي،1986: 870).

3. **الثورات العربية (Arabic Revolution)** وتتبنى الباحثة هذا التعريف إجرائياً. أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أوخر عام 2010 ومطلع

2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج أيضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية (بول، 2012: 35-36) أطلق الغرب مفهوم "الربيع العربي" على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس أواخر 2010، إذ حيث كانت صحيفة الإندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المفهوم في بداية الثورة التونسية، واجرائياً يقصد بالثورات العربية في هذه الدراسة الثورتين اليمنية والمصرية.

4. **الفاعلين الجدد من غير الدول (Non State Actors)**: إنّ المقصود بالفاعل من غير الدولة هو أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافه، والتمثيل هو أي تمثيل لأتباعه والمؤيدين له، والنفوذ هو القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها، وهناك ما يُعرف بأنماط الفاعلين التقليديين، مثل المنظمات الدولية الحكومية، كمنظمة الأمم المتحدة، وحلف الناتو، والجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والشركات المتعدية الجنسيات، خاصة التي تعمل في مجال النفط، ثم أضيف لها نمط الجماعات الإرهابية، خاصة بعد أحداث 11 أيلول2011، وهذه الأنماط من الفاعلين لم تكن دقيقة بدرجة كبيرة في التعبير عن خريطة الفاعلين الجدد من غير الدول المؤثرين في المنطقة العربية، والفارق بين الفاعلين التقليدين والجُدد هو في طبيعة العلاقة مع الدولة، وطبيعة الدور الذي تلعبه في العلاقات الدولية.(رجب، 2012: 37)

والجدير بالذكر في هذا المقام، أنّ مصطلح الفواعل من غير الدول لا يحظى باتفاق أكاديمي حوله، وهو عادةً ما يكون على تماس مع مصطلحات أخرى من قبيل

(الجماعات المسلحة)، أو (المجموعات غير الشرعية)، و(حركات التحرُّر)، وتستطيع هذه الدراسة أن تعرفها بأنّها جماعة منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها، وتمثل هذه الجهات الجماعات المتمردة ومختلف حكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كلياً (أدمام،2014: 72).وتعرفها الباحثة اجرائياً على انها حركة الحوثيين في اليمن , وحركة الأخوان المسلمين في مصر.

8.1 منهجية الدّراسة:

تعتمد منهجية الدّراسة على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علميّة في الوصول إلى حلول علميّة لمشكلة الدّراسة، لذا تم الاعتماد في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي،والمنهج الاحصائي والذي يسهم في وصف وتحليل الأحداث والأبعاد السياسيّة الدولية والإقليمية للثورات العربية، وتوضيح رؤى النظام الجديد ومعطياته في ظل التغيرات الجارية، وظهور الفاعلين الجُدد غير التقليدين، من خلال الإجابة عن السؤال الثالث المتعلق في الكيفية التي ساعدت الثورات العربية في كل من اليمن ومصر على توليهم السلطة، وفي هذا المنهج سيتم تحديد طبيعة العلاقة بين حركة الحوثيين والدولة اليمنية وتحديد أهدافها، باعتبار الحوثيين الامتداد العقائدي والمذهبي وأداة الضغط العسكري للنظام الإيراني داخل اليمن، وبيان دور الثورة اليمنية في زعزعة الأمن مما مكّن الحركة الحوثية من الاستيلاء والسيطرة على السلطة بالقوة, في ظل معطيات الثورة وغياب الدور السياسي والأمني للدولة اليمنية، وانهيار وتفكك الهياكل المؤسسية داخل النظام، وفي مرحلة واقع سياسي عربي عاجز عن إتخاذ أي قرار يصب في مصلحة احتواء الأزمة، التي يعاني منها النظام اليمني.

وتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لبيان دور الثورة المصرية في تشكُّل أدوار جديدة لحركة الأخوان المسلمين في مصر، وتمحور أهدافهم نحو العمل السياسي والوصول إلى السلطة، وتوضيح أسباب الثورة المصرية، وبيان دور الأخوان المسلمين الذين كانوا في طلائع الثورة، وشاركوا في تنظيمها، وتحقيق أهدافها التي كان على رأسها وصولهم إلى السلطة في مرحلة كان يعاني النظام المصري من تفشّي الفساد، والإعراض عن الدعوات الإصلاحية التي نادت بها العديد من القوى الوطنية، حيث توضح الدّراسة

الآلية التي سارت عليها الثورة، ووفرت بيئة خصبة لتزايد نشاطها تحقيقاً لهدف الوصول إلى السلطة بصورة مشروعة عن طريق الانتخابات.

وتم استخدام المنهج الإحصائي لدراسة "الدور" بتقسماته ضمن معطيات الدراسة، والذي إلى مستوى إسهام الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، وبيان العوامل والدوافع التي أدّت إلى تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، للوصول إلى نتائج علميّة دقيقة ضمن وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية، وتحليلها للحصول على نتائج أكثر دقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 مفهوم الثورات وأبعادها:

إنّ كلمة "الثورة" من الكلمات الفضفاضة، فيقال مثلاً الثورة الفرنسية، الثورة الأمريكية والثورة الصناعية، فأصبحت في الاستعمال الشائع مرادفاً " للتغيير": وهو مرادف يتضمن شيئاً من قوة الدلالة والتأكيد، وقد يوحي بمعنى التغيير المفاجئ. وبالرغم من أنّ مفهوم الثورة يُستعمل في نطاق أوسع كصفة منسوبة إلى كلمة ثوري للدلالة على سلسلة متنوعة من التغييرات تدل في حقيقتها على العنف، إلا أنّه يُراد بها الانقلابات الكبيرة التي غيَّرت مجتمعات سياسيّة كانت مستقرة، مثل الثورة الإنجليزية التي حدثت في العقد الخامس من القرن السابع عشر، والثورة التي تلتها سنة 1688، ومثل الثورة الأمريكية 1783، والثورة الفرنسية 1789، وما أنبثق عنها في القرن التاسع عشر، والثورة البلشيفية في سنة 1917 وما نتج عنها من أحداث في القرن العشرين (برنتون، 1965).

أختلفت آراء الباحثين والدارسين حول مفهوم الثورة؛ فمنهم من يرى أنّ مفهوم الثورة يقوم على أساس وجود العُنف في عمليّة انتقال السلطة، فمثلاً يرى جونسون أنّه لا يمكن الفصل بين فكرة الثورة والعنف، فوجهة نظره في الثورة تقوم على فكرة مفادها " أنّ الطريقة الوحيدة لفهم الثورة هي أن تدرسها كشكل من أشكال العنف، كما ويضيف أنّ الثورة صورة من صور التغيير الاجتماعيّ". أي أنّ الثورة تقف على نهاية بُعد التغيير الاجتماعيّ، ويمكن وضعها في نهاية الأحداث العنيفة، ويمكن أن يكون العنف والتغيير الاجتماعيّ مفهومين مرتبطٍ كل منهما بالآخر، فدرجة التغيير الاجتماعيّ لا تتزايد بالضرورة مع تزايد العنف، كما وأنّ كلاً منهما قد يحدث في غياب الآخر (كوهان،1979: 10).

وبناءً على ما سبق، أختلف المفكرون والمراقبون حول تعريف ما حدث، وما يحدث في أنحاء الوطن العربي، فالبعض يرى أنّ المواجهات بين الجماهير ورموز الدولة الأمنية التي انتهى بعضها برحيل النظام وما يزال بعضها مستمراً، لا تخرج عن كونها

حركات احتجاجية واسعة النطاق، ولا ترقى لأن تكون ثورة، حيث إن تعريف الثورة الذي استقر عبر سنوات طويلة من الأدبيات الغربية التي تدّعى أنّ الثورات تتعلق بالتغيير الرديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى التغيير في النخبة السياسيّة والاقتصاديّة، وفي هذا الإطار تظهر أهميّة عمليات التطهير، وإجراءات محاسبة الفاسدين والمفسدين في النظام السابق والتي اتّخذت أشكالاً عنيفةً معظم الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية، وبملاحظة ما يحدث في الوطن العربي، خاصة في اليمن وليبيا وسوريا، يبدو أنّ الوضع هناك يشبه حرباً أهلية صريحة بين قوى عديدة في المجتمع (حمادة، 2011: 35).

ويمكن تعريف الثورة بأنّها" مُقدّمة لعمليّة تغيير جذرية شاملة تستنتج إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم، واسترداد حقوقهم" (عز الدين، 2012: 62). وعرّفت أيضاً، على أنّها عمليّة تغيير جذري، وهذا التغيير يتم حين تهدم النظام القديم هدماً مبرراً، ويبدأ الشروع في بناء نظام جديد على أنقاضه، وهناك فارق جوهري بالطبع بين هدم النظام الحاكم وبين هدم الدولة، فالثورات يفترض أنّها تقوم لبناء الدول، وتسعى إلى انتشالها من التهديد المادي والمعنوي الذي تتعرض له. أما الحركات العنيفة التي ترمي إلى هدم الدولة، فيمكن أن يتصرف تصنيفها إلى شكل احتجاجي آخر من قبيل التمرد والحرب الأهلية (حسن 2011: 92).

كما يعرفها "كرين برنتون" في كتابه (تشريح الثورة) بقوله "إنّها عمليّة حركية ديناميكية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعيّ إلى بنيان اجتماعيّ آخر" (Brinton، 1965).

أما عالم الإجتماع "هيربرت بلومر" فيعرف الثورة بأنها إعادة بناء النظام الاجتماعيّ كلياً، كما ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي (كوهان، 1979: 15).

الخصوصية: يركز على أنّ لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان، ومن حيث التكوين الديموغرافي، والطبيعة الجغرافية.

النصر: انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، والبُعد الجغرافي للثورة، حيث يشير إلى تأثير هذا البُعد على مناطق دول الجوار في انتقال الثورة من دولة إلى أخرى.

التراكمية: يرجع تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة، فولدت الانفجار الذي يجسد حالة الثورة .

كما تشمل أبعاد الثورة التعرف إلى عناصرها، إبدال نظام القيم، وإبدال البناء الاجتماعيّ والتغيير في المؤسسسات السياسيّة وشرعية التغيير، وإبدال النخبة الصفوة والعنف (كوهان، 1979: 16).

وفي نفس الاتجاه آشارت (حنا أرندت–Hannah Arnedt) إلى أنّ الثورات هي اضطرابات مدنية تقسم بالعنف أو تؤدي إلى إبدال جماعة حاكمة بأخرى تلقى دعماً شعبياً على نطاق أوسع (اردندت، 2008: 17).

وبناءً على ما تم عرضه من مفاهيم نظرية للثورة، فإنّ أبعاد التغيير الثوري تتمثل بالتالي:

- إبدال القيم والمؤسسات.
- إبدال البناء الاجتماعيّ.
- التغيير في تكوين القيادة.
- انتقال السلطة غير الشرعي أو اللاشرعي.
- وجود السلوك العنيف.

2-1-2 النظريات السياسيّة التي فسّرت الثورات:

- **نظرية الحرمان النسبي:** تُعد هذه النظرية من أهم النظريات السيكولوجية عن الثورة، وقدّم جار، المشار له في كوهان (35،1979) تعريفاً معيارياً للحرمان النسبي: إنّ الشرط الضروري السابق لحدوث الصراع المدني العنيف هو الحرمان

النسبي، وهو إدراك القوى العاملة في المجتمع بعدم التقارب بين توقعات القيمة من جانب، وما تتيحه البيئة من إمكانيات القيمة بالجانب الآخر، وتوقعات القيمة تعني تلك الأشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنّهم يستحقونها عن جدارة، أما تراجع إمكانيات القيمة ففي البيئة الطبيعية والاجتماعيّة أنها الشروط التي يدركها الناس للفرص المتاحة أمامهم؛ كي يحتفظوا أو يحصلوا على تلك القيم، التي يعتقدون أنّهم يستحقونها على نحو مشروع (كوهان،1979: 36).

وتقوم هذه النظرية على وجود افتراض علاقة بين الإحباط والعدوان، بمعنى أنّ حدوث السلوك العنيف يفترض دائماً وجود الإحباط والعكس صحيح، فوجود الإحباط يؤدي إلى شكل من أشكال العدوان، وبناءً على هذا الافتراض ينبع افتراض آخر هام هو أنّه كلما زادت درجة الإحباط كلما مالت الاستجابة لأن تكون أكثر عنفاً، وإحداث العنف المدني تفترض احتمال حرمان نسبي لأعداد كبيرة من الأفراد أو المجتمع، وكلما أشتدت قسوة الحرمان النسبي تزايدت إمكانية اشتداد العنف المدني. ولقد استخدم مفهوم الحرمان النسبي مرادفاً لمفهوم الإحباط أو العدوان، وناقشوا معه مفهوم الإحباط النظامي، وهذا يقود إلى أنّ الإحباط يتدخل في المحافظة على الأهداف الاجتماعيّة والطموحات والقيم، ويعانيه أفراد وتجمعات اجتماعيّة في نفس الوقت فهو يعقد النظم الاجتماعيّة، كما أنّه يدخل إلى الأبنية والعمليات الاجتماعيّة (كوهان،1979: 37).

وبالدراسة الحالية يمكن النظر إلى أسباب الثورة المصرية واليمنية إلى الإحباط الذي أصاب شعوبها، وولَّدَ العدوان نتيجة عوامل اجتماعيّة واقتصاديّة تتمثل بالفقر والبطالة والفساد المالي والإداري وانعدام العدالة الاجتماعيّة، واعتقادهم بضعف وتردي دور الدول في رعاية مصالح شعوبها في تحقيق العدالة والتنمية وتكافؤ الفرص، مما كان سبباً في زيادة غضب الشعوب والثورة على الحاكم، بالإضافة إلى انعدام الديمقراطية، وحرمان التمثيل، ومحدودية النفوذ، وحرمان الشعور بالاستقلال.

- **نظرية الدومينو في السياسة الدولية:** ساد الاعتقاد عند الباحثين في العلوم السياسيّة بأنّ السياسة علم بإمكانه اكتشاف قوانين حتمية قادرة على التنبؤ

بالظواهر، استناداً إلى دراسات تجريبية ولكن ما حدث في المنطقة العربية تسبب في صدمة نظرية، فلم يكن أحدٌ قادراً على التنبؤ بما حدث، رغم وجود نظريات (أثر انتشار) و(نماذج الدومينو). وهذا ما دفع الكتّاب للقول "أنّ حالة الانهيار السريع للأنظمة العربية واستعادة الشعوب سيادتها على نفسها، وقدرتها على التغيير، تستدعي إعادة النظر في مناهج التحليل السياسي والاجتماعيّ" وأنّ نمط التغير الثوري الانتفاضي بوصفه نموذجاً مقاوماً للقهر والإستبداد بأوجههُ المختلفة الأمنية والاجتماعيّة، والاقتصاديّة والثقافية، عصي على الانضواء ضمن النماذج الأخرى بمقاومة القهر في أشكاله المختلفة، وهذا ما ينطبق على الثورات العربية .

ويُشير مصطلح نظرية الدومينو إلى أنّ سقوط قطعة واحدة من عشرات القطع المتراصه يؤدي إلى سقوط كل القطع، إذ استعار البشر ظاهرة الدومينو من عالم الجماد لاستعمالها على واقع سلوكيات البشر كأفراد وجماعات ومجتمعات، ففي عالم السياسة ذهب الخبراء إلى القول إنّ حدثاً سياسياً في بلد معين يقود إلى ما يشابهة في بلد مجاور مثله، مثلما يتعرض له صف من قطع الدومينو المتراصة، حيث يعتبر سقوط إحداها يؤدي إلى سقوط الأخرى، ولا شك أنّ بعض العوامل تزيد من فاعلية هذه النظرية مثل عوامل (اللغة والدين) حيث لعبتا دوراً مهماً في سرعان انتقال الثورة من تونس إلى مصر وليبيا وبعض المجتمعات العربية الأخرى، ولا شك أنّ منظومة العوامل الثقافية لعبت دوراً هاماً كانت أساس التحليل السوسيولوجي؛ لأنّها ولدت حالة من التعاطف والتضامن بين العرب والمسلمين في الثورات العربية (عيسى، 2011: 12:14).

لكن لابدَّ لنا الوقوف على تأثير الدومينو الثقافي على انتشار الثورات العربية، لنصل إلى كيف لعبت المنظومة الثقافية دوراً بارزاً في تنامي دور الفاعلين الجُدد من غير الدول، حيث إنّ نجاح الثورة التونسية في بداية سنة 2011، في إسقاط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ونظامه جعل الشعوب العربية في مصر وليبيا، واليمن وسوريا ترحب بهذا الحدث وتتفاعل معه، ويعدُّ هذا ضمن منظور هذه النظرية في المقام الأول في اشتراك تلك الشعوب باللغه والدين، فبدأ الشعب المصري ثورته بعد أسبوعين من

انتصار الثورة التونسية في 14 يناير 2011، وفوز المصريون في أقل من شهر في إسقاط الرئيس مبارك ونظام حكمه في 11 فبراير 2011، فأثبتت هذه الشعوب أنّ للمنظومة الثقافية دوراً حاسماً ساعد على انتشار ظاهرة الربيع العربي (إسحاق،2011: 33).

ولا يقف تأثير النظرية فقط على انتشار الربيع العربي بل تعدّاه إلى زيادة دور الفاعلين الجُدد من غير الدول التي أدّت الثورات إلى تعظيم دورها، حيث بقي الأخوان المسلمين في مصر مضطهدين حتى مجيء ثورة 25 يناير التي كانت فرصة ذهبية لهم لأخذ مكانهم في الدولة المصرية، وكما كان دوراً كبيراً للأخوان المسلمين في الثورة المصرية، كذلك أعطت الثورة مجالاً كبيراً لحركة الأخوان المسلمين للوصول إلى السلطة. (الذوادى، 2016: 101-102).

2-1-3 النظريات والمناهج المفسّرة لدور الفاعلين الجدد من غير الدول:

ظهرت عدة نظريات جديدة في العلاقات الدولية لتفسير دور الفاعلين الجدد من غير الدول، لكن قبل البدء بالحديث عن تلك النظريات هناك حقائق في مجال التنظير المتعلق بالفاعلين الجدد من غير الدول يمكن استعراضها كما يلي(ادمام، 2014، 74:75).

- إنّ التسارع المفرط في نشوء الفاعلين الجدد من غير الدول، وزيادة تأثيرها، وتنامي واتّساع نشاطاتها، لا يقابله تسارع مماثل في تطوير الأطر النظرية التي تسمح باستيعابها، ودراستها بوصفها فواعل مؤثّرة في العلاقات الدولية.
- يعدّ هذا النمط من الفاعلين الأقلّ حظًّا من الاهتمام الأكاديمي النظري خاصة إذا ما قورن بالاهتمام المخصّص للفاعلين من غير الدول في الجانب الاقتصاديّ، ويرجع ذلك إلى التركيز على فرضية تراجع محورية القوة العسكرية في توجيه تفاعلات عالم ما بعد الحرب الباردة، وزيادة أهميّة القوّة الاقتصاديّة، حيث ركزت

غالبية الأكاديميات التقليدية في هذا المجال على الفواعل ذات البُعد الاقتصاديّ ودراسة تأثيره، وتجاهلت في تحليلاتها البُعد الاجتماعيّ لنشوء هذه التنظيمات.

- ولعلّ هيمنة المدرسة الواقعية التي تؤكِّدُ على محورية الدولة، ومركزيتها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، أدى إلى قصور في المجال التنظيري للفواعل من غير الدول، غير أنّ التأثيرات المتزايدة للجيل الأوّل من الفواعل منذ السبعينيات عزّزت الافتراضات القاعدية للمنظور التعددي الليبرالي، وخاصة بمقاربة "الاعتماد المتبادل" القائم أساسًا على أهميّة الفواعل من غير الدول في تحريك تفاعلات السياسة العالمية، وجاءت إسهامات كلّ من جوزيف ناي وروبرت كيوهن؛ لتصبّ في إطار التأكيد على ضرورة بناء فهمٍ جديد للعلاقات الدولية يفسح المجال أمام فاعلين مؤثرين من غير الدول يكون لهم تأثير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لكنّها تشترك جميعها في كونها تمتلك الموارد التي تمكّنها من إحداث التأثير.

وجاءت نظرية الاعتماد المتبادل لـ "روبرت كوهين، وجوزيف ناي"، وقامت بشرح التطوُّرات الجديدة المرتبطة باتّساع نطاق الفاعلين الجدد من غير الدول، وزيادة نفوذهم وتأثيرهم على السياسة الدولية، وكذلك الدولة القومية، بالإضافة للاعتماد المتبادل بين الدول القومية وغيرها من الفاعلين على الساحة الدولية، بجانب التعاون والتفاعل الكثيف عبر الحكومات والسياسة الداخلية، وهو ما يمثل نموذجاً للاعتماد المتبادل المركب (Nye. Keohen1971:329)

وقد رأى ناى وكوهين أنّ تغيير التوجهات الداخلية للنخب أو الأفراد، بجانب تشجيع التعددية الدولية والقائمة على ربط جماعات المصالح الوطنية بالأبنية والهياكل عبر القومية يؤدي للإسهام فى تدويل السياسة الداخلية، وهي بالأساس أهم تأثير للتفاعلات عبر القومية على الدول كما تخلق التفاعلات التى تتعلق بالتمويل، والتى تفرض على الدول سياسات محددة يجب أن تتبعها وإلا تعرضت لجزاءات وتكلفة سياسيّة، نوعاً من التبعية للدول، وتجعلها تعتمد على قوى قد لا تستطيع السيطرة عليها (43 .(Ataman, 2013:

كما أنّ السياسة لا تتمتع بالاستقلال الذاتي، وأنّه لم تَعُد القضايا العسكرية على أولويات الأجندة الدولية أو مسيطرة عليها، حيث يصعب الفصل بين السياسات الدنيا والعليا على عكس مقولات المدرسة الواقعية.(محمود،2013: 7)

فإنّ متفحّص مسارات المحاولات التنظيرية التي استهدفت بناء مقاربات تستوعب هذه الفواعل وأنماط تأثيرها، يجد أنّها سلكت اتّجاهين رئيسين:

الاتّجاه الأوّل: تصنّف ضمنه مختلف الجهود النظرية الرامية إلى إعادة تكييف طروحات النظريات الرئيسة التقليدية في العلاقات الدولية وموضوعاتها؛ من أجل استيعاب الفاعلين الجدد من غير الدول، غير أنّ مركزية الدولة ومرجعيتها لا تزالان تطوّقان هذه الجهود، وهو ما يتّضح في أبرز مقولاتها التي تفيد بأنّ: "قدرة الفاعلين الجدد من غير الدول على التأثير في السياسات ترتبط بقدرتهم على تحويل تفضيلات وسياسات الدول الكبرى".

الاتّجاه الثاني: يمثّله نوعان من النماذج، وهما:

أ. **النوع الأوّل:** المقصود به النماذج العامة التي يمكن اعتمادها لدراسة أيّ نوع من الفاعلين الجدد من غير الدول على اختلاف مجالاتهم سواء كانت اقتصاديّة سياسيّة دينية أو إيدولوجية، نذكر منها: إضافات جوزيف ناي وروبرت كيوهين في "الاعتماد المتبادل المركّب"، وإسهامات أوران يونج بشأن الفاعلين المختلطين في طرحه أنّ بناء تحليل السياسة العالمية على نموذج فاعل واحد لم يعد مقبولاً وعلى هذا الأساس، فإنّ منظور الفاعل المختلط يمكّن من إجراء تمييز أساسي بطريقة تحليلية بين العلاقات التي تتضمّن فاعلين من النمط نفسه، وعلاقات بين أنماط مختلفة من الفاعلين؛ مثلاً بين دول ومنظمات حكومية دولية، أو بين منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية دولية.

ب. **النوع الثاني:** يشمل هذا الجانب بعض النماذج في مجال الدراسات الأمنيّة، والتي عادةً ما يكون هدفها تقديم توصيات واستشارات بخصوص مكافحة الإرهاب، لكنّها تعدّ محاولات تنظيرية ذات وزن حول الفواعل العنيفة من غير الدول بالنظر إلى ندرة الإسهامات في هذا المجال، ومثال ذلك نموذج كاسبر وتوماس الذين

قاموا بتطويره انطلاقًا من "نظرية النظام المفتوح"، مرتكزين أساسًا على تحليل البيئة التي يعمل فيها الفاعل، وخصائصه التنظيمية، وتفاعلاته الداخلية.

ومن أهم المناهج التي أشارت إلى الفاعلين الجدد من غير الدول منهج التعددية الليبرالية، الذي أكّدت على أنّ الدول ليست لاعباً منفرداً في المنظومة السياسيّة، وليس بالضرورة أن تكون تلك الفواعل متجانسة لأنّ تركيبهم من البيروقراطية متنافسة؛ لأنّ الأولويات التقليدية للمواضيع الأمنية والعسكرية كدوافع تغيرت، وأصبحت المصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة ذات أهميّة موازية، وأكّد رواد هذا المنهج على فكرة مفادها " أنّ مركزية الدولة " فشلت في تشخيص أهميّة اللاعبين من غير الدول، لانّ الدراسات خلال الفترة 1971-1985 شخصت أشكال وسمات التفاعلات من غير الدول واعتبروها حركة لاعبين ملموسة أو غير ملموسة تتجاوز حدود الدولة، عندما يكون لاعباً واحداً على الأقل ليس وكيلاً للحكومة (ادمام،2014: 75:77).

- **نظرية النظم في السياسة الدولية:**

شكلت الدراسة التي قدّمها الثلاثي بارتولومي وكاسبر وتوماس، بالاعتماد على نظرية النظم المفتوحة أحد الدراسات المهمة في بيان دور الفاعلين الجدد من غير الدول واعتبرت النظرية أن جميع المنظمات الدولية والفواعل من غير الدول بأشكالها المختلفة نظمًا خاصيّتها الرئيسة هي التفاعل مع بيئتها بطريقة ديناميكية، فإنّ تفاعلها وفقًا لهذا المنظور يكون في شكلٍ يشير إلى نمطين من السلوك المعمّم: الأوّل يتضمّن العلاقة بين نظام الفواعل العنيفة من غير الدول وبيئتها. أمّا الثاني؛ فيشمل العلاقات بين "عناصر معقّدة" أو أجزاء من المنظمة المعروفة باسم "النظم الفرعية"؛ حيث إنّ العمليات التحويلية للفواعل هي عبارة عن أنظمة مفتوحة قائمة على تبادل المعلومات والقوة باستمرار مع البيئة (Bartolomei،Casebeer and Thomas، 2004).

وفي هذا السياق، تَعُدُّ دراسة الفواعل العنيفة من غير الدول ردّة فعل على المعطيات البيئية، ومن هذا المنطلق تستهدف هذه الجهود البحثية تشخيص هذه الظاهرة

عبر الاستعانة بحقولٍ علميّة متعددة؛ كالبيئة، والعلوم الاجتماعيّة. والتركيز على البيئة عند تحليل المنظمات الدولية والفواعل من غير الدول، والتركيز أكثر على الهياكل التنظيمية والقيادة والقواعد والاتصالات الرسمية والكفاءة العمليّة. في حين تهمل مقاربة النظم المغلقة حقيقة جوهرية، وهي أنّ المنظمة يجب أن تتفاعل مع البيئة من أجل البقاء، بل إنّها تستقبل الموارد وتفرز مخرجات إلى البيئة؛ على نحو ما قال به دانييل كاتز Daniel Katz النظم الحيّة أن الكائنات البيولوجية أو المنظمات الاجتماعيّة، والفواعل تعتمد تمامًا على بيئتها الخارجية، ويرى بارتولومي وزملاؤه أنّ النظم المفتوحة معقّدة للغاية، في حين المنظّر ريتشارد دافت أكّد "أنّ أيّ منظمة تهدف للحصول على الموارد اللازمة، والعمل على تفسير التغيّرات البيئية، ومراقبة الأنشطة الداخلية وتنسيقها في مواجهة الاضطرابات البيئية، وعدم اليقين"، وهذا في صورة تفاعلية بين المدخلات والمخرجات. وعليه، فإنّ تحليل مختلف المنظمات والفواعل في إطار النظم المفتوحة يتطلّب دراستها ضمن ثلاثة مستويات، البيئة والنظام، والعناصر الداخلية، والنظم الفرعية، وهي التي يجري من خلالها تبادل المعلومات، مع وجوب التأكيد على أهميّة إجراء التحليل على العلاقات داخل المستويات، وبهذه الطريقة درس هؤلاء الباحثون الفواعل من غير الدول (ادمام، 2014: 77-78)

ويرى فيه ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في اطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. فوفقاً لاقتراب النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في اطار بيئة أشمل. هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها. هذه الكيانات لها أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها، فضلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع. يؤكد ايستون أن فكرة النظم

كاطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الاطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات (ربيع، ومقلد، 1994 :625).

يقوم تحليل النظم عند "إيستون" على خمسة مفاهيم أساسية اعتبرها من قبيل المسلمات العامة لهذا الإطار، وهي: النظام، والبيئة، والمدخلات، والمخرجات، والتغذية العكسية، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

أولاً: النظام: "System"

يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويعرف النظام بصفة عامة بأنّه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أنّ التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر، وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي "Sub-System"، إذ إنّ النظام قد يعتبر نظاماً في حد ذاته، كما أنّه قد يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً في إطار نظام أعلى مستوى منه، إلا أنّ الأهم من ذلك هو أنّ التمييز بين الأنظمة، كالتمييز بين النظام السياسي والنظام الاقتصاديّ مثلاً، لا وجود له في الواقع العلمي، بل لا يعدو أن يكون تمييزاً ذو طبيعة تحليلية، والتحليل بإيجاز هو عمليّة تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف الإدراك لهذه الأجزاء كمكونات لكل مركب، مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى(عوض،1992: 4-5). وفي هذه الدراسة تعتبر الحركة الحوثية وجماعة الإخوان المسلمين نظام فرعي في النظامين المصري واليمني.

ثانياً: البيئة "Environment"

قام "إيستون" بدراسة العلاقات بين النظام السياسي والبيئة، وما تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية وأخرى خارجية، فالبيئة تتضمن عناصر داخلية تشير إلى تلك التي تقع خارج حدود النظام السياسي، لكنها داخل نفس المجتمع، وقد تكون أيدولوجية بمعنى البيئة غير البشرية، أو تكون بيولوجية، أي تتعلق بأفراد المجتمع الإنساني، في تكوينهم العضوي، وبالشخصية، والتكوين السيكولوجي، وبالبناء الاجتماعيّ والثقافي، والنظم الاقتصاديّة والديموجرافية. أما العناصر الخارجية فإنّها تشير إلى جانب البيئة الذي يقع خارج المجتمع، الذي يُعد النظام السياسي نظام فرعي به، وهذه البيئة قد تطرح نتائج وتأثيرات هامة على بقاء النظام السياسي وإستمراريته.

ثالثاً: المُدخَلات "Inputs"

تكمن أهميّة مفهوم المدخلات في معرفة الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، فبدونها سيكون من الصعب وضع تصور دقيق وواضح للموضع الذي تكون عليه كافة القطاعات في المجتمع، وكيفية تأثيره على ما يحدث في المحيط السياسي. وهذه المدخلات ستكون بمثابة ملخص لكافة المتغيرات التي توضح كل ما يحدث في البيئة، وينتج عنها عمليّة ضغط على النظام السياسي، أي أنَّها تُستخدم كأدوات ضغط على النظام السياسي. أما مدى الدور الذي تلعبه المدخلات كتلخيص للمتغيرات فيعتمد على طبيعة نظرتنا لها، إذ من الممكن النظر إليها في شكلها الأوسع، أي أن نعتبر أنّ أيّ حدث يقع خارج النظام السياسي ويستطيع أن يعدل أو يؤثر عليه بأيّ شكل فهو من المدخلات، وبالتالي فهذه النظرة لن تفيد في ضبط وتنسيق التأثيرات الأساسية التي تطرأ على النظام. وتعتبر المظاهرات والعرائض بشقيها الفردي والجماعي وسيلةً للتعبير عن المطالب التي ادت الى قيام الثورة في هذا الصدد، فالثورة ومظاهرها وعناصرها تعتبر مدخلات(هلال،1994: 218).

رابعاً: المخرجات "Output":

تتمثل المخرجات في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي وسيلة تفاعل بين النظام وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنظام. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد إلى قرارات وأفعال، وتمثل المخرجات طرفي النظام والبيئة. وهي التي تبين طريقة تصرُّف النظام السياسي إزاء البيئة (شلبي، 1996: 138). وتمثل في هذه الدراسة تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول ووصولهم إلى السلطة في مصر والسيطرة والاستيلاء في اليمن.

خامساً: التغذية العكسية "Feed Back":

تشير التغذية إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله أي عن الآثار التي أحدثتها قراراته وسياساته، وهي بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات، وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات. وتكمن أهميّة هذه العمليّة في أنّها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات، تصبح السلطة قادرة على الاستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق، أو تعديله أو التخلي عنه، فإن كانت ردود أفعال البيئة عن تصرفات النظام إيجابية، واصل النظام سيرة باتّباع السياسة ذاتها وتقويتها، وإن كانت سلبية توجَّبَ عليه أن يعدلها أو يتخلى عنها.

إلا أنّ المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز السلطات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقد تفتقر إلى المِراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخفاض المساندة للنظام السياسي. فالتغذية الفعّالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفاعلة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر (المنوفي،1987 :99). وفي هذه الدراسة تعتبر الثورات المصرية واليمنية كمدخلات على النظام الدولي، مع بروز مطالب وتأييد لبعض السياسات الداخلية داخل البيئتين المصرية

واليمنية، أدّت إلى مخرجات، هي تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، ووصولهم إلى السلطة في مصر والسيطرة والاستيلاء في اليمن.

- **نظرية الدور:**

تعددت النظريات المتعلقة بدراسة سلوك الدول وسياساتها وأهدافها الإستراتيجية وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسيّة، وظهور التطوُّرات الخاصة بكل فترة، وفي هذه الدراسة سيتم تطبيق نظرية الدور التي نستطيع من خلالها تحليل دور ثورات الربيع العربي "في نماذج الدراسة (مصر واليمن)"، ومعرفة أهم الدوافع والعوامل التي بدورها أدّت إلى تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، كحركة الأخوان المسلمين في مصر، وحركة الحوثيين في اليمن، من خلال معرفة مقومات الدور والمحددات الأصولية لتلك الحركات وتطور دورها وعرض الآلية التي من خلالها وصلت تلك الحركات إلى السلطة (غليون، 2005: 52)

ويرتبط الدور السياسي بمفهوم "الفعل السياسي"، وتم تعريف الفعل السياسي في نطاق العلوم السياسيّة على أنّه "مجموعة الأعمال التي يقوم بها أحد أطراف العلاقة السياسيّة (الدولة، والمواطنون، القوى السياسيّة الوسيطة بينهما)، والتي تتم صياغتها في إطار قيمي عقائدي معين، بحيث تعكس مصالح الجهة التي تقوم بالفعل وتؤدي إلى حدوث تأثير في الأطراف الأخرى، ينجم عنه رد فعل ذي خصائص معينة (Parsons,1986:658).

وهذا ما ينطبق على الدور التي قام به الأخوان المسلمون في الثورة المصرية، فقد لعبت الثورة المصرية بمعطياتها والظروف التي رافقتها دوراً جوهرياً لوصول الأخوان المسلمين إلى السلطة، وكذلك لعبت الثورة اليمنية دوراً واضحاً لوصول الحوثيين إلى المسك بزمام الحكم عبر مراحل الثورة المتعددة، كما تناولتها الدراسة، حيث لعبت الثورات دوراً مهماً وواضحاً لتعظيم أثر أولئك الفاعلين الجُدد من غير الدول ضمن النماذج المطروحة.

وأيضاً من تعريفات الدور بأنّه الموقف أو الاتجاه السياسي الناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملةٌ من المحددات الأساسية، منها هوية المجتمع، ووصفه السياسي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة (دندن، 2014: 8)، وتتبع الفكرة الأساسية لهذه النظرية من أنّ الدور الذي تقوم به الدولة في محيطها الخارجي، هو نتاج أو محصلة ما تقوم به من تسخير لمقوماتها وإمكاناتها السياسيّة والاقتصادية والجغرافية والعسكرية وغيرها لتحقيق الأهداف والمصالح، التي يدركها صناع القرار، ويقترب مصطلح الدور من بعض المصطلحات مثل الوظيفة والمكانة والمركز، وينطلق الدور من الأهداف التي يتم تحديدها (مقلد،1987: 210).

وعلى ضوء ذلك، فإنّ من الأهداف الرئيسية التي كانت للفاعلين الجُدد قبل الثورة هي المشاركة في الحكم والسلطة، والحصول على الشرعية، لكن بعد الثورات تطورت أهداف أولئك الفاعلين فأصبحت تطمح للوصول للسلطة وتحقق ذلك في نموذج الثورة المصرية. (عمار، 2013: 17)

كما كان لإسهام العديد من المفكرين مثل جورج ميد وبروس بيدل وورودلف هولستي، في إيجاد هذه النظرية وتطويرها، ومن أهم المقولات التي تتعلق بالدراسة خصوصاً مع إسهامات بروس بيدلBruce Biddle الذي يُعرّف الدور على أنّه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعيّة، أما ستيفن والكر Steven Walker فقد عرَّف مفهوم الدور على أنّه: تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي. وفيما عرَّفه آخرون بأنّه "مسؤوليات حظيت بالشرعية، ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة؛ لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي.(Bailin، 1980)

وبذلك نرى أنّه قد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل (بورتشيل سكوت، وآخرون، 2015: 203):

المستوى الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسيّة في إطار الأنساق السياسيّة من الداخل كل على حدة، وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النَسَق السياسي ككل.

المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسيّة في إطار النَسَق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرون في السياسة العالمية، ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

فالمستوى الأوّل هو ما يتعلق بالدراسة، حيث سيتم دراسة الثورة كحدث على المستوى السياسي، والوقوف على أهم الأدوار بين الأنساق الفرعية والأبنية والفوضى التي صاحبت حالة الثورة آنذاك، وأدّت بدورها إلى تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في تلك النماذج، وتعد هذه النظرية منهجاً علمياً يقدم مجموعة من المفاهيم التي يمكن من خلالها التعرف على متغيرات الدراسة، إضافةً إلى أنّ النظرية تركز على أبعاد الدور المادية وغير المادية التي تؤثر بشكل كبير على الدور الذي تسعى إليه الدولة، أو الجماعة أو الأفراد المؤثرين، ومعرفة الدور التي قامت به ثورات الربيع العربي في كل من مصر واليمن، وأدّى بدوره إلى تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، حيث إنّ هذه النظرية تساعد في تفسير الأدوار بشكل علمي، وتحلل أهم مقومات الدور المادية وغير المادية، ومعرفة مدى ما توفره كل من البيئة الداخلية والخارجية من فرص وتحديات، وبناءً عليه تم تطبيق هذه النظرية من خلال تحليل أهم الدوافع والعوامل التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، وبيان دور الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، من خلال استقصاء الثورتين المصرية واليمنية، وإلقاء الضوء على الكيفية التي من خلالها استطاع هؤلاء الفاعلين من الوصول لسلطة، وقامت الدراسة على تحليل المقومات المادية لكل من (حركة الأخوان المسلمين، حركة الحوثيين) .

2.2 الدراسات السابقة:

بعد الرجوع للأدبيات والدراسات السابقة تبيَّنَ أنها قليلة وذلك لحداثة الموضوع، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة والتي تتعلق في موضوع الدراسة:

2-2-1 الدراسات العربية:

1.**دراسة جمال رفيق عوض عبادي (2016). تجربة الأخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسيّة في مصر**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،. وتركز هذه الدراسة على سياسة جماعة الأخوان المسلمين وهم داخل السلطة وخارجها، بهدف عقد مقارنة بين الفترتين تستطيع من خلالها تقييم تجربة حكم الأخوان في مصر قبل ثورة 25 يناير وبعدها. فقد ركز الباحث على أنّه لم يكن في تصور جماعة الأخوان المسلمين أنّها ستصل إلى الحكم في ظل الظروف السياسيّة التي كانت تعيشها مصر، خاصةً في ضوء الأجواء التي كانت سائدة لمشروع توريث الحكم، فقد كان أقصى ما تطمح إليه الجماعة هو العمل على تحسين ظروف مسيرتها السياسيّة في مصر، وأن تحصل على تسهيلات في مجالات مختلفة. فقد منحت ثورة 25 يناير جماعة الأخوان المسلمين فرصة كبيرة للوصول إلى الحكم، حيث تمكنت الجماعة من الفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، إلا أنّها وجدت نفسها أمام تحديات كبرى خلفها لها الإرث السياسي للنظام السابق (نظام مبارك)، مما أعاق قدرتها على إدارة أمور الدولة، ناهيك عن أنّ الجماعة لم تكن على المستوى النفسي والحركي جاهزة لممارسة الحكم، حيث لم تكن مستعدة لمثل هذه المرحلة، ولم تكن قد أعدت الإجابات والخطط للتغلُّب على مواجهة التحديات التي وجدت نفسها في مواجهتها. وقد خلص الباحث في دراسته هذه، إلى أنّ جماعة الأخوان المسلمين لم تستطع أن تقدم سياسات يرضى عنها المواطن المصري العادي، كما أنّ مخططات الأخوان أثارت معارضيهم بسبب سياسة الإقصاء والتهميش التي اتبعها الأخوان، ولم يستطيعوا أن يتواصلوا إلى صيغة وطنية جامعة، مما وضعهم في مواجهة دول إقليمية كان لها مصلحة في إسقاط حكم الأخوان.

2.دراسة **المودع، عبدالناصر(2015)،" الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المعتمدة،"** مجلة دراسات شرق أوسطية،السنة18،العدد 70. هدفت الدراسة إلى أنّ الأوضاع في اليمن تتصف بالهشاشة والحركة المستمرة، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب تخيُّل الطريق الذي ستسير عليه الأمور في هذا البلد. كما ناقشت الدراسة أيضاً تعقيد المشهد السياسي في اليمن، وتحركه إلى مناطق مجهولة. وبينت الدراسة أنّ حجم الحركة الحوثية وقوتها هما أقل مما تبدوان عليه، وأن تمددهم له سقف جغرافي، وسياسي لن يستطيعوا تجاوزه. وقد كانت الدراسة قد طرحت مجموعة من السيناريوهات للأزمة اليمنية يهم الباحثة منها سيناريو استفراد الحوثيين بالسلطة. ومضمون هذا السيناريو يقوم على أنّ الحركة الحوثية ستتمكن في المستقبل القريب من حكم اليمن، ومن المرجح أن يكون أسلوب حكم الحوثيين لليمن، في حالة تحقق هذا السيناريو شبيها بأسلوب الأنظمة الشمولية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الشمولية للحركة التي نجدها في بنائها الفكري وتنظيمها السياسي، وتركيبتها العسكرية. فالحركة الحوثية هي حركة دينية لها مقولات جاهزة ونهائية تشمل جميع مناحي الحياة تقريباً، كما أنّ تنظيمها السياسي يتصف بالمركزية الشديدة، التي تقوم على الخضوع المطلق للقيادة، الذي يقترب من حالة التقديس. وإلى جانب ذلك، فالحركة الحوثية هي أقرب ما تكون لميلشيا مسلحة، وجميع إنجازاتها تقريباً تحققت عن طريق استخدام القوة المسلحة. ونجاح هذا السيناريو، حسب وجهة نظر كاتب الدراسة، يتم من خلال سحق جميع قوى المعارضة عسكرياً وسياسياً، وإجبارها على القبول بالنظام الشمولي الذي ستعلنه الحركة الحوثية، وفي حال سمح لبعض القوى أن تعمل فإنّ عملها لن يتعدى الجانب الصوري، كما أنّ هذا النظام الشمولي الذي ينبغي تحققه في هذا السيناريو هو ذلك النظام الذي يسيطر على معظم محافظات الشمال والجنوب بما في ذلك المحافظات المنتجة للنفط والغاز.

3.دراسة **السيد، مصطفى كامل السيد،(2015) "الفاعلون الجُدد على مسرح السياسة العالمية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، أبريل 2015، المجلد 50. تنطلق هذه

الدراسة من تساؤلين رئيسيين فيها، وهما: ما هي أسباب تطور الفواعل من غير الدول على الساحة العالمية؟ وما هي العلاقة بين هذه الكيانات الجديدة والدول، بل والفاعلين الآخرين على المسرح الدولي؟، وفي محاولته الإجابة عن هذين التساؤلين استعرض الباحث التطوُّر التاريخي لظاهرة الفواعل من غير الدول، بحيث يرى أنّ هذه الظاهرة بدأت في الظهور على الساحة العالمية منذ ثمانيات القرن العشرين، وأصبح وجود فاعلين آخرين في النظام الدولي غير الدول مسألة مسلماً بها، وتعدد هؤلاء الفاعلون، وأصبحوا يشملون كيانات كبيرة تتراوح ما بين الشركات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما ظهر فاعلون جدد مثل شبكات التلفزيون العالمية، والحركات الاجتماعيّة ذات البُعد الديني. ناهيك عن أنّ هذا التنوع الهائل والمتزايد في الفاعلين الجُدد من غير الدول يطرح قضايا مهمة على الصعيد الدولي، منها أنّ بعض هؤلاء الفاعلين يمثلون تحدياً صارخاً لسلطات الدولة، مثل الجماعات المسلحة التي أصبح العالم العربي ميداناً رحباً لها مما أدى إلى الاستخفاف بمؤسسات الدولة، والإطاحة بالحقوق الأساسية للمواطنين، وفي مقدمتها حقهم في الحياة.

4.**دراسة النيسي، اسكندر (2015)،" صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن،"** مجلة السياسة الدولية، العدد 199، السنة 50. تناقش هذه الدراسة العوامل الإقليمية والدولية في المشهد اليمني بعد عام 2011، ففي سياق الانتفاضات العربية انخرط الحوثيون في اليمن ضمن الاحتجاجات ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح، وأقاموا علاقات مع المكونات المناهضة لنظامه في سائر أنحاء البلاد. واستفادوا من فراغ السلطة الذي تركته النخب المنقسمة على نفسها في النظام السابق، ووسعوا سيطرتهم عل الأرض، وعملوا على توسيع قاعدتهم الشعبية، ووضع برنامج لسياستهم. وتتمثل أبرز ملامح الدور الإقليمي في المشهد اليمني بعد عام 2011 في المبادرة الخليجية التي وقعتها كافة الأطياف السياسيّة اليمنية، باستثناء الحوثيين، ولم يعترف الحوثيون بهذه المبادرة؛ لأنّها منحت حصانة للنظام السابق، ورغم ذلك شارك الحوثيون في مؤتمر الحوار الوطني الذي يمثل أحد أهم بنود تلك المبادرة، كما تعامل المجتمع

الدولي مع الوضع في اليمن استناداً إلى المبادرة الخليجية التي حظيت بإجماع إقليمي وعالمي.

5. **دراسة رجب، إيمان أحمد محمد (2014)، تأثير الهوية في سلوك الفاعلين الجدد من غير الدول في المنطقة العربية: دراسات حالتي حزب الله وحركة حماس**،(رسالة دكتوراه)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة،2014. تتناول هذه الأطروحة دراسة محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول بصفة عامة، والفاعلين ذوي الهوية من غير الدول بصفة خاصة، من القضايا الإشكالية في مجال العلاقات الدولية، حيث إنّه رغم ما بذل من جهود خاصة بتطوير نماذج وأطر تحليلية، فإنّ هذه الجهود لم تختبر بصورة كافية بعد، حيث يظل هذا المجال من المجالات الحديثة. وفي هذا الإطار تسعى الباحثة في دراستها إلى بحث كيف تؤثر الهوية في سلوك الفاعلين ذوي الهوية من غير الدول، وتحديداً حزب الله وحركة حماس، تجاه قضيتي الصراع مع إسرائيل، والتغيير السياسي الداخلي، وإلى أيّ مدى تؤثر التفاعلات التي ينخرط فيها هؤلاء الفاعلون في هويتهم وسلوكهم، سواء الداخلي، تجاه الدولة التي ينتمون إليها بحكم النشأة، أو تجاه البيئة الخارجية التي يعملون فيها، من حيث نمط علاقاتهم الخارجية، ونمط تحالفاتهم مع الدول الأخرى. وفي هذا السياق، سعت هذه الدراسة لتحقيق هدفين، يتمثل الأول في تقديم إطار تحليلي يسمح بتحليل تأثير متغير الهوية في سلوك نوع معين من أنواع الفاعلين الجدد من غير الدول، وهو الفاعلون من غير الدول المستندين لهوية، والذي تنتمي إليه حالتا الدراسة: حزب الله وحركة حماس. وينصرف الهدف الأخير، إلى الاهتمام بالتأثير " السياسي" لما توصلت إليه من نتائج خاصة بهاتين الحالتين.

6. **دراسة بلال التليدي (2012)، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)** الطبعة الأولى، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،.يرى المؤلف في كتابه هذا، أنّ بروز الإسلاميين وتصدرهم للمشهد السياسي لم يكن خارج التوقع السياسي، بل كانت النتيجة الطبيعية لتراكم الفعل الحركي

والسياسي للحركة الإسلامية، وللفراغ السياسي الذي تسبب الاستبداد السياسي في إنتاجه، بحيث كانت الحركة الإسلامية أبرز ممثل للمقاومة السياسيّة المجتمعية، سواء في شكلها السياسي الاحتجاجي، أو في صورتها الإصلاحية المدنية، أو في شكلها التربوي التثقيفي. لهذا كان طبيعياً أن يكون الرابح الأكبر من نسمات الربيع العربي هي الحركات الإسلامية، التي فرضت بموقعها وحجمها السياسي واقعاً سياسياً جديداً دفع الفاعلين السياسيين الآخرين محلياً ودولياً إلى تغيير مواقفهم وتكييفها حسب المعادلة السياسيّة الجديدة التي تشكلت في الوطن العربي. ويمكن إرجاع أسباب هذا البروز اللافت للإسلاميين في الوطن العربي إلى عوامل ذاتية توجد عند الإسلاميين، ويفتقدها غيرهم، مثل سعة الانتشار، ودقة التنظيم، وتوافر الموارد الاقتصاديّة، والتكيف مع السياق الدولي في ضوء ما تتطلبه المصالح الإستراتيجية الغربية، بالإضافة إلى قدرة الإسلاميين على استثمار اللحظة الثورية، وتوظيفها بشكل ذكي لإحداث نقلة نوعية في مواقعهم السياسيّة. وقد تتبع هذا الكتاب رصد مواقف الإسلاميين من الحراك الشعبي، وكيف تعاملوا معه، وكيف حولوا اللحظة الثورية إلى لحظة سياسيّة، بتفاعلهم مع مختلف الفاعلين السياسيين لترتيب وضع ما بعد الحراك الشعبي الديمقراطي، وما هي خارطة الطريق التي قدمها الإسلاميون على المستوى السياسي والاقتصاديّ، فالتحديات في هذين المستويين كبيرة، والانتظار الشعبي كان أكبر، والظروف السياسيّة والاقتصاديّة غير مشجعة.

7.**دراسة علي، خالد حنفي (2012)، بعنوان " مابعد الدولة، متطلبات فهم الموجه الجديدة للفاعلين من غير الدول**". مجلة العلوم السياسية (192) تناول الباحث تأثيرات الموجة الأولى من الفاعلين الجدد من غير الدول وأنّها ذات طبيعة "اختراقية تساومية للدولة"، وتطرق لتطور دورها بعد الحرب الباردة وظهور العولمة، وناقش الباحث أبرز ملامح تلك الفترة، ومن أهمها تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين عبر الدول، إضافةً إلى انتقال الفاعلين الجدد من غير الدول من مربع الشارع إلى السلطة مثل

الأخوان المسلمين، وتطرق إلى الانتقال من دور التهميش إلى التأثير المعقد، وإلى أهم التحوٌلات الدراماتيكية.

8.**دراسة عز الدين (2012) بعنوان "خريطة محدودة : ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية.** "، مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الاهرام، العدد (188).أشارت الدراسة إلى أنّ اختلال التوازن السياسي والاجتماعيّ في ظل النظام السابق في مصر، أدّى إلى إفساح المجال فى الميدان الاقتصاديّ والاجتماعيّ أمام الأغنياء وكبار رجال الأعمال المتحالفين مع السلطة، أما المجال السياسي فقد اقتصر على ذوي الحظوة والنفوذ الذين دخلوا فى شبكة معقدة من التحالفات الوثيقة، كان محورها المصالح والمنافع المتبادلة مع نخبة الحكم، على حساب الكفة الأضعف من معادلة القوة السياسيّة، من الفقراء وغير القادرين، برغم ثقلهم العددي الكبير نسبياً، وترى أنّ الأوضاع بعد الثورة لم تتغير كثيراً فقد عجزت عن معالجة الخلل، وسد الفجوات الأساسية التى مازالت قائمة، وهي فجوات نوعية، وجيلية، وعمرية، ودينية، واقتصاديّة واجتماعيّة، وباالرغم من قيام كل الفئات الاجتماعيّة المستبعدة بدور حيوي في أحداث الثورة، إلا أنّ تلك الفجوات لا تزال مستمرة.

9.**دراسة رجب (2012/ب)، إيمان بعنوان "التداخل: أنماط وأدوار الفاعلين الجدد من غير الدول في المنطقة العربية**". مجلة السياسة الدولية العدد(187) تناولت الباحثة أهميّة الفاعلين الجدد من غير الدول، بما صاحب التطوٌرات التي شهدتها المنطقة أخيراً من انهيار لبعض النظم السياسيّة التي ظلت جامدة لما يزيد عن عقدين من الزمان، ظهرت في هذا الإطار جماعات أو تنظيمات تقوم بعدة وظائف كانت بالأصل من اختصاص الدولة، وعن دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحقوقية الدولية، على نحو أصبح معه نشاطها محركاً لتغير الوضع داخل الدولة، فتناولت الباحثة التحوٌل في خريطة الفاعلين، وكانت السمة الرئيسية لهذه الخريطة هي اختزال أنماط الفاعلين المؤثرين في المنطقة مثل المنظمات الدولية الحكومية مثل حلف الناتو وجامعة الدول العربية، ومنظمة اتحاد الوحدة الإفريقية، والشركات المتعددة الجنسيات

خاصة التي تعمل في مجال النفط، وآشارت الباحثة إلى دور الشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، ودورها في الثورات، والثورة الأكثر وضوحاً التي تأثرت بهذا العامل هي الثورة المصرية ودور الفيس بوك وتويتر بها. وتوصلت الدراسة إلى أنّ (التحوُّل الذي حصل طبيعة وأدوار الفاعلين الجدد من غير الدول يُؤكّد تحولهم تدريجياً إلى مكون ثابت في التفاعلات السياسيّة والأمنية في المنطقة).

10. **دراسة رجب، إيمان (2012/أ) بعنوان: القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية**، مجلة السياسة الدولية (189) وفيها تناولت بداية ظهور الفاعلين العنيفين من غير الدول، والاهتمام بدراستها في مجال العلاقات الدولية، حيث إنّ الاهتمام بدراستها ارتبط بانتهاء الحرب الباردة، والتغيرات التي شهدتها الدول بعد انتهاء الحرب، سواء من حيث طبيعة دورها، أو من حيث بنيتها، وعدم قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية، ورأت الدراسة أنّ الفاعلين الجدد من غير الدول بصفة عامة، في مجال العلاقات الدولية كان حديثاً نسبياً، بالنسبة للاهتمام بدراسة الدولة، وبالنسبة لتعريف الفاعلين العنيفين من غير الدول عرضت تعريف أولريخ شريكينير والذي عرفهم " بأنّهم جماعات أو منظمات تمتلك السلاح، وليست مندمجة في مؤسسات رسمية للدولة، مثل الجيش، والشرطة، والقوات النظامية، والقوات الخاصة، وقد تدعمهم الدولة بطريقة رسمية أو غير رسمية"، وتصنف إلى نوعين: الأول: حسب المنظومة القيمية: فاعلون براجماتيون، وفاعلون يمتلكون رؤية دينية للعالم، والثاني: حسب درجة وجود أهداف مشتركة تضم أعضاء الجماعة: مثال: الجماعات الدينية المسلحة، أمراء الحروب، والجماعات المعادية للعولمة، وجماعات الجريمة المنظمة". ثم تناولت المداخل النظرية لدراسة الفاعلين العنيفين من غير الدول، فرأت أنّ تزايد تأثير الفاعلين الجدد من غير الدول، بما فيها الفاعلين العنيفين، بشكل أسرع من تطور دراسة تأثيرهم في العلاقات الدولية، أو كيفية التعامل معهم.

2-2-2 الدراسات الأجنبية:

1. **وفي دراسة دالكورا وكاترينا بعنوان: (2012، Katerina،Dalacoura)، Islamist movements as non-state actors and their relevance to international relations الحركات الإسلامية كفاعلين من غير الدول وصلتها بالعلاقات الدولية.** هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة الحركات الإسلامية كعناصر فاعلة سياسيّة قوية في الشرق الأوسط، بالعلاقات الدولية، واستقصاء أثرها على الغرب، على الصعيد العالمي الإسلامي - التي يطلق عليها اسم "الإسلام السياسي": وكانت الفكرة الرئيسية تهدف إلى توضيح كيفية إصلاح المجتمع والسياسة على غرار تعاليم القرآن الكريم والنظم القانونية والثقافية الإسلامية، ومن حيث المبدأ ترفض المفهوم العلماني للدولة القومية وترى الدولة غير شرعية. وعلاوة على ذلك، تساعد الحركات الإسلامية على إقامة روابط متعددة، من روابط اجتماعيّة وثقافية وتصل إلى إرهابية وإجرامية، بين أعضاء المجتمعات، وبذلك تتخطى الحكومات، ولهذين السببين يمكن اعتبار أن الحركات الإسلامية جهات غير حكومية، وهي جهات فاعلة عبر وطنية بامتياز. وتتوافر فيها مؤشرات جيدة لقياس جدوى الدولة الحديثة، وكيان سياسي، كما أنّها تقدم حالة مثيرة للاهتمام من الجهات الفاعلة غير الحكومية في العمل.
2. **دراسة بيل ويليام (2008،Phil Williams) بعنوان Violent non-state Actors and National and international security" دور الفاعلين الجدد من غير الدول العنيفين والأمن الوطني والدولي**، وفيها يتحدث الباحث عن بدايات ظهور الفاعلين العنيفين من غير الدول، والتي ظهرت من آلاف السنين في شكل عصابات إجرامية وقراصنة بحرية، وكانت الدولة الرومانية تتصدى لهم، ومع ذلك لم يكن لهم أهميّة كبيرة، وفي القرن الـ21 ظهر هؤلاء الفاعلون العنيفون كجزء من عمليّة إنهاء الاستعمار، وازداد قوتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وضعف دور الدولة، فحاولت استمرار وديمومة هذا الضعف، ثم قسّم الفاعلين العنيفين من غير الدول إلى ستة أنواع منها: أمراء الحرب، والميليشيات والقوات شبه العسكرية،

والجماعات المتمردة، المنظمات الإرهابية، وعصابات الشباب الجنائية، ولفهم تنظيمات الفاعلين العنيفين وتحركاتها يجب التركيز على: الدافع والغرض منها، حيث إنّه من المهم أن نعرف دافع ومحفز هؤلاء الفاعلين، لفهم أهدافهم والنظر في وسائلهم التي تسعى من خلالها لتحقيق هذه الأهداف، والقوة والنطاق. لم يتم إنشاء جميع VNSA على قدم المساواة من حيث القدرات والنطاق، فبعضها صغير نسبياً وتعمل في منطقة جغرافية صغيرة ومقيدة، بينما يعمل الآخرون على نطاق أوسع عبر الحدود الوطنية. أي أنّها تمتد من المحلي إلى الوطني إلى عبر الوطنية، والطرق التي تحصل من خلالها على التمويل أو الوصول إلى الموارد في كثير من الحالات، هناك أكثر من وسيلة لتحقيق الغاية واكتساب الثروة والذي يتطلب دراسة علاقتهم "غير المشروعة" بالاقتصاد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، والهيكل التنظيمي، حيث لا يوجد هيكل موحد ل VNSA : فبعضها هرمية ومركزية، وبعضها الآخر على شكل شبكات غير مركزية، وبعضها هجين من تلك وذاك، وعلاوة على ذلك، الهياكل التنظيمية ليست ثابتة تتكيف وتتغير مع مرور الوقت تأقلُما مع الفرص والمعوقات.

3. **دراسة تروي وويليام،(William،Troy ،2004) بعنوان "Violent Non-State Actors: Countering Dynamic System : دورالفاعلين الجدد من غير الدول العنيفين: مواجهة النظام الديناميكي**، اعتقد الباحثان أنّ الفاعلين العنيفين من غير الدول (VNSAs) تشكل تحدياً ملحاً للأمن الإنساني والوطني، وفي خضم الحرب العالمية ضد الإرهاب، تتزايد أعمال العنف الجماعي كاستراتيجية للجماعات والتي تتراوح بين تنظيم القاعدة إلى المتمردين المأويين في نيبال، والسبب في ذلك ديناميات العولمة التي مكنتهم من بيئة دولية مضطربة تتميز بتعميق جذور العنف، والفشل في الحكم، وازدهار التجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات والبشر، ومع استثناءات قليلة، VNSAs تلعب دوراً بارزاً في كثير من الأحيان في زعزعة الاستقرار في المجتمع الدولي، والتصدي لهم بنجاح يحتاج لوقت طويل،

ويشوبه الكثير من التعقيد؛ لأنّ كثيراً منهم فاعلين عبر قوميين ولا يتمركزون في دولة واحدة، وقاما بعرض الأطر النظرية للفاعلين من غير الدول، ثم عرضا استراتيجية مكافحة الفاعلين العنيفين، والتي تعتمد بالأساس على دراسة بيئة النظام الداخلية.

2-2-3 ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- وبعد عرض الدراسات السابقة، فإنّ الدراسة الحالية تناولت الكيفية التي أثرت بها الثورات العربية في كل من اليمن ومصر، وأدّت بدورها إلى زيادة وتنامي دور الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين، وحركة الأخوان المسلمين)، حيث تصاعدت أهميّة الفاعلين وانتقلت إلى مراكز السلطة في بعض النماذج المطروحة للدراسة، وستتناول الدراسة التطوُّر لدور الفاعلين الجدد من غير الدول، وكيفية إسهام الثورات العربية في زيادة دورهم، وتعظيم أثرهم ضمن عرض أحداث الثورات وخلفيه كل منهما، والنشاط الذي مارسته تلك الحركات موضع الدراسة أثناء الثورة، وبيان الظروف التي هيأتها الثورة لتلك الحركات لوصولهم لسلطة، وستعرض الدراسة النتائج ضمن وجه نظر النخبة السياسيّة، وفق منهج التحليل الإحصائي، وهذا من أهم ما سيميز هذه الدراسة عن غيرها.
- تتميز هذه الدراسة بحداثتها من خلال تغطيتها للفترة الزمنية من 2010-2017 التي شهدت العديد من التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط المتمثلة بثورات الربيع العربي، والتي كان لها تأثيرٌ واضحٌ في تعزيز أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول بالسياسة الدولية.
- توضح الدراسة أبرز العوامل والدوافع وواقع دور الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من خلال المدخل الإحصائي (التطبيقي) الذي اعتمدت عليه، بالمنهج الوصفي التحليلي في إطار متكامل يجمع بين التحليل الكيفي والكمي بالدراسة الحالية، وذلك من خلال استطلاع آراء النخبة السياسيّة بالمملكة الأردنية الهاشمية. وعلى حد علم الباحثة، تُعتبر الدراسة الأولى في هذا المجال، حيث إنّ

معظم الدراسات السابقة تمثلت بمقالات ودراسات تحليلية (كيفية) اتبعت المنهج النوعي بالبحث.

الفصل الثالث

الربيع العربي والفاعلين الجُدد من غير الدول

أدت التطورات التي حدثت في البيئة الدولية إلى تراجع الدولة في تفاعلات النظام الدولي، بالإضافة إلى بروز فواعل جديدة من غير الدول أسّست لمجتمع عالمي جديد، ولم تعُدْ الدولة هي الفاعل الوحيد، وأصبح يشاركها فواعل من غير الدول، ذات خصائص سياسيّة واقتصاديّة وقانونية وعسكرية، وظهرت في بعض الدول العربية احتجاجات كانت وليدة لتفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة والتي شهدت تفاقم الكثير من الأزمات والكثير من إخفاقات النظم الحاكمة، سواء على مستوى إدارة السياسة والحكم في الداخل، وعلى الأخص أزمات تفشي سياسات الاستبداد والفساد وسيطرة الدولة على كافة مناحي الحياة وما حدث من احتكار للثروة والسلطة واتساع هائل للفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وغياب الولاء والدافعية للوعي بالوطن واحتياجاته، أو على مستوى إدارة الحكم لعلاقاته العربية والإقليمية والدولية، لكن إلى جانب هذه الحقيقة هناك حقيقة أخرى هي أن أطرافاً إقليمية وأخرى دولية إن لم تكن طرفاً مباشراً في تفجير بعض تلك الثورات والانتفاضات، فإنها كانت طرفاً مباشراً في تفعيل التطورات والوصول بها على النحو الذي آلت إليه.

شهد الوطن العربي حركات احتجاج عديدة تسبّبها التعبئة السياسية غير المنظمة في الشارع ومنها؛ تعبئة الجماهير في لبنان عقب إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري"، حركة "كفاية" في مصر والتي طالبت بإجراء تعديلات على قانون الانتخاب، وتسعى إلى إزاحة الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة، والتعبيرات العلنية للمعارضة في سورية (إعلان دمشق) المسيرات السلمية للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين والعراقيين، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة من حركات العصيان المدني أو حركات الاحتجاج، مثل القاعدة والمجموعات الإسلامية في العراق، وفي جميع الحركات المذكورة، كان طلاب الجامعات هم الفاعلون الأساسيون.(العزاوي,2011: 22)

فتحت وسائل الإعلام الحديثة مسارات جديدة للمحتجّين، فشبكة الإنترنت والمدوّنات والقنوات الفضائية التي لا تخضع للدولة التي يزيد عددها بأطراد، تساعد الفاعلين خارج المؤسسات على تحدّي سلطة الدولة وسيطرتها وتقنيات مراقبتها، وتلجأ تلك المجموعات إلى استخدام مواقع التواصل الإجتماعي، وتلّقي الأخبار وقد أصبحت وسائل الإعلام هذه تقنية بالغة الأهمية في مواجهة الهيمنة الإعلامية الرسمية (الدليمي،2012: 19)

3-1 المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في ثورات الربيع العربي

تتميز الثورات العربية بطابعها الجماهيري، بمعنى أنها نشأت وقادتها تيارات جاءت من القواعد الجماهيرية، وهذا ما يميزها عن التحولات الثورية العربية في الخمسينات والستينات، والتي قام بها وقادها الجيش، ورغم أن الجيش اضطلع بدور مهم في مسار الثورات الحالية، فإن تلك الثورات تظل في التحليل الأخير ثورات مدنية قامت بها الجماهير، ولم يبادر بها الجيش، كما أن تلك الثورات قامت بها الطبقة الوسطى، خاصة شريحة الشباب، من الذين تلقوا تعليماً جامعياً وأتقنوا آليات تكنولوجيات المعلومات والتواصل الاجتماعي عبر شبكات المعلومات الدولية، بل وظّفوا تلك الشبكات لتحقيق التواصل بينهم، بالإضافة إلى الفئات الشبابية كانت هناك قوى أخرى مشاركة في تلك الثورات هي الأحزاب والقوى السياسية المعارضة والقوى العمالية والمهنية، والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية وهي كما يلي :

3-1-1 العوامل الداخلية التي أدت الى ثورات الربيع العربي:

تنقسم إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية كما يلي:

1. **العوامل السياسية:** يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الاحتجاجات بالنقاط التالية(رشوان،2014 :31):

- وجود الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع وهي أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات، حيث توجد أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة مما جعل الشباب ينتفض لسوء الأوضاع العامة في الدولة.
- انهيار شرعية الأنظمة القائمة نتيجة عجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ورفضها السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية.
- الحضور المكثف للأحزاب الحاكمة إدارياً وعلى مختلف المستويات وطنياً ومحلياً، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبية.
- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق.
- ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث تتمكن الأحزاب السياسية في الدول العربية من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية .
- تغيب النزاهة في الانتخابات، فقد عرفت العمليات الانتخابية العديد من حالات التزوير وعدم الشفافية.

2. **العوامل الاجتماعية:** يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل دقة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس ومصر وليبيا واليمن، فأغلب الحركات الاحتجاجية في الدول العربية كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية وهذه العوامل تظهر في العناصر التالية (الشماغ ، 2013 :44)

- **البطالة:** يعتبر العمل فاعلاً اجتماعياً أساسياً ويمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس ومصر بمطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، لا سيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت إلى حوالي 25% حسب الإحصاءات الرسمية، وقد قامت الحكومات العربية بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة.

- **الغبن الاجتماعي:** يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون فئة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية.
- **غياب العدالة الاجتماعية:** تعد السياسة التنموية غير العادلة في الدول العربية من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في إيجاد الفروق الاجتماعية الضخمة بين فئات المجتمع الواحد .

3. **الفساد الإداري والمالي:** يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن.
4. **العوامل الاقتصادية:** لقد مثّل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وخاصة ما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين وتوسعت الفجوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل مجتمعات ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية، تواجه الاقتصادات العربية صعوبات كبيرة.
5. **العوامل الإدارية:** أدى التعثر في أداء الأجهزة الحكومية إلى الترهل الإداري و الفساد، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الأداء والتطوير، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية(سلامة، 2011 :160).

3-1-2 العوامل الخارجية التي أدت الى ثورات الربيع العربي:

تتمثل هذه العوامل في الآتي:

1. **التدخل الأمريكي في الشؤون العربية:** بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تعرضت المنطقة العربية لضغوط خارجية، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب وغياب الحريات في العالم العربي حتى في الدول المعتدلة والتي كانت تدور في الفلك الأمريكي، وطالبت الولايات المتحدة بعض الدول العربية بالقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تدخلت في المناهج المدرسية وخصوصاً الدينية منها وحسب نظرتها أن هذه المناهج هي التي تؤسس لجيل من الشباب يؤمن بالإرهاب، ولا شك أن تدخلات الولايات المتحدة قد تجلى في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، ومساندة الولايات المتحدة لإسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني ومطالبة بعض دول الخليج بتعديل مناهجها الدراسية عام 2001 ، كل هذه التدخلات ولّدت إحباطاً لدى الشعوب العربية زادت من معاناتها (نهرا، 2011 :62) .
2. **تصاعد نفوذ دول إقليمية:** شهدت المنطقة العربية وفي ظل عجز النظام العربي تصاعداً في نفوذ القوى الإقليمية الصاعدة مثل إيران وتركيا، حيث بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في الشؤون العربية، وبالنسبة لإيران فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة وقامت بدعم نظم وحركات، مثل النظام السوري وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، مما دفع البعض بأن يعتقد أن فصلاً جديداً بدأ يظهر وصراع خفي بين معسكرين معسكر تقوده إيران وسوريا وحزب الله وما يسمى بدول الممانعة، ومعسكر بريادة دول الاعتدال العربية والذي يتمثل في مصر والسعودية والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.(مرعي,2015: 4)
3. **الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:** تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، فمن الآثار الايجابية للإعلام الجديد

أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ومكّن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، وبرز بقوة دور "إعلام المواطن" متحدياً التعتيم الإعلامي الرسمي، فالشبكة العنكبوتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور.

تلعب الجماعات المنتشرة فى الشبكات الإجتماعية دوراً فعالاً في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية. فعلى سبيل المثال، أصبحت الشبكات الإجتماعية مجالاً للاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات. والدليل على ذلك أن هناك حركات إجتماعية مثل حركة شباب 6 أبريل في مصر، استغلت الفضاء الافتراضي في التحريض على الإضراب والتحول من السياق الافتراضى إلى السياق الواقعي وقد ظهر هذا الاهتمام بالسياسة مع ظهور الموجة الثانية للشبكات الإجتماعية، وعلى استحياء في البداية، ثم ازداد إنتشار الشبكات الإجتماعية ومردودها على ممارسة السياسة على الأصعدة المحلية (نهرا، 2011 :63).

شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في عام 2011 وهي: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيراً قوى ذات أرضية طائفية وقبلية. شهدت الدول التي تتمتع بقدر عالٍ من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكاً على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعاني استقطاباً طائفياً أو قبلياً أو مناطقياً، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكاً أوسع على أرضية مناطقية أو طائفية. ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسي، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد. ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار

طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين، أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا(رشوان,2014: 42)

يُبيِّن مسار ثورات الربيع العربي والتي قامت في تونس ومصر واليمن وليبيا أنها قامت بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تداخلت مع بعضها وأدت إلى القيام بالحراكات السياسية والاحتجاجات الشعبية وساعد على قيامها شبكات التواصل الاجتماعي من تويتر، يوتيوب، والفيسبوك، وغيرها من وسائل الاتصال وفسحت المجال أمام فئات الشباب بالتواصل والإتفاق للخروج في مظاهرات وساهمت في تعبئة الجهود الشبابية من أجل القيام بالثورات ضد الأنظمة السياسية .

ترى الباحثة أن فئة الشباب هم الذين قاموا في ثورات الربيع العربي والذين يشكلون أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية وتعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب العربي، مما أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد واستئثار فئة قليلة بعوائد التنمية إلى حالة من السخط السياسي والاجتماعي واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزاد الإحباط والمعاناة من قبل كافة شرائح المجتمع كل هذه الأسباب هي التي دفعت إلى الاحتجاجات والى ثورات الربيع العربي والتي كان هدفها هو تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2-3 المفهوم النظري للفاعلين الجُدد من غير الدول

يُعَدُّ الاهتمام بدراسة الفاعلين الجدد من غير الدول(Non State Actors) NSA، في حقل العلاقات الدولية حديث نسبياً، لكن شكلت تأثير متزايد كما تزايدت أنواعها وظهرت أشكال جديدة لها، أكثر تنظيماً وتأثيراً؛ وذلك لامتلاكها" برامج متكاملة للسلوك في المجال العالمي"، أدى ذلك لوجود أطر تحليلية حديثة لدراستها بدأت تحديداً منذ سبعينيات القرن العشرين، خاصة مع تعقد عمليّة صنع السياسة الخارجية، وظهور

تطورات جديدة على الساحة الدولية، وظهور قضايا جديدة فى أجندات السياسة الخارجية للدول، والاعتماد المتبادل، وظهور العولمة والتقدم التكنولوجي (محمود، 2013: 5).

وفي هذا الصدد لابدَّ من تناول أهم التعريفات الخاصة في الأدبيات النظرية للفاعلين الجُدد من غير الدول، وهي كالآتي:

3-2-1 الفاعلين الجدد من غير الدول:

عرّفهم ويليام دالاس وديفني جوزلين على أنّهم " منظمات مستقلة بصورة كبيرة أو كلية عن تمويل الحكومة المركزية، وسيطرتها، وعن اقتصاد السوق والدوافع السياسيّة المرتبطة بتوجيه الدولة، وتعمل في شبكات خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها بحكم النشأة، ومن ثم فهي طرف في علاقات متعدية الحدود، تربط بين نظم سياسيّة واقتصاديّة ومجتمعات متنوعة، وتعمل بطريقة تؤثر على المخرج السياسي، سواء في دولة ما، أو في منظمة دولية سواء كبُعد لنشاطها أو كغاية رئيسية لها.(رجب،2013: 12)

ويعرفها بيتر ويلتس "أنّها أيّ طرف فاعل باستثناء الحكومة، ويقوم بتقسيمها إلى صنفين، شرعي وغير شرعي، إذ يحصر الأولى بمختلف المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسيّة، والشركات المتخطية للحدود، وأما غير الشرعية فيصنفها على أنّها رجال العصابات، وحركات التحرُّر، وشبكات الإجرام (ادمام، 2014: 70).

بينما عرفتها الباحثة إيمان رجب على أنّها: "الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بعدد من السمات، وتتمثل في: الاستقلال التام أو بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أرضها، وامتلاك موارد خاصة بها، ولها هوية متميزة، ولها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها، سواء عن قصد أو غير قصد، وسواء كان ذلك غاية للمنظمة أو أحد أبعاد أنشطته (رجب، 2011).

وتبنت الدراسة تعريف بريان هوكينج، ومايكل سميث للفاعلين الجُدد (من غير الدول) بإنّ المقصود بالفاعل من غير الدولة هو أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافه، والتمثيل أي تمثيل أتباعه

والمؤيدين له، والنفوذ أي القدرة علي إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها(رجب، 2012: 37).

يتضح من التعريفات السابقة أنّ الفاعلين الجُدد من غير الدول: هم جيل من الفاعلين السياسيين المنظمين، لديهم أهداف يسعون لتحقيقها، بوسائل سلمية شرعية، ويصنفون غير عنيفين، ونوع آخر يستخدم القوة والتسليح بصورة غير شرعية وهم العنيفون.

وبناءً عليه تعتبر حركة الحوثيين في اليمن إحدى الفاعلين الجُدد من غير الدول، حيث إنها تعتبر جماعة تتمتع بقدر من الاستقلال والتنظيم والتأثير، ولديها أهداف تؤثر على مصالح الدولة اليمنية، كما أنها تمتلك من القدرة ما يمكنها من إحداث فرق في قضية معينة، لذا لعبت حركة الحوثين دوراً كبيراً في الثورة اليمنية. وكذلك الإخوان المسلمون في مصر جماعة دينية سياسيّة منظمة تمتلك نفوذاً تنظيمياً وتأثيراً اجتماعيّاً من خلال تغلغُلها في طبقات المجتمع المصري، ولديها منظومة أهداف تنطلق من الشرعية الدينية، وهذا أساسٌ قوي تنطلق منه مؤثرة على صعيد القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء، كما تحظى بتمثيل أتباع الحزب في الدولة.

3-2-2 الفاعلين العنيفين من غير الدول :

تعد ظاهرة الفاعلين العنيفين من غير الدول قديمة، حيث كانت تهدد أمن الدول، وظهرت منذ عهد الامبراطورية الرومانية وهي في أوج قوتها، تصدت للقراصنة البحرية والعصابات الإجرامية آنذاك، وفي القرن التاسع عشر تضاءلت أهميتهم النسبية مع اتجاه تكوين " الدولة القومية"، والتنافس ما بين الدول القومية الكبرى فيما بينها. وفي القرن العشرين ظهر الفاعلون العنيفون من غير الدول في صورة " جماعات التحرير الوطني"، كجزء خطير وهام في عمليّة إنهاء الاستعمار، وأرادوا تولي مقاليد الحكم، بدلاً من الخضوع للعناصر الأجنبية، أما قبل ذلك ظهر الفاعلون العنيفون كتحدى "للدولة الوستفالية"، وتنوعت أشكالهم بعد انتهاء الحرب الباردة، وضعف الدولة القومية، وعجزها

عن القيام بوظائفها التقليدية، مما أدى لاهتمام حقل العلاقات الدولية بدراسة الفاعلين العنيفين من غير الدول، وإن جاء هذا الاهتمام متأخراً مقارنة بالاهتمام بدراسة الدولة (Williams ،2008:12).

ويعرَّفُ الفاعلين العنيفين من غير الدول: على أنّهم الجماعات أو التنظيمات التي تلجأ إلى استخدام أدوات العنف المادي والنفسي بطريقة جماعية، من أجل تحقيق غايات معينة، ولا تنتمي لأجهزة الدولة (رجب، 2013: 40)

3-3 التصنيفات والخصائص ومعايير التصنيف الخاصة بالفاعلين الجدد من غير الدول:

اختلفت أدبيات العلاقات الدولية في تصنيف الفاعلين الجدد من غير الدول، وذلك على النحو التالي(محمود،2013، 6:7):

1. **فواعل إقليمية:** هي الفواعل التي تمتلك تنظيماً سياسياً وعسكرياً، ولديها هدف هو أن تحل محل النظام القائم، أو تسعى للحصول على أرض لتقيم عليها دولة جديدة.
2. **فواعل ذات أبعاد أيديولوجية:** ويضم هذا النوع أشكال متعددة من الفاعلين الجُدد من غير الدول، والنقطة المشتركة بينهم هو الالتزام بنشر الأفكار، ومن أهم الأمثلة عليهم، الجماعات الدعوية، الكنيسة.
3. **الفواعل ذات البُعد الاقتصادي:** وتقوم على أساس تعظيم الربح والثروة، مثل شركات متعددة الجنسيات، في مجال الخدمات والإنتاج، وأيضاً منظمات الجريمة التي تلعب دوراً بارزاً في رسم السياسة الاقتصاديّة للدولة.

وهناك تصنيفٌ على أسس مغايرة لما سبق، حيثُ صنفت وفقاً لمعايير محددة كما يلي (عبد الحي، 2016: 6):

المعيار الأول: أساس نشأة الفاعل: وقد يكون هذا الأساس إما مادياً كالقوة الاقتصاديّة، مثل حالة الشركات متعددة الجنسيات، أو غير مادي كالقيم والهوية، مثل الحركات "الأصولية"، والأحزاب السياسيّة.

المعيار الثاني: النشاط الذي يمارسه الفاعل: ويتم تقسيمه إلى ذات نشاط اقتصاديّ، أو أمني، أو نشاط سياسي، وبناءً عليه ميز "هيجوت وأندرهيل" بين الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس النشاط الاقتصادي، وبين المنظمات غير الحكومية التي تمارس نشاطاً سياسيًا، وهذا لا يعنى عدم وجود تفاعلات بينهما، ويندرج تحت هذا المعيار شركات الأمن الخاصة مثل شركة Armor Group International والتي تعمل في 83 دولة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المعيار الثالث: وفقاً لنطاق النشاط: ومن خلال هذا المعيار يمكن التمييز بين الفاعل المحلي الذي يعمل داخل نطاق الدولة، والفاعل العابر للحدود الإقليمية، والفاعلين العالمين الذين يمتد نشاطهم ليشمل كل العالم.

المعيار الرابع: وفقا للعلاقة مع الدولة ودرجة الاستقلالية: لقد تزايدت أهميّة هذا المعيار بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث ظهر اتجاه يرى استقلالية الفاعل عن الدولة، وأنّه كيان قائم بذاته، ويسعى للتأثير على سياسات الدولة، وقد تبنى ذلك كل من جوزالين ووالاس في كتابهما الخاص بالفاعلين الجدد من غير الدول، وتم الحديث عن خمسة أنواع من الفاعلين الجدد من غير الدول وهم: الفاعلون الحكوميون، حيث يجمع في عضويته دول مثل حلف الناتو، والفاعلون غير الحكوميين العابرون للحدود: كالجماعات الإرهابية، والشركات متعددة الجنسيات، والفاعلين الحكومين غير المركزيين، حيث يتشكل من موظفي الحكومات المحلية، والفاعلين غير الحكومين داخل الدولة مثل: الأحزاب السياسيّة، وأخيراً الأفراد، كفاعلين (رجب، 2013: 37- 40).

الخصائص والفوارق لدى الفاعلين الجُدد من غير الدول:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز هذا النمط من الفواعل بصورة عامة، ويمكن إجمالها كالآتي(ادمام، 2014: 79):

أ. هناك شكل من الفواعل تتمتع بقدرٍ عالٍ من التنظيم، وتمارس سياسة الأمر الواقع للسيطرة على الإقليم، مثل (حزب الله اللبناني).

ب. تقوم بعض الفواعل من غير الدول بالسيطرة على جزء من أراضي الدولة، وتنشئ هياكل إدارية بالتوازي مع الدولة، ويعتمد البعض الآخر على هيكل قيادة، مثال ذلك (القاعدة في أفغانستان).

ج. تتخذ بعض الجماعات الجبال والأرياف معاقل لها مثل (الجماعات الإرهابية في الجزائر)، في حين تتخذ الأخرى من المدن مكاناً ومركزاً لنشاطها مثل (جبهة النصرة في سورية) .

معايير تصنيف الفاعلين الجُدد من غير الدول:

تتنوع الفواعل من غير الدول وفقاً لمعايير من أهمها السيطرة على الإقليم والموارد والهوية، وذلك على النحو التالي(ادمام، 2014: 80):

أولوية السيطرة على الإقليم: يعد الاستيلاء والسيطرة على إقليم معين، مؤشراً لنجاح عدد من الفواعل من غير الدول، حيث يشكل ذلك جزءًا رئيسياً من أهدافها.

الهوية والموارد: تعد الهوية من أبرز المحددات التي تمكنت من التمييز بين الأنماط المختلفة للفواعل من غير الدول، وهي تقوم على أساس مدى ربطها بين الهوية والموارد في تنظيم أعضائها وتعبئتهم معنوياً، أمّا الموارد فقد تتنوع بين مادية ومعنوية وكذلك معلوماتية تقدم للأعضاء، ويلعب جانب الهوية على تكوين انتماءات عميقة، وضمن هذا الإطار تعمل الهوية على تنظيم الأفراد وتشكيل موجات جديدة.

ومن اهم المداخل للتأثير في سلوك الفاعلين الجدد من غير الدول كما اشاره اليها :الباحثة ايمان رجب.(رجب ,2013, 37:38) ، كالآتى

ـ المدخل الأول: السماح باستمرار انخراط الفاعل فى النظام السياسى، وفق سقف محدد لا يسمح له بالسيطرة على السلطة التنفيذية، ويجعل الانخراط والتعامل معه سهلاً، حيث

يضمن هذا الانخراط انكشاف مفاصل التنظيم، وشبكة موارده، والمتعاونين معه، وتوفير معلومات عن الفاعلين لأجهزة الدولة.

ـ المدخل الثانى: التأثير فى نصيب الفاعل فى السلطة، وتمثيله فى مؤسسات الدولة، لاسيما فى حالة الفاعل المهجن، بهدف التأثير على سلوكه تجاه القضايا الخارجية، التى لا تمثل مصدر تهديد حقيقيا له، كما يعد التهديد باستبعاده من الحياة السياسية دافعا له ليكون مرنا تجاه قضايا التغيير الداخلى، وذلك يتطلب وجود دولة قوية تستطيع أن تتبع سياسات تهدد نصيب الفاعل من السلطة فى داخل الدولة التى ينشط فيها، وبالتالى فإن المساس بهذا النصيب هو المتغير الحاكم.

ـ المدخل الثالث: تعزيز أزمة بقاء الفاعل فالتأثير فى سلوكه فى هذه الحالة يكون هدفه أن يقبل بتوازن القوى الجديد، من خلال تعميق أزمة البقاء له، ومن خلال إتباع سياسات تهدد مكونات الهوية التى يرتكز عليها، سواء المادية، أو غير المادية.

3-4 تزايد تأثير الفاعلين الجدد من غير الدول

كشفت الثورات العربية التي شهدتها عدة دول في إقليم الشرق الأوسط منذ نهاية ديسمبر 2010، عن أن التفاعلات الخاصة بالإقليم لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد فيها، القادر على توجيهها وتحديد مساره، كما أنها لم تعد المتحكم في مستقبل الدول فيها، ففي حالة الثورات التي تحولت إلى صراعات مسلحة كما في حالتي سوريا وليبيا، بات من الواضح أن الفاعلين الجدد من غير الدول الأطراف في هذا الصراع هم من يتحكمون في شدته، وفي أحسن الأحوال الأكثر قدرة على إطالته، دون أن يعني ذلك قدرتهم على تسويته.

والواقع أن تزايد هذا التأثير سابق على بدء الثورات العربية، ولكنه أخذ أنماطاً مختلفة عن تلك التي تشكلت في الفترة التالية على الثورات، ورغم وجود هذه الاتجاهات، إلا أنه لوحظ وجود فجوة بين التأثير الفعلي الجدد من غير الدول في الإقليم، وبين الاهتمام بهم في الأدبيات التي تهتم بتحليل تفاعلات الشرق الأوسط، حيث ظلت الدولة

لفترة طويلة من الزمن، هي الوحدة الرئيسية في تحليل العلاقات الدولية، وربما يرجع ذلك إلى سهولة تحديدها ككيان، وإلى سيطرة بالمدرسة الواقعية لفترة طويلة على تفسير العلاقات الدولية وتحليلها، وتمتعها بشعبية كبيرة بين دارسي العلاقات الدولية، والمتخصصين في هذا المجال، لاسيما أولئك الذين عملوا في مناصب استشارية لصناع القرار، حيث تتعامل هذه المدرسة مع الدولة باعتبارها الوحدة الرئيسية والوحيدة في تحليل العلاقات الدولية (محمود،2013: 9).

ويلاحظ كذلك، محدودية الاهتمام بدراسة تأثير الأنواع المختلفة من الفاعلين الجدد من غير الدول وتحليلهم على المستوى الإقليمي، في مقابل الاهتمام بدراسة تأثيرهم على مستوى النظام الدولي، ومن ذلك الدراسات الخاصة بتأثير الجماعات الإرهابية على الأمن العالمي. كما أن ما توافر من دراسات حللت تأثير الفاعلين الجدد من غير الدول في إقليم الشرق الأوسط، اهتم بنمط محدد من هؤلاء الفاعلين. وكان الاهتمام منحصراً في كيفية تأثيرها على الاستقرار السياسي، إلى جانب ذلك كان هناك اهتمام كبير بدراسة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها فاعلاً من غير الدول، وكيف تؤثر على مسار الصراع العربي– الاسرائيلي، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه خريطة الفاعلين الجدد من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة تنوع انماط الفاعلين النشطين فيها. حيث ضمت الخريطة إلى جانب الفاعلين الجدد من غير الدول التقليديين مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، نمطاً جديداً من الفاعلين الجدد من غير الدول، نشأ في دول لم تكتمل نشأتها بعد، مثل حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، أو في دول أصبحت تعاني درجة من درجات الضعف، مثل حزب الله في لبنان، أو في دول تعرضت لانهيار تام بسبب الغزو، كما هو الوضع بالنسبة لجيش المهدي في العراق، وتنظيم داعش في العراق، أو ضربها الضعف حتى وصلت إلى مرحلة الانهيار.

وقد يتمتع هذا النمط بعدد من السمات التي تتفاوت درجة توافرها من فاعل لاخر، وتتمثل في الاستقلال التام، أو بدرجة كبيرة، عن تمويل الحكومة المركزية التي يعمل على

أرضها، وامتلاك موارد خاصة به تضمن له ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر، أو في البيئة الدولية، ويتمتع بمستوى معين من الشرعية، وله سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي ينتمي إليها.(السيد,2015, 72)

وبالنظر إلى خريطة الفاعلين الجدد من غير الدول في إقليم الشرق الأوسط، يعد جيل الفاعلين الجدد من غير الدول هو الأكثر انتشاراً، ويأخذ أنماطاً متعددة، وتجادل هذه الدراسة بأن النمط الأكثر تأثيراً في تفاعلات المنطقة في الفترة التالية على الثورات العربية هو الفاعلون من غير الدول المستندون لهوية العابرين للحدود، وينتمي لهذا النمط جماعة الاخوان المسلمين المصرية التي تعد فاعلاً متعدي الحدود من حيث تفاعلاتها الخارجية، وامتلاكها فروعاً في عدة دول، وهي تمارس تأثيراً نوعياً في تفاعلات المنطقة في مستقبل الدول فيها، لاسيما بعدما تحولت من كونها جماعة تحكم مصر طوال الفترة يونيو 2012– يونيو 2013، إلى جماعة ارهابية، وكذلك تنظيم داعش بعد إعلانه قيام دولة خاصة به في 10 يونيو 2014، والذي دفع عدداً من الاكاديميين والسياسيين للحديث عما سيترتب على ذلك من مراجعات لشكل الدولة في الشرق الأوسط كما حددتها اتفاقية سايكس بيكو (رجب،2013 :42).

إلى جانب ذلك، تعد حالتا حزب الله وحركة حماس، من الحالات الأكثر تأثيراً في إقليم الشرق الأوسط، حيث تشير قواعد البيانات المعنية بالفاعلين الجدد من غير الدول في الشرق الأوسط، إلى محورية تأثير هاتين الحالتين، فعلى سبيل المثال، تشير قاعدة بيانات الجماعات من غير الدول المسلحة ،الخاصة بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، إلى أن حزب الله وحركة حماس، يعدان ضمن 12 جماعة مسلحة هي الأكثر تأثيراً في صراعات الشرق الأوسط. كما يشير معهد هيديلبيرج الدولي لتحليل الصراعات، إلى أن سلوك هاتين الحالتين، يؤثر على خريطة الصراعات في إقليم الشرق الأوسط.

ويمكن الاستدلال على كون الفاعلين الجدد من غير الدول المستندين لهوية العابرين للحدود، هم الأكثر تأثيراً في تفاعلات الاقليم بمؤشرين، يتمثل المؤشر الأول في

إنهاء هذا النوع من الفاعلين الجدد من غير الدول احتكار الحكومات المركزية السيطرة على إقليم الدولة وعلى موارده، وإنهائه احتكارها استخدام العنف، فعلى سبيل المثال أصبح حزب الله يمتلك من المقدرات المادية والمعنوية ما يجعله يمثل كياناً موازياً للدولة اللبنانية، حيث يتمتع بنفوذ قوي في جزء من إقليم الدولة اللبنانية، ويمتلك شبكة من الموارد الاقتصادية المستقلة عن موارد الدولة، كما أنه يمتلك السلاح، فضلاً عن امتلاكه سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدولة اللبنانية تجاه العديد من القضايا، ويتمتع بشرعية ما في سياساته وسلوكه.

كما لعبت حركة حماس دوراً مهماً في أسلمة الصراع بين الفلسطينيين واسرائيل، على نحو أضفى عليه أبعاداً دينية، بعد أن كان صراعاً بين إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الثلاثينات من القرن العشرين. كما تزايدت أهمية كل من حزب الله وحركة حماس في عمليات إعادة البناء في فترات ما بعد الصراعات المسلحة، وتحول كل منهما إلى شريك جيد للأمم المتحدة من أجل إعادة بناء المناطق التي تخضع لسيطرته، فأصبحا شريكين مهمين في بناء السلام، مما منحهما قدراً من الشرعية الدولية. وهذا التحول طرح تحدياً أمام الأدبيات والدراسات الغربية التي تعاملت مع حركة حماس، وحزب الله كذلك، على أنهما مفجران للصراعات، وعائقاً دون حلحلة الصراع مع إسرائيل، حيث استدعى هذا التحول في دورهما إعادة النظر في طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النمط من الفاعلين في عمليات إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع.(محمود، 2013 (10:

الفصل الرابع

حركة الحوثيون والثورة اليمنية

يتناول هذا الفصل الثورة اليمنية وانطلاقتها كمدخل لدراسة حركة الحوثيين وتسليط الضوء على نشاطهم قبل الثورة وأثناءها ومراحل ما بعد الثورة، لما لهذا الفترة من أهميّة عظمى أدّت بهم إلى الاستيلاء والسيطرة على السلطة في عام 2014، بإستخدام العنف ،كما تناول هذا الفصل التسلسل الزمني لتقدم الحوثي في اليمن وبعض العوامل التي كان لها الاثر الاكبر اثناء الثورة لبروزهم كأهم فاعل على الساحة اليمنية،وكنتيجة لمجموعة من الأسباب السياسيّة والاقتصاديّة والظروف الخاصة في اليمن بدأت الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة في الجمهورية اليمنية تتصاعد لتساهم في بدء التفاعلات داخل الساحة اليمنية سلباً، والتي بدأت تتولد معها الأفكار في كيفية إسقاط النظام، وكيف من الممكن أن يكون شكل النظام البديل، المرتكز على المواطنة الكاملة المتساوية (المتوكل، 2014: 149).

بدأت الثورة اليمنية على شكل مظاهرات شعبية للمطالبة برحيل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح التي شاركت فيها مختلف الأحزاب المعارضة تحت تكتل اللقاء المشترك (الشرعة، 2014: 46). ورفضوا من خلالها كل الاقترحات الداعية إلى انتقال تدريجي للسلطة يؤجل رحيل الرئيس علي عبدالله صالح، حتى نهاية المرحلة الانتقالية، وبالتالي فقد شهد عام الثورة 2011 العديد من التحوُّلات والأحداث الهامة التي أبرزت وجود وأثر الحوثيين، إذ أنّ الثورة الشعبية سهلت حدوث تعاون وتنسيق جديد بين مختلف فئات ومناطق اليمن، خاصة في الشمال والجنوب، إذ استطاع قادة الحراكات الشعبية، سواء من الأحزاب السياسيّة والحراك الجنوبي والحوثيين التوحُّد في موجة مكثفة من التعاون والتنسيق. مثلت الحركة الحوثية إحدى الفاعلين الرئيسين في مرحلة التغيير، والتي تزامنت والثورة اليمنية في عام2011، خاصة ما رافق هذه المرحلة من تطورات وتفاعلات متعددة كان للحركة دور كبير ورئيسي فيها، فما هي الحركة الحوثية ؟ وما هو دورها في الثورة اليمنية التي أندلعت في عام 2011، وكيف عظمت الثورة من أثر

الحركة الحوثية كأحد الفاعلين الجُدد من غير الدول، وهذا ما سيتم تناوله والتطرُّق إليه في هذا المبحث على النحو التالي(العسلي،26:2011):

1-4 نشأه حركة الحوثيين:

الحوثيين حركة سياسية تُعد تطوراً لتيار الإمامية الجارودية الشيعية في اليمن، حيث إستغلت التوغل الاثنا عشري الإيراني في المنطقة، وكشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي 2004-2006م مستغلة سوء الأحوال الداخلية في اليمن سياسياً واقتصادياً ومعيشياً، وكذلك الأوضاع على المستوى الإقليمي والذي ازداد توتراً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ولم تكن حركة الحوثيين بهذا المصطلح معروفة في اليمن إلا بعد اندلاع المواجهات العسكرية بينها وبين السلطات اليمنية في 18 حزيران 2004م. و تعود جذور حركة الحوثيين إلى الثمانينات من القرن العشرين، وبدأ أول تحرك مثمر ومدروس لهم في عام 1982م على يد العلامة صلاح أحمد فليتة، والذي أنشأ في عام 1986م "إتحاد الشباب" وهي هيئة تهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتنقيه، وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها، يقوم بتدريسها محمد بدر الدين الحوثي، وكان بدر الدين الحوثي وهو من كبار علماء الزيدية آنذاك من ضمن المدرِّسين في هذه الهيئة (الصنعاني، 2006 :140-141).

تجدد نشاط الحوثيين عام 1988م بواسطة بعض الرموز التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة 1962م وعادوا بعد ذلك وكان من أبرزهم العلامة مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي، وبدر الدين هو الزعيم المؤسس لحركة الحوثيين والأب الروحي لها وليس ابنه حسين أو غيره سوى قيادات تنفيذية، وبدر الدين هو المرشد والمفتي والزعيم، ومع قيام الجمهورية العربية اليمنية بعد الوحدة في 22 ايار 1990م تحولت هذه الأنشطة إلى مشروع سياسي مع المناخ السياسي الجديد الذي أقر التعددية وقد أعلن ما يزيد عن 60 حزباً في اليمن تمثل جميع التوجهات القومية واليسارية والإسلامية والليبرالية، فيما تمثلت الأحزاب الشيعية في أربعة أحزاب، حزب الثورة الإسلامية، وحزب الله، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية اليمنية، وقد توارى الحزبان

الأولان (حزب الثورة، وحزب الله)، فيما بقي في الساحة حزب الحق واتحاد القوى الشعبية (ابو حسين,2014 :65).

تشكلت في عام 1992م نواة "منتدى الشباب المؤمن" على يد محمد سالم عزان ومحمد بدر الدين الحوثي وآخرين، ولكن حدث انشقاقاً في صفوف هذا المنتدى (انقلاب أبيض) أدى إلى وصول حسين بدر الدين الحوثي لقيادة المنتدى بالإضافة إلى محمد بدر الدين الحوثي، وظهر حسين بدر الدين الحوثي وهو ابن العالِم بدر الدين الحوثي كأحد أبرز القياديين السياسيين فيه، ودخل مجلس النواب عام 1993م (الدغشي، 2013 :75).

أما في عام 1997م تحول حزب منتدى الشباب المؤمن عن أفكاره ونشاطاته الثقافية والدعوية إلى ممارسة النشاطات السياسية واصبح اسمه "تنظيم الشباب المؤمن" وتفرغ له حسين بدر الدين عازفاً عن الترشح إلى مجلس النواب، ويحيى الحوثي يعتبر من الشخصيات البارزة في الحركة، وهو شقيق حسين الحوثي، ويعيش خارج اليمن ويقيم في العاصمة الألمانية برلين منذ أواخر 2004م بعد أن طلب حق اللجوء السياسي، ويعد المسؤول السياسي الأول لجماعة الحوثيين. وبدأ نشاط "تنظيم الشباب المؤمن" بين عامي 1999م – 2004م يأخذ طابعاً عسكرياً إلى جانب تكثيف الدور الثقافي عبر المخيمات الصيفية، وخلال هذه الفترة توسع نشاط التنظيم في أرجاء محافظة صعدة، ثم افتتحت العديد من الفروع في محافظات الجمهورية الأخرى، إلى ذلك تم إنشاء الجمعيات الخيرية والتعاونية التي تصب مواردها في دعم التنظيم وأنشطته، مضافاً إلى ذلك الموارد المالية من أطراف في الخارج أهمها إيران، وفي الفترة ذاتها حدثت أوسع عملية تغلغل في المرافق الحكومية وأجهزة الدولة المدنية والعسكرية، مع تركيز موازٍ على المرافق التعليمية في محافظات صعدة، عمران، حجة والجوف، وخصوصاً أثناء حركة الدمج بين المدارس الحكومية والمعاهد العلمية التي كان يشرف عليها حزب الإصلاح وكانت سمات هذه المرحلة ما (ابو حسين،2012:66):

أ- **التهيئة النفسية.** وذلك من خلال التعبئة المستمرة للشباب بحتمية المعركة ضد النظام في اليمن لعدم اعترافهم بشرعيته، وايمانهم بالنموذج الخميني كنموذج ناجح، وكان لحسين الحوثي لوحده أكثر من 43 ملزمة *ما بين كتيب ومحاضرة حول هذا الموضوع، وصار يتخذ لنفسه حرساً خاصاً بحجة أنه مستهدف من قبل أمريكا وإسرائيل، وصار يرفع أعلام حزب الله، ويمارس النقد الصريح والحاد للمذهب الزيدي والتهجم على رموزه، وبدأ بتدريس المذهب الجعفري والترويج له ولأفكاره، ويعتبر عام 1997م هو عام الانتقال الفعلي من الجارودية إلى الجعفرية الاثني عشرية.

ب- **التهيئة القتالية.** تمثلت في إبراز مظاهر القوة في احتفالات عاشوراء والغدير* والدعوة إلى شراء الأسلحة، حيث كان إمتلاك السلاح شرطاً في قبول العضو في التنظيم، وإقامة المناورات القتالية والتدريب على الرماية، وتكثيف الحراسات وبناء التحصينات والكهوف والأسوار، وشراء البزات العسكرية وصولاً إلى تقسيم صعدة إلى مناطق عسكرية توزع فيها الميليشيات.

أبرز المنطلقات التي يؤمن بها "تنظيم الحوثي" والتي يقومون بالترويج لها:

أ. طرح قضايا الأمة وحالة المسلمين، حتى يقول الناس إنهم مهتمون بأمور المسلمين وبعيدون عن إثارة الخلاف (صلاح، 2010).

ب. بث المسائل الخلافية في أسماء الله وصفاته، ومن ثم نفيها عن الله.

جـ. القدح في الصحابة بطرق مؤثرة .

د. إثارة ما يؤلب الناس على النظام، كغلاء الأسعار والفساد المالي.

---

*ملزمة . جمع : مَلاَزِمُ وتتكون من :

1 . "مَلْزَمَةُ الكِتَابِ " : قِطْعَةٌ مِنْهُ وَتَتَكَوَّنُ مِنْ ثَمَانِي صَفَحَاتٍ أَوْ سِتَّ عَشْرَةَ صَفْحَةً أَو اِثْنَتَيْنِ وَثَلاَثِينَ .

2 . "مَلْزَمَةُ مَقَالَةٍ أَوبَحْثٍ " : كُرَّاسٌ يَتَضَمَّنُ مَقالاً أَوْ بَحْثٌ تَكُونُ صَفَحَاتُهُ مَحْدُودَةً .

* **الغدير:** هو يوم الأحد 18 ذو الحجة من سنة 10 هـ، والذي خطب فيه النبي محمد خطبة ذَكَرَ من فضل علي بن أبي طالب وأمانته وعدله وقربه إليه، وذلك في أثناء عودة المسلمين من حجة الوداع إلى المدينة المنورة في مكان يُسمى بـ "غدير خم" قريب من الجحفة تحت شجرة هناك، وقد استدلّ الشيعة بتلك الخطبة على أحقية علي بالخلافة والإمامة بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

هـ. التمهيد للخروج على الحاكم.

و. إثارة النعرات والخلافات تحت شعار آل البيت ونصرتهم.

ز. إظهار نوعاً من القوة والتحدي في مناسباتهم كالاحتفال بعيد الغدير من خلال إطلاق النار وإشعال المتفجرات.

ح. الترويج للمؤلفات الحديثة بشكل فعّال والتي تتضمن عقائد الأثني عشرية، ومن هذه المؤلفات: (الغدير، العصمة، الإمامة، المتعتان).

2-4 عقائد حركة الحوثيين

يعتقد الحوثيين أن "الإمامة" هي الولاية والوصية للإمام علي رضي الله عنه، وأن الحكم لا يصح إلا في أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة رضي الله عنهما وحركة الحوثيين قائمة على نظرية الإمامة لآل البيت وذلك يشمل حق ذريتهم بالطبع دون غيرهم في تولي أمور المسلمين وإمامتهم وهي عندهم حق إلهي واصطفاء إلهي ونلحظ أصداء تلك العقيدة في أقوال زعيم جماعة الشباب المؤمن وقائدهم حسين الحوثي فهو يركز في كل محاضراته على أحقية علي بن أبي طالب وأولاده من فاطمة بالإمامة على أساس سُلالي (الصنعاني، 2006 :55).

اهداف الحوثيين:

أ- الإمامة والحكم وبسط نفوذ المد الشيعي الاثناعشري الجعفري الرافضي على المنطقة، وهذا لن يتأتى إلا بالاستيلاء على السلطة والحكم وإعادة حكم الأئمة تحت أي شكل من أشكال الحكم المعاصرة والمتداولة (صلاح، **2010**)

ب- السياسية الهادفة إلى تقويض مفاصل وأركان النظام السياسي للحكم والإطاحة به والانقضاض عليه وإرباكه وإنهاكه وإضعافه بالزج به في مستنقع الأزمات المتوالية والمتزامنة وتشتيت قواه وقدراته وإمكاناته على أكثر من جبهة.

ج- عقد التحالفات السرية والعلنية (السياسية والعسكرية) مع جميع القوى المتآمرة على اليمن والنظام بغض النظر عن التباينات الفكرية والعقائدية بينها أو مشروعيتها من عدمه .

د- خلق وإنشاء قوة عسكرية ومنطقة عسكرية في شمال اليمن تمتلك القدرة على التأثير في عملية صياغة وصناعة القرارات السياسية من جهة، وتهديد أمن واستقرار وسيادة واستقلال دول الجوار وتحديداً المملكة العربية السعودية.

هـ- إكمال الهلال الشيعي المزمع الممتد من العراق حتى شمال اليمن، وبالتالي تشكيل كماشة فكرية وسياسية وعسكرية على السعودية، باعتبارها من وجهة النظر الشيعية الرافضية المعقل الرئيسي للفكر السني السلفي أو ما يسمونه الوهابي، العدو التاريخي والتقليدي الحقيقي للفكر الشيعي الرافضي .

و- إيجاد موطىء قدم للحركة الشيعية في البحر الأحمر لتطويق مصر والسعودية من الخلف وحماية مصالحها وتهديد المصالح العربية.

نشأت المشكلة السياسية عندما أعلن حسين بدر الدين الحوثي خروجه عن نظام الجمهورية ونشأت بينه وبين الحكومة حرب في مدينة صعدة عام 2004م، وقد أعلن الجيش اليمني مقتل حسين بدر الدين الحوثي في الحرب الأولى ثم قامت بعد ذلك خمسة حروب أخرى قادها أخوه الأصغر عبد الملك بدرالدين الحوثي.

نتيجة اقتراب المذهب الجارودي من المذهب الاثني عشري في بعض الجوانب استطاع عبد الملك الحوثي أن يوجد من هذا التقارب الفكري مدخلاً للعلاقة مع إيران التي مكث فيها مع والده عقب حرب 1994م ، فمثلت الأرضية المذهبية بيئة مناسبة لتقَبل هذا النوع من التواصل، وإن حاول الحوثيون التبرؤ من ذلك بغضِّ الطرف عنه وتبني سياسة الانفتاح معه، في حين رأت إيران في دعمها للحوثيين وسيلة لنشر الفكر الاثني عشري، في مقابل ذلك يحصل الحوثيون على دعم مالي ومادي ومعنوي لصالح مشروعهم السياسي، ومن أهم العوامل التي ساعدت على استمرار حركة الحوثيين في اليمن هي(الصنعاني، 2006: 144):

أ- التعاطف الجماهيري النسبي من أهالي المنطقة مع حركة التمرد، حتى وإن لم يميلوا إلى فكرهم المنحرف، وذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة جدًّا التي تعيشها المنطقة، فاليمن بشكل عام يعاني من ضعف شديد في بنيته التحتية، وحالة فقر مزمن تشمل معظم سكانه، لكن يبدو أن هذه المنطقة تعاني أكثر من غيرها، وليس هناك اهتمام بها يوازي الاهتمام بالمدن اليمنية الكبرى.

ب- الوضعُ القبلي الذي يهيمن على اليمن، فاليمن عبارة عن عشائر وقبائل، وهناك توازنات مهمَّة بين القبائل المختلفة، وتشير مصادر كثيرة أن المتمردين الحوثيين يتلقون دعماً من قبائل كثيرة معارضة للنظام الحاكم، لوجود حالات ثأر بينهم وبين هذا النظام، بصرف النظر عن الدين أو المذهب.

ج- الطبيعة الجبلية لليمن والتي تجعل سيطرة الجيوش النظامية على الأوضاع أمراً صعبًا وذلك لتعذر حركة الجيوش، ولكثرة الخبايا والكهوف، ولعدم وجود دراسات علمية توضح الطرق داخل هذه الجبال، كما أنها لا توجد الأدوات العلمية والأقمار الصناعية التي ترصد الحركة بشكل دقيق.

د- انشغال الحكومة اليمنية بموضوع انفصال اليمن الجنوبي عن اليمن الشمالي، وخروج مظاهرات تنادي بهذا الأمر، وظهور الرئيس اليمني الجنوبي الأسبق "علي سالم البيض" من مقره في ألمانيا وهو ينادي بنفس الأمر، هذا الوضع شتَّت جهود الحكومة اليمنية وجيشها ومخابراتها مما أضعف قبضتها على الحوثيين.

هـ- استطاع الحوثيون بتعاطفهم مع قضايا الناس من كسب ودهم وحبهم، في مناطق تعاني من الفقر بشكل كبير، فقد تبنوا أعمالاً خيرية وإنسانية في هذه المناطق التي أغفلتها الدولة والجمعيات الخيرية الأهلية التي يقتصر نشاطها غالباً على ضواحي المدن الرئيسية.

و- قدموا خطاباً دينياً يمس احتياجات الناس وفق رؤية مذهبية تناسب طبيعة المجتمع المحلي وتقاليده وأعرافه.

ز- التعبئة ضد إسرائيل وأمريكا لها قبولها في الأوساط اليمنية التي تتمتع بعاطفة جياشة ونخوةً عربيةً وغيرةً إسلامية، فكان شعار الحوثيين بمثابة الاستجابة لنداء وجداني في نفوس اليمنيين الذين وقفوا في كثير من القضايا إلى جانب المسلمين شرقاً وغرباً.

ح- ساعد وجود السلاح في مناطق نفوذ الزيدية بشكل ميسر، حيث يقع أحد أهم أسواق السلاح في منطقة (الطلح) بصعدة، على قدرة الحركة على توفيره وتوفير الذخائر له، علما بأن السلاح متوفر في كثير من المحافظات الشمالية وغالباً ما تقتني القبائل أسلحة مختلفة ومتنوعة.

مما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن النظر إلى فكر الحوثيين بمعزل عن الفكر الشيعي الاثني عشري ورؤاه في الحكم والسياسة، والذي تحصر أدبياته أحقية سلالة معينة بالحكم، باعتبار ذلك قدراً سماوياً لا يمكن تجاوزه أو التقليل من شأنه، كما أنه لا يمكن استيعاب أن جماعة قليلة في إحدى المحافظات اليمنية الصغيرة يمكن أن تصمد هذه الفترة الطويلة دون مساعدة خارجية مستمرة، وعند تحليل الوضع يتضح أن الدولة الوحيدة التي تستفيد من ازدياد قوة التمرد الحوثي هي دولة إيران، فهي دولة اثنا عشرية تجتهد بكل وسيلة لنشر مذهبها، وإذا استطاعت أن تدفع حركة الحوثيين إلى السيطرة على الحكم في اليمن، فإنّ هذا سيكون نصراً لها، خاصة أنها ستحاصر أحد أكبر المعاقل المناوئة لها، وهي السعودية فتصبح السعودية محاصَرة من شمالها بالعراق، ومن شرقها بالشيعة في القطيف والكويت والبحرين، ومن جنوبها بالحوثيين في اليمن.

4-3 النشاط السياسي لحركة الحوثيين

4-3-1 النشاط السياسي قبل الثورة اليمنية:

تولى حسين الحوثي قيادة الحركة خلال المواجهة الأولى لاندلاع الحرب في 19 حزيران 2004م مع القوات اليمنية، لكنه قتل في 8 ايلول 2004م من نفس العام فتولى والده الشيخ بدر الدين الحوثي قيادة الحركة وبدأ المواجهة الثانية في 19 اذار 2005م،

ثم تولى القيادة عبد الملك الحوثي الابن الأصغر لبدر الدين الحوثي بينما طلب الشقيق الآخر يحيى الحوثي اللجوء السياسي في ألمانيا، وبعد بدء القتال، أعلن مسئول في وزارة الداخلية اليمنية الأعمال التي دفعت الدولة إلى قتال الحوثي وأتباعه، وعدَّد منها (الصنعاني،2006 : 93- 94):

أ- الاعتداء على أفراد القوات المسلحة والمؤسسات العسكرية.

ب- التحريض على عدم دفع الزكاة للدولة.

ج- إثارة الشغب في المساجد.

د- إنزال علم الجمهورية اليمنية ورفع أعلام لجهات خارجية.

هـ- الترويج لأفكار مضللة ومتطرفة.

حدث تحول في التنظيم من الدعوة الفكرية والمناظرات مع علماء الزيدية وطلاب المعهد الديني السني في مدينة دماج إلى حمل السلاح، وبررت الحركة الحوثية ذلك بالاستعداد للدفاع عن اليمن ضد التدخل الأمريكي المحتمل، ومع وجود سوق مفتوح للسلاح، وهذا التنظيم خاض سبع معارك مع الجيش اليمني، وبعض القبائل المؤيدة له كحاشد وغيرها خلال الفترة من 2004 إلى 2014م، حيث شكلت الاتهامات التي وجهتها الحكومة إلى الحركة الحوثية الشرارة الأولى لاندلاع تلك المعارك وهي على النحو التالي (الطاهر، 2010):

المعركة الأولى: اندلعت في حزيران 2004م، وامتدت لثلاثة أشهر، خاض خلالها الحوثيون العديد من المعارك، وتلقوا دعماً شعبياً من أبناء الطائفة الزيدية، وقتل فيها قائد التنظيم حسين الحوثي والذي يظن الكثير من أعوانه أنّه لا يزال حياً.

المعركة الثانية: اندلعت في آذار 2005 م لمدة أسبوعين، وكانت بقيادة الأب بدر الدين الحوثي.

المعركة الثالثة: اندلعت في تشرين الثاني 2005م، وجاءت على أثر رفض حركة الحوثي للمبادرة التي قادها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح التي تقضي بمنحهم

عفواً عاماً مقابل إلقاء السلاح والاستسلام، وشهدت بداية ظهور قائد جديد هو عبد الملك الأخ الأصغر لحسين الحوثي.

المعركة الرابعة: اندلعت في كانون الثاني 2007م، بعد أن اتهمت الحكومة الحوثيين بطرد اليهود من محافظة صعدة، تمهيداً للانفصال عن الدولة.

المعركة الخامسة: اندلعت في آذار 2008م، وكانت حرباً فارقة ومختلفة عن الحروب السابقة لها، وذلك في توسع نطاق عملياتها، إذ لم تنحصر في صعدة كما حدث في الحروب الأربع السابقة لها، بل امتدت إلى جبهات جديدة في مناطق يدين أهلها بالمذهب الزيدي، ومنها مديرية بني حشيش، وهي إحدى المديريات القريبة من العاصمة صنعاء.

المعركة السادسة: اندلعت في آب 2009م، وكانت فيها مفاجآت وأبعاد جديدة، حيث أعلنت الحكومة عن تورط إيران في دعم الحوثيين، من خلال اكتشاف ستة مخازن للسلاح والذخيرة المملوكة للحوثيين، ووجد على بعض الأسلحة عبارة "صنع في إيران"، وتشمل صواريخ قصيرة المدى، ومدافع رشاشة وذخيرة (أبوحسين،2014). وأعقب ذلك بقليل إعلان الحكومة اليمنية القبض على سفينة إيرانية محملة بالأسلحة والذخائر كانت في طريقها للحوثيين، وحملت تلك المعركة مخاطر تهدد المملكة العربية السعودية، خاصة بعد اعتداء الحوثيين على حدودها، من خلال تمركزهم في جبل الدخان، والذي يدخل جزءٌ منه في الأراضي السعودية، حسب اتفاقية الطائف، ثم إعلان السعودية العثور على مخازن للأسلحة والذخائر في هذا الجبل، الأمر الذي شكل خطراً لتشكل صراع إقليمي طائفي مماثل(حميد، 2013: 102).

المعركة السابعة: بدأت إرهاصاتها بحرب عمران، في آذار 2014، عندما استغل الحوثيون الارتباك المتزايد في المشهد اليمني، واضطرابات الجيش المخترق من قبل رجالهم وتشتته في أكثر من جبهة في الشمال والجنوب، حينها قام الحوثيون بهجوم مباغت على مواقع تابعة للواء 310 مدرع، وهو اللواء الأقوى تشكيلاً وتسليحاً والذي تعتمد عليه الحكومة بشكل كبير في معاركها مع الحوثيين، وتحولت محافظة عمران إلى

ساحة حرب واستطاعت القوات الحوثية الانتصار على اللواء 310 مدرع والاستيلاء على كامل عتاده وأسلحته (أبوحسين،2014).

دخلت الحرب السابعة مرحلة خطيرة من المواجهة العسكرية، حيث إنّ الحراك في الجنوب بدأ بالمطالبة بحقوقه ثم تصاعد ليطالب في الانفصال، حيث سعت النشاطات السياسيّة للحركة الحوثية من أجل تحقيق الأهداف التالية (صلاح،2010: 14):

- إرباك النظام اليمني وإضعافه من خلال ألزج به إلى مستنقع من الأزمات المتتالية، بهدف تشتيت قواه وإضعاف قدراته وإمكاناته على أكثر من جهة، وهذا لن يأتي إلا من خلال الأزمات الداخلية المتشعبة والمتزامنة.
- التغلغل الفعلي للموالين وأنصار الحركة في مفاصل النظام وأركانه والمؤسسات الحكومية الهامة.
- عقد التحالفات السرية والعلنية (السياسيّة والعسكرية) مع جميع القوى المعارضة في اليمن والنظام، بغض النظر عن التباينات الفكرية والعقائدية.
- خلخله الأمن، وزعزعه الاستقرار، وإثارة الخوف والذعر.
- خلق قوة عسكرية في شمال اليمن، وبالتالي تشكيل قوة تمتلك القدرة على التأثير في عمليّة صياغة وصناعة القرارات السياسيّة من جهة، وتهديد استقرار دول الجوار من جهة أخرى.

4-3-2 النشاط السياسي أثناء الثورة اليمنية

أثرت التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وخصوصاً في مرحلة الربيع العربي على الجمهورية اليمنية، وذلك في ضوء تشابه الظروف السياسية بين اليمن وتونس ومصر وليبيا، وقد تأثر الشعب اليمني بدعوات الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، حيث بدأت المظاهرات في اليمن بتاريخ 15 كانون الثاني (2011)، والتي تم تسميتها بعد ذلك "ثورة 11 شباط (2011) وهو اليوم الذي أُعلن فيه سقوط الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، والثورة اليمنية هي مجموعة الأحداث وما تبعها من

تطورات التي شهدتها اليمن في عام (2011) والتي كانت تطالب بالحرية والعدالة والمساواة، وقد بدأت سلمية عن طريق الاعتصامات والاحتجاجات، وقد نجحت الثورة في إسقاط حكم الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، وبدأت المرحلة الانتقالية في اليمن كمحاولة البناء للدول الحديثة المستقرة (الخطري، 2015).

شكلت الثورة اليمنية، فرصة جوهرية للحركة الحوثية لتحقيق أهدافها في الإمامة، وبشكل لافت للنظر جاء تداخل المصالح لإعادة تشكيل الخريطة السياسيّة في اليمن كنقطة جوهرية انطلقت منها حركة الحوثية، وسخرت كل ما لديها لاستغلال ثورة الشباب اليمنية في عام 2011م، حيث أصدر زعيم الحركة الحوثية "عبد الملك الحوثي" بيان في 16 شباط /فبراير 2011، يطالب فيه المواطنين اليمنيين باستغلال الثورة للتحرُّك الجاد والواعي للتغيير وإزاحة السلطة (الجزيرة نت، 2011).

استطاعت حركة الحوثيين خلال مراحل الثورة المتعددة، استغلال طبيعة الواقع وانشغال القوى السياسيّة بالصراع مع النظام من جهة، وأن تتوسع جغرافياً وتمدّ نفوذها إلى المناطق والجهات الأخرى، وكانت البداية عبر السيطرة التامة على محافظة "صعدة"، وثم التوجه إلى السيطرة على باقي المحافظات ومراكز السيطرة فيها، كما هو الحال في محافظة "عمران" ومحافظة "الجوف" (جميح، 2014).

4-3-2-1 التقدم الحوثي في اليمن

في سياق الانتفاضات والثورات العربية بدءاً من عام2011، انخرط الحوثيون في اليمن ضمن الاحتجاجات ضد نظام علي عبدالله صالح، وأقاموا علاقات مع المكونات المناهضة لنظامه في سائر أنحاء البلاد، واستفادوا من فراغ السلطة الذي تركته النخب المنقسمة على نفسها في النظام السابق، ووسعوا سيطرتهم على الأرض، وعملوا على توسيع قاعدتهم الشعبية، ووضع برنامج لسياستهم، وسيطروا على محافظة صعدة.(الصباحي، 2014: 58)

وبالتوازي مع الحوار الوطني والمسار السياسي، خاض الحوثيون معارك متتالية في مناطق مختلفة، كان أبرزها معركة عمران التي سيطر الحوثيون عليها في

7تموز2014، مما مثل تحولاً مهماً في التمدُّد الحوثي العسكري، وكانت محطة انطلاق نحو العاصمة صنعاء. وبعد سقوط عمران، فرض الحوثيون حصاراً شاملاً على العاصمة صنعاء منذ 18 آب 2014، ونجحوا في حشد وتعبئة أعداد كبيرة من اليمنيين الغاضبين للمطالبة بإسقاط حكومة الوفاق، وإلغاء رفع أسعار المشتقات النفطية، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وعلى نحو مفاجئ، نشبت مواجهات في شملان شمال صنعاء، وانتهت بسيطرة الحوثيين على شملان، ثم انتقلت المواجهات إلى مبنى التلفزيزن الحكومي، حتى خضع لسيطرة الحوثيين في20 تموز 2014، وتلته المنطقة العسكرية السادسة (المقر السابق للفرقة الأولى مدرعة)، فاستسلمت صنعاء بكل مؤسساتها المختلفة للحوثيين في21 أيلول 2014، قامت الحركة الحوثية بتقديم نفسها كفصيل سياسي للعمليّة السياسيّة في اليمن، وشاركت بقوة في الثورة الشبابية لكنها انحرفت عن مسارها لصالح مطامع خاصة، معلنة عن عدم قبولها بأي تسويات سياسيّة لحل الأزمة، وبدأت بتنفيذ مشروع التوسع عبر فتح جبهات قتال في أنحاء مختلفة من المحافظات الشمالية، وكان من أهم أهدافها إخراج السلفيين من دماج. وأثناء تهجير السلفيين من دماج شرق مدينة صعدة كانت مليشيات الحوثي تحاول فتح جبهة أخرى في بعض مديريات الجوف؛ لمحاولة السيطرة على بعض مراكز الجيش والأمن، وبعد فشلها في الجوف حولت مسارها إلى محافظة عمران، وبدأت بمعاقل قبيلة حاشد أكبر القبائل اليمنية التي يتزعمها الشيخ الراحل عبدالله بن حسين آل الأحمر وأولاده من بعده، وانتهت بإسقاط محافظة عمران، وتركت الانتصارات العسكرية التي حققها الحوثي على الجيش وبعض الأطراف المناوئة له والمحسوبة على أهل السنة يطرح العديد من التساؤلات حول الأهداف النهائية للمشروع الحوثي، ومصادر القوة البشرية والعسكرية والمالية التي ساهمت في تحقيق كل ذلك التقدم على المستوى العسكري والسياسي (الصباحي،2013: 62_64).

كما سبق أن حكمت حركة الحوثي سيطرتها العسكرية على محافظة صعدة، وبدأت بإرسال مسلحين إلى محافظة الجوف لمحاولة السيطرة على بعض المديريات والمعسكرات بعد خروج الكثير من الجنود منها، ولكن قبائل الجوف وقفت أمامهم بقوة

وأفشلت خطتهم الرامية إلى نهب المعسكرات والسيطرة على تلك المناطق، وأثناء تلك الأحداث بدأ الحوثيون بفرض حصار شامل على منطقة "دماج" غرب صعدة، لمحاولة إخراج "السلفيين" منها حتى تصبح صعدة أشبه بدولة مكتملة النفوذ للحوثيين. وهو الأمر الذي تحقق لهم بعد معارك طاحنة انتهت بمبادرة رئاسية تقضي بخروج أهل دماج من صعدة إلى صنعاء، وبعد ذهاب التخوُّف من سلفيي دماج بدأت الأطماع تتوجه إلى مدينة "حاشد" مسقط رأس أقوى القبائل اليمنية الموالية لحزب الإصلاح، وللثورة الشبابية السلمية، وانتهت الأوضاع باستسلام آل الأحمر وخروجهم من المنطقة، وسيطر الحوثيون عليها مع عقد تحالفات مع بعض القبائل المحسوبة على حزب المؤتمر الشعبي العام (الزويري،2015 :76).وفي تلك الأثناء استطاع الحوثيون إخضاع منطقة كتاف (تتبع جغرافياً لمحافظة صعدة) إلى سيطرتهم العسكرية بعد انسحاب القبائل من المعركة بفعل خيانات حدثت من الداخل.

وقامت مليشيات الحوثيين بخوض مواجهات في عدة جبهات، حيث حاولت فتح جبهة في مديرية الرضمة بمحافظة إب جنوب صنعاء، وانتهت المواجهات بصلح بين الطرفين تحت إشراف رسمي، كما فتحت الجماعة جبهة أخرى في منطقة الحدأ بمحافظة ذمار جنوب صنعاء ثم ما لبثت أن توقفت بسبب تدخل رجال القبائل في تلك المنطقة، ونتيجة لضعف السلطة، وصاحب القرار السياسي في الدولة اليمنية، بدأ الحوثيون يشنون هجمات عنيفة على مداخل مدينة عمران، لوضعها تحت سيطرتهم العسكرية. وهو الأمر الذي تحقق لهم بعد حصولهم على دعم سياسي وعسكري رسمي وحزبي أوصلهم إلى مركز المدينة إعلان سقوطها (الصباحي،2014: 8).

كان ذلك التوسع السريع باتجاه المحافظات الشمالية يعتبر عاملاً أساسياً في تشجيع الحوثي عندما قرر أن يرسل مسلحيه لحصار العاصمة صنعاء تحت ذريعة الثورة ضد قرار رفع الحكومة الدعم عن المشتقات النفطية، وعدم تنفيذ مخرجات الحوار الوطني. أما داخل العاصمة صنعاء، فهناك الكثير من المناصرين لحركة الحوثي من أبناء الفكر الزيدي، وأيضاً بعض الفئات التي تريد أن تنتقم من الثورة الشبابية، بالإضافة

إلى سيطرة الحوثيين بشكل فعلي على شمالي العاصمة خصوصاً "منطقة جراف"، والتي يوجد فيها المكتب السياسي للحركة، فإنّ تمدُّد حركة الحوثي، قد تمت داخل المناطق التي تقع في المجال الحيوي للفكر الزيدي، ولدولة الأئمة سابقاً، يعني بأنها قد نجحت في التمدُّد ضمن حواضنها الاجتماعيّة والتاريخيّة، ومن الصعب عليها التمدُّد في المناطق التي تقع خارج مجالها (الزويري، 2015: 70).

وبعد التتبع للحركة التوسعية التي قادتها وحققتها الحركة الحوثية منذ انطلاق الثورة، لابدَّ من الوقوف عند بعض العوامل الأخرى التي أسهمت في قدرة الحركة الحوثية على السيطرة على العاصمة صنعاء والمناطق اليمنية الأخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي(باحميد، 2017: 59):

1. أسهمت الثورة اليمنية 2011 في تمدين جزئي للحركة المجتمعية القبلية، فيما فشلت في هذا الجانب مع الحركة الحوثية المسلحة، وهذا هو سبب سقوط المناطق القبلية أمام الحركة الحوثية.
2. دعم بعض القوى التقليدية الساخطة من حاله الانقلاب، خاصة قيادات المؤتمر الشعبي العام الحاكم سابقاً، وعلى رأسها الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" وبعض القيادات العسكرية السابقة.
3. استفادة الحركة الحوثية من المخاوف الإقليمية من ثورات الربيع العربي، ما وفر للحوثيين فرصة للاستفادة من الدعم اللوجستي الكافي لإسقاط النظام الانتقالي في اليمن عسكرياً (مركز ابعاد للدراسات والبحوث،2015).

من خلال تتبع التوسع الحوثي في اليمن، يتضح أنّهم سجّلوا دوراً حقيقياً، وتعاظم دورهم في المشهد اليمني، وهذا الدور قام بإعادة صياغة التوازنات مع حليفهم الرئيس السابق المخلوع، الذي اضطرته ظروف الثورة بالقبول بهم كحليف حقيقي، فأصبح الحوثيون يمسكون بالكثير من خيوط الأحداث اليمنية، كما استغل الحوثيون الأجواء المصاحبة للثورة من شحن طائفي، وغضب شعبي، حيث حققوا تغلغل في كثير من الأذرُع الأمنية والعسكرية والنخب الاجتماعيّة.

4-3-2-2 دور الرئيس السابق علي عبدالله صالح:

لقد كان للرئيس السابق علي عبدالله صالح دوراً كبيراً في إيجاد حالة من عدم الاستقرار في اليمن، ولم تكن العلاقة بين صالح والحوثي سراً، فقد أعلن صالح عن دعمه السخي لشباب المؤمن أكثر من مرة، حتى صار معروفاً أنّ السلطة ممثلة بالحزب الحاكم هي من تقدم تسهيلات مادية ومعنوية لتيار الحوثي(الخضري، 2016: 503). حيث قام الرئيس السابق علي عبدالله صالح باستخدام حركة الحوثي كوسيلة للضغط على خصومه، وتكشف المصادر عن تلقي مسلحي الحوثي دعماً مالياً وبشرياً وعسكرياً كبيراً ساهم في إسقاط منطقة "حاشد" مسقط رأس أولاد الشيخ عبدالله بن حسن الأحمر، حيث وظَّفَ صالح الحركة داخلياً لتقويض قوة اللواء علي محسن الاحمر خلال ثمانية حروب عبثية، ثم وظفها للانتقام من خصومه السياسين، على رأسهم حزب الاصلاح، وبيت الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، الذين دعموا ثورة 11 فبراير ضده، ولعبوا دوراً في الانقلاب على سلطة عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد باسنده، وشاركت قيادات متعددة عسكرية وقبلية في الجبهات القتالية مع حركة الحوثي ضد حزب الإصلاح وقوات الجيش في محافظة عمران، وساهم بعض القادة بفتح الأبواب لمسلحي الحوثي في الدخول في المدينة والسيطرة عليها بدون قتال، ولا يقف الأمر عند مساهمة علي عبدالله صالح في تقوية شوكة الحوثيين، بل إنّ بعض القوى السياسيّة المحسوبة على التيار الليبرالي، يرون أنّ الوضع في اليمن، يحتاج إلى أضعاف حزب الإصلاح المحسوب على الأخوان والقبائل الموالية له ممثلة بأسرة الشيخ عبداالله بن حسين الأحمر، وقبائل سنية في الجوف وعمران ومأرب، عندما تقاطعت مصالحهم مع الحوثيين استخدموهم لهذه المهمة. كما أنّ حركة الحوثي عملت بذكاء في استغلال كل تلك الخلافات بين القوى السياسيّة، ودعمت واحتوت كثير من القيادات الشابة المحسوبة على الحزب الاشتراكي والناصري وحزب المؤتمر الشعبي العام،

بالإضافة إلى توغلها في العمق القبلي واستغلال الصراعات القبلية لصالحها (الصباحي، 2014).

كما استغل الحوثيين الصراعات القبلية واستقطاب البسطاء من رجال القبائل ودعمهم لنشر الفكر الحوثي في مناطقهم، وتقديم الدعم الكافي لبسط سيطرتهم عليها، بحجة أنّ أبناء المناطق يثورون على الظلم والطغيان الذي لحق بهم من مشايخهم والجهات الرسمية، ومن خلال كل ما سبق نستطيع أن نصل إلى حقيقة واحدة وهي: أنّ حركة الحوثي ليست بتلك القوة الجبارة التي لا يغلب جيشها، بل الواقع يقول أنّها لا تملك قوة ذاتية بقدر ما تلعب على الظروف، وتعتمد على الدعم الخارجي بصورة رئيسية (عايش،2015).

4-3-2-3 علاقة الحوثيين بالأحزاب اليمنية:

يتوزع المشهد الحزبي في اليمن إلى تيارات سياسيّة متعددة منها التيار الإسلامي والتيار القومي وكذلك اليساري وذات التوجه البعثي، والمؤتمر الشعبي العام. وكانت العلاقة بين الأحزاب السياسيّة اليمنية والحركة الحوثية، تأخذ منحىً عدائياً، فلم تكن تلك العلاقة من أجل الإصلاح والمشاركة، وإنما سخر الحوثيون إمكانياتهم وقدراتهم من أجل تفكيك الأحزاب اليمنية، ونجحوا في ذلك، حيث قام المسلحون الحوثيون في العمل على تفكيك الأحزاب السياسيّة العريقة في اليمن منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء، والتي قضت على الحراك السياسي كما أصابت الدولة بالشلل (الصلاحي،2007: 13).

حيث سيطر المسلحون الحوثيون على القرار السياسي من خلال الآلة العسكرية والقبضة الحديدية التي يملكونها، والتي أدّت لشروخ حزبية وتنظيمية كبيرة في أبرز الأحزاب العريقة، التي أسهموا في تفكيكها أو التحالف معها، وأما الاحزاب التي اختارت الصمود على المبادئ السياسيّة والحزبية تعرضت إلى أذى عنف وقهر من قبل المسلحين الحوثيين الذين لا يحترمون القيم والمبادئ السياسيّة ولا حتى القبلية والاجتماعيّة والدينية. ومع بداية توسع حركة الحوثيين في اليمن، كان الحزب الوحدوي الناصري وهو أبرز

الأحزاب القومية في اليمن، في مقدمة الأحزاب السياسيّة التي طالتها عمليّة التغيير القيادي، حيث إنّ المتغيرات السياسيّة التي خلقتها حركة الحوثيين شجعت على اندلاع ثورة شبابية داخل الحزب الوحداوي الناصري، من خلال مطالبتها بتغيير القيادة العليا للحزب ونجحت في ذلك، عبر انعقاد المؤتمر العام للحزب، وأما بالنسبة لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي ترأسه الرئيس السابق علي عبدالله صالح، والذي شكّل الحزب الأكبر في اليمن، فقد تعرض بالسابق لحالة ثورية ضد رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الذي كان يحتل منصب الأمين العام، حيث تمت الإطاحة به من قيادة الحزب وإقالة العديد من المتعاطفين معه وفي مقدمتهم السياسي عبد الكريم الإرياني، الذي كان يحتل موقع النائب الثاني لرئيس حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي اليمني أيضاً طالته من شرارة الحوثيين الكثير، حيث لجأ الأمين العام للحزب ياسين سعيد نعمان إلى الإفصاح عن رغبته في التخلي عن قيادة الحزبح أثر شعوره بعدم القدرة على إدارة شؤون الحزب والحفاظ على مكتسباته السياسيّة (الزويري،2015: 72).

4-3-2-4 الدور الإيراني في الثورة اليمنية

حققت إيران حضوراً سياسياً واضحاً على الساحة اليمنية، مستغلة وجود الحوثيين كقوة سياسيّة رئيسة معترف بها، فإيران تتطلع لتحالف استراتيجي مع الحركة الحوثية والتي قدمت كثيراً من الدعم لها ستكون حاضرة بقوة في المشهد اليمني عن طريق الحوثيين فيما بعد الحل السياسي، أما الحوثيون فسيعملون بدورهم على توسيع وتعزيز التعاون مع إيران. وتمدد النفوذ الإيراني على المشهد اليمني، فعلى مدى الشهور الأولى للثورة السلمية كان يُؤكّد الإعلام الإيراني على أنّ هذه الثورة هي امتداد طبيعي للثورة الإسلامية في طهران، وبناءً عليه نزلت المجاميع الحوثية للساحات مشاركة بالثورة السلمية (مرعي 2015: 28)، لكن التحوُّل المفاجئ، في موقف إيران وحلفائها من الثورة اليمنية، كان بعد واقعة جمعة الكرامة في آذار 2011 م، وبعد انشقاق اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية حينها عن نظام علي صالح، وتطورات الأحداث

السياسيّة بعدها، وصدور بما عرف بالمبادرة الخليجية المعلنة في 3 نيسان 2011 (باحميد،2017 :60).

لعب الإعلام الإيراني وحلفاؤه دوراً للانتقال مباشرة إلى مربع الثورة المضادة، بالتحالف غير المعلن مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وبقايا نظامه، ثم بدأ تعاظم النفوذ الإيراني يزداد مع ضعف أداء الدولة اليمنية المكبلة بما بات يعرف بالتوافق الوطني، الذي أملته المبادرة الخليجية، والذي مثل عائقاً كبيراً أمام سرعة وجودة أداء الحكومة في هذه المرحلة، وابتعادها عن المشهد الخدماتي والأمني والاقتصاديّ الذي يزداد سوءًا.

إنّ خطورة المشروع الإيراني بالنسبة لما هو حاصل في اليمن، يكمن في توزيع الأدوار والتلون والَتشكُل مع كل مرحلة من مراحل العمليّة السياسيّة، ويتجلى ذلك في موقفين متناقضين لإيران وحلفائها تجاه المرحلة السياسيّة الانتقالية، ففي أحدهما تقف وحلفاؤها معارضةً للمبادرة الخليجية، في حين أنّهم جزء من مقتضياتها المتمثل بحكومة الوفاق والحوار الوطني، حيث إنّ حلفاءها ممثلين في الحكومة والحوار، مستهدفين بذلك التمكين لنفوذها بكل الطرق والوسائل المتاحة وغير المتاحة سواء كانت سلمية أو غير سلمية. وخلال فترة أحداث الثورة جندت إيران لمشروعها أموالاً طائلة استطاعت من خلاله كسب ولاء الكثير من الأطراف، ودعمت بسخاء الجهاز الإعلامي لمشروعها المتمثل بإطلاق عدد من القنوات الفضائية الموجهة، بالتزامن مع إطلاق قناة الميادين، ومن مكان واحد في الضاحية الجنوبية في بيروت، حيث تم إطلاق قناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثي، وقناة الساحات، وأيضاً قناة عدن لايف التابعة للحراك الانفصالي، لهذا لم يكن التمدد الإيراني في اليمن وليد الصدفة بقدر ما كان وليد تراكم لمحاولات سابقة (البكيري، 2013)، وتضخُّ إيران مئات الآلاف من الدولارات شهرياً لدعم خارطة برامجية للقنوات الفضائية وفق ملامح ورؤى إيرانية واضحة. وأصبحت وسائل الإعلام الإيرانية مع بداية المواجهات المسلحة، بمثابة منابر للدفاع عن الحوثيين، فكانت القنوات الفضائية

والصحف تصف التمرد وعناصره بالمجاهدين، وسعت لتدويل القضية ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الأقلية الشيعية في اليمن (الزهيري،2011 :99).

وعلى المستوى العسكري، فقد أكّدت السلطات اليمنية أكثر من مرة أنّ إيران تدعم الحوثيين بالسلاح عبر إدخاله من بعض المنافذ بطريقة سرية، وإيصاله إلى الأيادي الحوثية، كما أكّدت تقارير دولية أنّ إيران تقوم بدعم الحوثيين عبر استقبال مئات من المجندين الحوثيين للتدريب العسكري على كافة أنواع الأسلحة، ولم يقتصر الدعم الإيراني للحوثيين على المستوى العسكري والاعلامي لدعم الحركة التوسعية الحوثية، بل وأصبحت تجاهر بدعمها لهم على المستوى الدبلوماسي العلني. وفي مرحلة من مراحل انتقال السلطة حاول الرئيس السابق علي صالح وأنصاره وحلفائه الجُدد، عرقلة العمليّة السياسيّة بممارستهم التخريبية للمصالح العامة كالكهرباء وأنابيب النفط والغاز، وافتعال للفوضى الأمنية بحسب تقرير مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر لمجلس الأمن الدولي في 16 / 2/ 2013 م، والذي أشار إلى أن صالح وأعوانه أصبحوا حلفاء لإيران حسب المستجدات على الساحة اليمنية (البكيري، 2013).

4-4 دور الحوثيين خلال مراحل ما بعد الثورة اليمنية

بدأت المرحلة الانتقالية رسمياً، بتوقيع الرئيس علي عبدالله صالح على المبادرة الخليجية، والتي فوض فيها السلطات إلى نائبه عبد ربه هادي في 23 تشرين ثاني2011، وبالتالي كان الموقعون على المبادرة (المؤتمر الشعبي العام، اللقاء المشترك وحلفائهم)، ومن ثم جاءت خطوة تشكيل الحكومة في إطار التسوية السياسيّة بين المعارضة والنظام بناءً على مبادرة تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي، دعمها قرار مجلس الأمن رقم 2014، حيث أصدر نائب الرئيس اليمني السابق " عبد ربه منصور هادي " في 7 كانون اول 2011، قراراً جمهورياً بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد باسنده ممثل المعارضة بناءً على ترشيح الأحزاب السياسيّة في اليمن (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، أحزاب اللقاء المشترك وشركاه) (Crisis،2012)

حكومة الوفاق الوطني:

جاءت حكومة الوفاق الوطني بقيادة باسندوه، حيث كانت هذه المرحلة تشير إلى تطورات إيجابية في مسار نقل السلطة بعد تشكيل الحكومة مناصفه بين الأحزاب وإقرار مجلس الوزراء الجديد مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني، الذي ينطلق من الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية (سلامه،2012). وكانت من أهم المهام الموكولة لتلك المرحلة: أعادة هيكلية الأجهزة الأمنية والعسكرية ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، إضافةً إلى إطلاق مؤتمر حوار وطني شامل، بهدف مراجعة الدستور قبل الانتخابات في شباط فبراير 2014 .

يعد مؤتمر الحوار الوطني الذي جاء في 18 آذار 2013، وكان خلال عمليّة الانتقال السياسي التي تعيشها الجمهورية اليمنية بعد مرحلة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ضمن سلسلة متعددة من الاجتماعات مع الحكومة اليمنية واحزاب سياسيّة مع المبعوث الأممي جمال بن عمر (Haykal،2012)، عمليّة لابدَّ منها لتجاوز المرحلة الانتقالية وفق المبادرة الخليجية، حيث يمثل الحوار فرصة لليمن لصياغة عقد اجتماعيّ جديد تشترك فيه مختلف القوى والشرائح الرئيسية في اليمن لتحديد المضامين الرئيسية للدستور القادم. وجاءت مشاركة الحوثيين " أنصار الله" خطوة مهمة إذ تضمنت الوثيقة العديد من البنود التي خصصت لقضية " محافظة صعدة "، حيث عالجت الوثيقة قضية صعدة وضمنت الحرية الدينية للأغلبية الشيعية التي تسكن فيها، وقامت بإعداد خطة شاملة لتنمية المنطقة، وتعويض الأضرار الناتجة من جراء الحروب من القوات المسلحه اليمنية (الشرجبي،2014 :6).

ونلاحظ أنّ حكومة الرئيس هادي حققت تقدماً في بداية تلك المرحلة، إلا أنّه كان هناك العديد من المشاكل الواضحة، حيث واجهت حكومة الوفاق الوطني العديد من التحديات التي ساعدت بدورها على وصول الحوثيين إلى السلطة. ومن جهة أخرى ارتفعت وتيرة الاستياء الشعبي من الحكومة بقيادة باسندوة نتيجة التحديات الكبيرة التي واجهتها وتمثلت في اقتصاد منهار، وموارد محدوده، وضعف أمني، وغموض في ممارسة

السلطة التنفيذية، حيث إنّ المواطنين أصبحوا ينظرون إلى الحكومة على أنّها فشلت في توفير القيادة الكافية والرؤية الواضحة (crisis،2012). ومن أهم العوامل الأمنية التي شكلت تحدي مهم لحكومة باسندوه هي الاشتباكات بين حركة الحوثي وبين السلفين، والجماعات القبلية المرتبطة بحزب الإصلاح في الشمال (مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 2014).

وتزامن ذلك مع سعي الحوثيين إلى توسيع نفوذهم السياسي وسيطرتهم خارج منطقة "صعدة"، حيث انشأوا وجوداً قوياً لهم في صنعاء وفي مناطق أخرى في اليمن (عبد الحليم، 2014: 18). بالإضافة إلى عجز الحكومة عن تلبية المتطلبات والخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء في العديد من مناطق اليمن، وغياب التنمية والاستقرار الأمني في معظم مناطق اليمن (تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن، 2013).

وغيرها من التحديات على الصعيد الإنساني حيث تنامت معدلات الفقر والبطالة، إذ تشير التقارير للعام 2014، إلى أنّ نسبة البطالة في أوساط الشباب ارتفعت إلى(52%)، وأيضاً ارتفعت نسبة التهديد للأمن الغذائي للمواطن اليمني خلال العامين 2011، 2012 ليصل إلى (60%) (Crisis،2012)

أسهمت العوامل سابقة الذكر في تطور الأحداث، إضافة إلى سعي الحكومة "باسندوة " إلى رفع أسعار المحروقات بنسبة 60% في ظل ما يعرف بالجرعة الإصلاحية الاقتصاديّة، حيث أعلنت الحركة الحوثية " أنصار الله " موجة احتجاجات شعبية تصعيدية، على أثر قرار رفع اسعار المحروقات حيث إنّ الأوضاع أخذت طابع الاصطدامات العسكرية بين الحوثيين والحكومة في محيط العاصمة، حيث شكّل الصراع الحوثي مع بعض القوى بهدف السيطرة على المناطق والمؤسسات الحكومية في اليمن، ضربه قاسية ومحورية للمرحلة الانتقالية، من خلال استغلال الحوثيين " أنصار الله " الفراغ السياسي في البلاد وضعف الجيش، فتحولوا بسرعة إلى حركة لها أَفق وطني، حيث تطورت قضيتهم ولم تَعُد أزمة مناطقية أو مسأله هوية (سعلي،2014).

وبدأت الاصطدامات بين الحوثيين وحزب الإصلاح على الرغم أنّه في السابق كانت علاقة المصلحة تقتضي توافق بين الطرفين بمناكفة نظام علي عبدالله صالح، ولارتباط حزب الإصلاح مع أحزاب أخرى قريبة من الحوثيين ضمن تحالف "اللقاء المشترك" (جميح،2014: 18). وفي الوقت ذاته سعى الحوثيون إلى تصعيد لهجتهم مع القبائل بعد فرض سيطرتهم على مناطق عديدة، مثل الخلاف الواقع بين الحوثيين وقبيلة حاشد، وانتهت المواجهات بسيطرة الحوثيين على منطقة "الخمري" ومحافظة "عمران" في مطلع شباط 2014.

استقاله رئيس الحكومة

بعد إعلان استقالة رئيس الحكومة "باسندوة" في 14 أيلول 2014، أصبحت الأحداث تسير بشكل متسارع على الساحة اليمنية، حيث بدأت الأوضاع تأخذ منحى مختلف تماماً عما كانت عليه (حميد، 2013: 57). حيث استطاع الإعلان عن نية رفع المشتقات النفطية، إضافةً إلى العديد من العوامل الأخرى أن تقوم بتحريك حاله الجمود السياسي في اليمن، لتنتقل إلى حالة من الرفض والمظاهرات التي حملت المسوؤلية إلى الحكومة اليمنية ورئيسها باسندوة، وتزامنت تلك القرارت مع حالة من الإنفلات الأمني في الجمهورية اليمنية، مع التقدم العسكري الذي يحققه الحوثيين "أنصار الله" في بعض المناطق بالقرب من العاصمة اليمنية، مما أسهم في زيادة قوتهم السياسيّة والعسكرية نتيجة سيطرتهم على العديد من المناطق (باسندوه، 2014)

واستطاعت الحركة الحوثية استغلال الازمة الاقتصاديّة ذات الابعاد الاجتماعيّة، وتوظيفها بما تناسب مع المطالب الشعبية من خلال إعلان رفض القرار المتعلق برفع أسعار المشتقات النفطية، الأمر الذي يلقى قبولاً وتأييداً شعبياً، وتبنى الخطاب الحوثي في تلك اللحظة ثلاثة مطالب أساسية هي (جميح، 2014: 19):

1. إسقاط الجرعة السعرية التي نشأت بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية.
2. إسقاط حكومة الوفاق.
3. تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

وبعد ذلك قام الحوثيين بالاعتصام في العاصمة صنعاء، بقوتهم المسلحة تعبيراً عن رفضهم للقرار، ومطالبتهم التراجع عنه وتغيير الحكومة.

وتزامن وجود الحركة الحوثية في العاصمة صنعاء للاحتجاج، مع تطورات أمنية وعسكرية، إذ تم الاصطدام بين الحركة الحوثية وقوات اللجان الشعبية من جهة، وبعض وحدات الجيش اليمني من جهة أخرى، مما أفضى إلى سيطرة الحوثيين على العديد من مفاصل الدولة ومؤسساتها الحكومية والعسكرية في صنعاء مثل : (مقر الفرقة السادسة، مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، مقر الفرقة الاولى، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، البنك المركزي، وزارة الصحة، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الحكومية (مأرب برس، 2014).

أتضح مع نهاية العام الرابع على انتفاضة اليمنيين في عام (2014)، أن اليمن قد وصل على الصعيد السياسي إلى حالة من الانهيار وغياب الأفق بشأن المستقبل، وبدأت ملامح الأزمة اليمنية في آذار (2014) عندما قام الحوثيون باستغلال الارتباك المتزايد في المشهد اليمني، واضطرابات الجيش المخترق من قبل رجالهم، وتشتته في أكثر من جبهة في الشمال والجنوب، قاموا بشن هجوم عام (2014) مباغت على مواقع تابعة للواء (310) مدرع، وهو اللواء الأقوى تشكيلًا وتسليحاً، والذي تعتمد عليه الدولة بشكل كبير في معاركها ضد الحوثيين، لتتحول محافظة عمران إلى ساحة حرب (أبو حسين،2014).

حرصت بعض القوى اليمنية على المشاركة في الحوار الوطني وذلك لتحقيق نجاحه، حيث عقد بتاريخ 25 كانون الثاني (2014) آخر جلسات الحوار الوطني، بقيام القوى على توقيع الوثيقة النهائية باستثناء الحركة الحوثية، آنذاك صرح الناطق الرسمي للحركة قائلاً: "نحن لم نوقع على هذه الوثيقة ونعتبرها لا تمثل حلاً لا للقضية الجنوبية ولا للقضايا الوطنية العالقة وتم التقسيم وفق هوى سياسي"، وما ذاك إلا أن من أبرز مخرجاته تحول اليمن إلى نظام اتحادي مقسم إلى ستة أقاليم، وهذا ما لم ترتضيه بعض المكونات

الجنوبية التي كانت ترغب في تقسيم اليمن إلى إقليمين، شمالاً وجنوباً (القطري، 2015 :3).

شكّل رفض الحركة الحوثية لتلك الوثيقة المرتكز للتحالف الجديد للقيام بالثورة المضادة، والانقلاب على مخرجات الحوار، فقد قامت الجماعة بتصعيد أعمالها العسكرية على الميدان بمساندة الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، فتم تهجير سكان مدينة دماج، ثم التقدم نحو مدينة حاشد فعمران وصنعاء فبقية المحافظات الشمالية بمبررات مختلفة، ومع قرار الدولة اليمنية في نهاية شهر آب (2014) رفع الدعم عن المشتقات النفطية بنسبة تتجاوز الـ(50%)، وشكّل هذا القرار فرصة ذهبيّة لجماعة الحوثي لاتخاذه كمبرر لدخول صنعاء، فأعلنت الحركة رفضها وتصدرت الحديث باسم الشعب الجائع والمظلوم. وعلى وقوع الفوضى، بدأت الحركة التنفيذ وحشدت مسلحيها من مختلف المحافظات لمحاصرة العاصمة، مهددة باقتحامها إذا ما رفضت مطالبها الثلاثة: تغيير الحكومة بحكومة شراكة وطنية (وهذا من مخرجات الحوار)، إلغاء زيادة أسعار المشتقات النفطية (رغم أن الزيادة كانت مقرة من مجلس النواب في عهد الرئيس السابق "علي عبد الله صالح")، تنفيذ مخرجات الحوار (التي لم توقّع عليها أصلاً) (الخطري،2015).

وقد أتهم زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي ، الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي " بحماية الفساد ودعمه للإرهاب، ولم يقدم الحوثي دلائل تدعم اتهاماته (El-Naggar،2015)، وقد بدأ الحوثيون في أواخر آب (2014) بمرحلة جديدة في مخططهم الهادف إلى تعزيز نفوذ تنظيمهم، عبر إفشال متدرج لكافة عمليات التسوية السياسية المطروحة مثل مبادرة الرئيس عبد ربه منصور هادي في أيلول (2014) بتشكيل حكومة وحدة وطنية وخفض أسعار الوقود، فقد قام الحوثيون بمحاصرة العاصمة صنعاء استغلالاً لأزمة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وشعبية، وهي رفع الحكومة لأسعار الوقود حتى تمكنوا من الاستيلاء على قلب العاصمة (الخطيب، 2014).

وبعد مواجهة حادة بين الحوثيين والقوات العسكرية الموالية لعلي محسن الأحمر وهو قائد عسكري يمني، تبع ذلك سيطرة الحوثيون في 21 أيلول على مدينة صنعاء،

باقتحامهم مقر الفرقة الأولى التي يقودها "علي محسن الأحمر" وجامعة الإيمان، وسيطروا على مؤسسات أمنية ومعسكرات ووزارات حكومية دون مقاومة من الأمن والجيش وأعلن منتسبو التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع تأييدهم لـ"ثورة الشعب. وكانت الألوية العسكرية التي اشتبكت مع الحوثيين في أيلول (2014) مرتبطة بعلي محسن الأحمر، ومن ثم تم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الحوثيين والسلطات اليمنية الذي قضى بتشكيل حكومة جديدة بقيادة خالد بحاج خلفاً لما سُمي بحكومة الوفاق الوطني، وبتعيين مستشارين من الحوثيين والحراك الجنوبي لرئيس الجمهورية، وهرب علي محسن الأحمر إلى السعودية، وحميد الأحمر وتوكل كرمان وآخرين إلى تركيا، ومن ثم ازداد تمدد الحوثيين في محافظة (إب والحديدة والبيضاء)، وعمليات اقتحام لوزارات ومؤسسات حكومية تستهدف إزالة أعضاء حزب التجمع اليمني للإصلاح بذريعة مكافحة الفساد في اليمن، ومكافحة الفساد لديهم تعني إزالة الموالين" لعلي محسن الأحمر" وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذين عينوا في مناصبهم بطريقة مشابهة واستبدالهم، بموالين لهم أو أعضاء من حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمين السابق" علي عبد الله صالح (القطري، 2015 :4)."

مهدّ الحوثيون لسيطرتهم على العاصمة صنعاء، بسيطرتهم على مدينة عمران الشمالية "معقل آل الأحمر" في تموز (2014)، وبنزولهم إلى العاصمة صنعاء في آب (2014) للتظاهر ضد الحكومة احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود، وهو ما ساعدهم على نشر مسلحيهم في كل مكان، وقيامهم بإغلاق جميع مداخل العاصمة أمام عربات الجيش والشرطة، والاعتداء على كل من لا يشاركهم التظاهر ضد الحكومة، كما مهدّوا لذلك بانقلابهم الكامل على الشرعية ممثلة في الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وحكومته في 19 كانون الثاني (2015)، وزحفهم واستيلائهم بالقوة والترهيب على المحافظات الجنوبية التي تعتبر محافظات سنية خالصة تقريباً، وبالرغم من أجراء العديد من المحاولات لتوقيع اتفاق بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الأزمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية ونزع سلاح الميليشيات، إلا أن كلها أجهضت من قبل الحوثيين بناء على أوامر قيل أنها

صدرت لهم من زعامات طهران الذين اعتقدوا أن خلافات الأنظمة العربية من جهة، ووقوف الروس والصينيين علناً إلى جانبهم، وتأييد الأمريكيين سراً لهم من جهة أخرى كفيل باستتباب الأمور لهم ولحلفائهم الحوثيين الذين أرادوا لهم أن يكونوا في وضع مشابه لوضع حزب الله في لبنان من حيث تشكيلهم للثلث المعطل لأي قرار حكومي لا يعجبهم، ولا يعجب بالتبعية طهران (المدني، 2015).

بالإضافة إلى ذلك، اندلعت في عدن اشتباكات عسكرية مع قوات أمنية مرتبطة بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح مدعومة بالحوثيين وأخرى مؤيدة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، واستعادت القوات التابعة للرئيس السيطرة على مطار عدن الدولي في 19 آذار (2014)، وانسحبت قوات الأمن من مدينة الحوطة بمحافظة لحج وأجلت أمريكا نحو (100) جندي أمريكي في (21) آذار كانوا متواجدين في قاعدة العند الجوية بمحافظة لحج. وتوجه الحوثيون مدعومين بقوات تابعة للحرس الجمهوري المنحل التابع للرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" صوب محافظة عدن وسيطروا على قاعدة العند الجوية التي تبعد (60) كيلو متر عن مدينة عدن (منصر، 2015).

تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بتاريخ 15 كانون الأول (2015) مع بدء جولة جديدة من محادثات جنيف بين الحوثيين والحكومة برعاية الأمم المتحدة، حيث جرى تبادل للأسرى في منطقة يافع بمحافظة الضالع بين الحكومة والحوثيين. وبالرغم من ذلك إلا أنه استمرت المواجهات العنيفة بين الطرفين في كل من تعز ومأرب وشبوه والجوف وفتحت جبهة جديدة للمعارك في حجة، حيث قدمت قوات حكومية في 16 كانون الأول (2015) من منفذ حرض الحدودي مع السعودية الواقع في محافظة حجة غربي اليمن، وسيطرت على المنفذ، وعلى تلال مطلة على عليه وهي تل الدغاسة وجبل المفلوق، واتجهت القوات الحكومية لتطويق مدينة حرض مركز محافظة حجة وقصف مواقع للحوثيين بالمدفعية. وبالتزامن مع ذلك سيطرت قوات أخرى على بلدة ميدي و"ميناء ميدي" الواقع على البحر الأحمر في نفس المحافظة، مدعومين ببوارج حربية تابعة

للتحالف العربي شنت قصفاً مكثفاً على سواحل مدينة ميدي قبل أن يتمكن مقاتلون موالون للحكومة من دخولها (موقع البي بي سي: 2015).

تمكن الجيش في 17 كانون الأول (2015) مدعوماً بالمقاومة الشعبية والتحالف العربي في محافظة مأرب شرقي صنعاء من السيطرة على "معسكر ماس" ونقطة الجميدر ونقطة حلحلان و"وادي الخانق" جنوبي منطقة "مفرق الجوف" الفاصل بين محافظتي الجوف ومأرب وتعتبر آخر معاقل الحوثيين في مأرب، والتقدم داخل محافظة الجوف .وتمكنت القوات الحكومية في اليوم التالي 18 كانون الأول (2015) من السيطرة على مدينة حرض بمحافظة حجة غرب اليمن، وعلى مدينة الحزم مركز محافظة الجوف ومواقع عسكرية فيها منها معسكر اللبنات التابع للواء (115) مدرع الذي كان خاضعة لسيطرة الحوثيين والقوات الموالية لصالح. وفي 19 و20 كانون الأول (2015) تعمقت قوات الجيش القادمة من مأرب والجوف داخل مديرية نهم شرق العاصمة صنعاء والتابعة لمحافظة صنعاء، حيث سيطرت على جبل "اللدود" ثالث جبل مطل على "فرضه نهم" التي يوجد بها معسكرات اللواء (312) مدرع التابع لصالح والحوثيين (موقع بوست، 2016).

استمرت الاشتباكات المتقطعة ومعارك الكر والفر في المثلث الفاصل بين صنعاء ومأرب والجوف حتى أوائل شباط (2016) عندما تقدمت القوات الحكومية في منطقة "فرضة نهم" واستعادت السيطرة على معسكر اللواء (312) مدرع بالقرب من العاصمة صنعاء. وفي ظل ذلك، أشارت الأمم المتحدة إلى أن الأطراف المتحاربة وافقت على وقف القتال ابتداء من منتصف ليلة 10 نيسان (2016) وبدء محادثات جديدة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في الكويت، وبدأت هدنة في10 نيسان (2016) على أمل إنهاء القتال الدائر في البلاد لأكثر من عام (موقع البي بي سي: 2015).

فتحت الثورة اليمنية بكل معطياتها والظروف التي تم تناولها سابقاً المجال للحركة الحوثية السيطرة على العاصمة صنعاء ودار الرئاسة، وسعى الرئيس هادي وحكومة خالد بحاح إلى تقديم استقالتهما، بعد أن تم فرض حصار على منزل الرئيس، مما أدخل

الجمهورية اليمنية في حالة من الصراع السياسي والدستوري (مركز الجزيرة للدراسات، 2015) إضافةً إلى عودة الاحتقان الشعبي والمظاهرات التي فسرت سلوك الحركة الحوثية بالانقلاب على الدولة، إضافةً إلى إصدار الحركة الحوثية الإعلان الدستوري الذي أطلقوه من داخل القصر الجمهوري في شباط 2015، الذي جاء لينسف كافة السلطات في الدوله عما جرى في مسودة الدستور السابق، وحل البرلمان وتشكيل مجلس رئاسي وحكومه انتقالية (الحمادي، 2015).

إذ نلاحظ بأنّ القوة المتنامية الفتية "الحوثيين _ أنصار الله، استطاعت ومكنتها الأحداث والتطوُّرات التي عاصرتها الجمهورية اليمنية في المرحلة الانتقالية من اكتساب عناصر قوة جديدة على حساب باقي الأطراف، بحيث سعت لمدِّ نفوذها بوقت قياسي من رقعة جغرافية محدودة لتصل إلى أغلب محافظات الشمال، وباتت تقترب من محافظات الجنوب، واستولت على كميات ضخمة من الأسلحة، خاصة مع غياب المؤسسة العسكرية، وبالتالي نجاح الحركة الحوثية في السيطرة على الحكم في اليمن، وبالتأكيد هذه النتيجة ستكون لها تداعيات إقلمية، حيث ينعكس بالضرورة على موقع إيران كقوة إقلمية، ومن جهة أخرى على الأمن القومي للمملكة العربية السعودية (مركز الجزيرة لدراسات، 2015).

مما سبق يمكن القول أن الحركة الحوثية كفصيل سياسي ، استحوذت على القرار السياسي وعملت على الاستيلاء والسيطرة على السلطة في اليمن في عام 2014، مستغلة الظروف المصاحبة للثورة ومرتكزة على فكرة مذهبية سياسيّة دينية، مما يوفر لها الشرعية لتتقدم على كل القوى الاجتماعيّة المتصارعة على السلطة؛ لامتلاكها التنظيم والدعم الإقليمي الإيراني وضعف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى وعدم وجود جيش وطني قوي مما أسهم في بروزها كفاعل مؤثر في الساحة اليمنية.

الفصل الخامس

الثورة المصرية وجماعة الأخوان المسلمين

تناول هذا الفصل الثورة المصرية، حيث شكلت مرحلة مفصلية ونقطة تحول كبيرة على الساحة المصرية انطلاقاً من أهميّة تجربة الحكم لجماعة الإخوان المسلمين، وبروز ظاهرة الإسلام السياسي،التي أضحت من الحقائق الثابتة في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعيّ في المنطقة العربية عموماً وفي مصر بشكل خاص كأحد الفاعلين من غير الدول، كما تناول هذا الفصل اهم السمات الهيكلية التي أدت الى حدوث ازمة في النظام المصري السابق ، وتم عرض وتحليل اهم العقائد السياسية لجماعة الاخوان المسلمين،وكيفية تسخيرها للوصول الى السلطة من خلال الانتخابات، وكما تم عرض نشاطهم خلال الثورة وصولاً الى السلطة، حيثُ مثّل يوم الثلاثين من حزيران 2013 يوماً فارقاً في تاريخ الشعب المصري، بعدما خرج الملايين من المصريين بعد مرور عام على حكم أول رئيس مدني بعد ثورة 25 من كانون الثاني للتعبير عن آرائهم، سواء لتأييد الرئيس محمد مرسي، لاستمراره في فترته الرئاسية أو لمعارضة حكمه لقصوره في الخروج بمصر من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سبب تفجر الثورة والتي ساعدت على تزايد موجة الاحتجاجات التي اجتاحت مصر، وما ارتبط بها من حشد وحشد مضاد لسياسات الرئيس وجماعته (جماعة الإخوان المسلمين) خلال العام الأول من حكمه، ليعيش المشهد المصري حالة من الاستقطاب السياسي التي أدت في حالات عدة إلى حالة من النزاع السياسي، والذي أخذ شكلاً دموياً في كثير من صوره، مما هدد كيان الدولة المصرية (عبدالعاطي، 2013 :25).

وستوضح الدراسة النقاط الزمنية التي كانت فاصلة في نجاح تجربة الثورة في مصر، ومن بينها يومان فاصلان في تاريخها، وهما يوم جمعة الغضب 28 يناير/كانون الثاني 2011، ويوم موقعة الجمل أو الأربعاء الأسود يوم 2 فبراير/شباط 2011 وكذلك ستتناول النشاط السياسي لجماعة الإخوان بعد الثورة، بدءًا بتدشين حزب الحرية والعدالة، وصولًا إلى الحصول على نسبة كبيرة من مقاعد مجلسَيْ الشعب

والشورى، وكيف تم حل مجلس الشعب السابق بسبب حصول التيار الإسلامي على الأغلبية فيه,وأهم الوقائع التي أحاطت بموقف جماعة الإخوان من موضوع الترشح لانتخابات الرئاسة التي جرت في صيف العام 2012 وفاز بها الرئيس السابق محمد مرسي.

1-5 الثورة المصرية

شهدت مصر منذ بداية عام 2011 حراكاً سياسياً كبيراً بعد نجاح الاحتجاجات التونسية مستفيداً من تكنولوجيا المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي مما أسهم في زيادة قدرة الحركات الاحتجاجية وبمختلف توجهاتها سياسية أو اقتصادية أو الاجتماعية على جمع أكبر عدد ممكن من الشعب المصري، ومن الجماعات الرئيسية التي دعت وشاركت بقوة في فعاليات يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2011 أول أيام الثورة هي حركة 6 إبريل ومجموعة كلنا خالد سعيد وشباب الإخوان و"معا سنغير" (حملة دعم الدكتور محمد البرادعي)، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية (حنغير)، وشباب كل من حزبي (الجبهة الديمقراطية والغد) ثم التحق بهم العديد من الحركات الشبابية الأخرى تفاعلاً مع التطورات على الأرض، مثل اتحاد شباب التجمع والناصري، وحركة شعبية ديمقراطية للتغيير (حشد)، وشباب حزبي العمل والوفد وجبهة الشباب القبطي وهذه المجموعات غير متجانسة فكرياً ولكنها تمتلك مهارات التعامل مع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة إلى جانب الروح الوطنية والإصرار على الأنجاز والتمسك بحلم النهضة المصرية وقد نجحوا في تطوير قدراتهم التنظيمية والحركية وقاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في مصر، فاستطاعوا أن يفاجئوا الجيل القديم والمراقبين بقدرتهم على إحداث هذه الثورة المصرية التي أربكت الجميع، وتعاونت معهم حركات نشأت على الأرض مثل حركة "كفاية"، والجبهة الوطنية للتغيير، وأن انتقلت جزئياً إلى الواقع الافتراضي من خلال أعضائها، كوسيلة للهروب من التعقب الأمني.(رشوان ، 2014 : 13) وهناك عدة مسميات يمكن أن توصف بها الثورة

المصرية, ولكن ربما يكون الوصف الأكثر دلالة هو أنها "ثورة شعبية مدنية", والمقصود هنا أنها ثورة " تحتية " أي لم تفرض من أعلى السلم السياسي أو الاجتماعي, وإنما قامت بها فئات مجتمعية وطبقية عابرة للخلفيات الإجتماعية والتعليمية والدينية ومتجاوز للتباينات السياسية والأيديولوجية والفكرية.(قرني, 2012, 73)

5-1-1 العوامل والأسباب التي أدت لقيام الثورة المصرية:

1. **تمركز السلطة في يد الحزب الوطني الحاكم في مصر:** ركز النظام السياسي المصري السابق على تهميش كافة التيارات، والقوى السياسية في المشاركة داخل النظام السياسي والمؤشر على ذلك حصول الحزب الوطني على ثلاثة أرباع المقاعد في مجلس الشعب، أذ ظهر ذلك واضحاً في انتخابات عام 1995 /2010 بنسبة (94- 97%) ترافق ذلك مع انتشار الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة المصرية والتي أدت الى خسارة الدولة لثرواتها الوطنية وأدى ضعف الرقابة إلى تراكم مديونية الدولة، واستبعاد قوى المعارضة من الساحة السياسية في عام 2010 والقمع المنهجي على وسائل الأعلام والجامعات، وغيرها من المؤسسات، فقد أغلقت الحكومة 19 قناة تلفزيونية وفضائية، واخترقت أو حجبت مواقع الكترونية، وضغطت على رجال الأعمال لإلغاء تعاقداتهم مع النقاد البارزين كرؤساء تحرير وكتاب الرأي ومقدمي البرامج الحوارية (عبدالعاطي، 2013 :26).
2. **عنف قوات الأمن المصرية في التعامل مع الشعب المصري:** منحت حالة الطوارئ السلطة المطلقة للرئيس في إدارة الدولة المصرية، مما دفعه لتفويض وزير الداخلية لتقييد الحريات العامة من خلال السماح بتفتيش الأشخاص أو الأماكن من دون أذن قضائي والتنصت على الهواتف ومراقبتها، والرقابة على المطبوعات وحظرها، ومنع الاجتماعات وحجز المشتبه فيهم من دون محاكمة، وحظر تجمع أكثر من خمسة أشخاص معاً وكان يتم إحالة المدنيين إلى محاكم أمن الدولة – طوارئ والمحاكم العسكرية الصارمة، حيث الضباط كانوا يشغلون مناصب القضاة، مع عدم وجود

عمليات استئناف أو طعون قضائية مما عزز من سخط الشعب المصري على النظام الحاكم وقيد من الحريات العامة وتعزز ذلك من خلال حكومة غير الحكومة الرسمية وهذه الحكومة عرفت بحكومة "جمال مبارك" الذي كان الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك يسعى لتوريثه الحكم، والتي كانت تدير الدولة بصورة غير مباشرة وكانت تعمل من أجل الحصول على مكاسب شخصية وأن يكون فيها جمال مبارك هو الوحيد من يرشح نفسه للرئاسة في المستقبل، ولقد تم الغاء سلطة المجلس الأعلى للقضاء في تعيين القضاء، واصبحت من صلاحيات السلطة التنفيذية، مما أدى الى تراجع الحريات العامة والديمقراطية في مصر لدرجة كبيرة وساهم في شعور المواطن المصري بالظلم وتعسف النظام، وشارك مليون عامل في احتجاجات منظمة بلغ عددها 3300 احتجاج منذ عام 2008، في هذه الأثناء التقت "حركة 6 ابريل" و"حركة كفاية" وحملة " اعرف حقوقك" حول قضية قوية: التعذيب على يد الشرطة، كان قلق المصريين المتزايد من وحشية الشرطة، واستعدادهم المتزايد للمخاطرة بالجهر، حاسماً في تمهيد لثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011، (القرني، 2013: 76)

3. **ضعف منظومات القيم والأخلاق للمجتمع المصري:** ساعد انتشار ثقافة العولمة، بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات، والتي أستهدفت شريحة الشباب بنشر ثقافة إستهلاكية حيناً وثقافة منحرفة حيناً آخر، إضافة إلى إضعاف ارتباطهم بالمجتمع بسبب عدم إشباع حاجاتهم فانتشرت بينهم ثقافة التمرد التي برزت في مظاهر كثيرة، بدءاً من تبنيهم ثقافة التطرف، إلى إتباعهم حالة من التدين الشكلي، إلى تطوير لغة خاصة بهم وانخراطهم في تعاطي المخدرات، والسقوط أسرى أنماط من الإنحراف الأخلاقي (ليلة، 1997: 117)

4. **تردي أوضاع المجتمع المصري الاجتماعية والاقتصادية** : يعد انهيار منظومة الأسرة في الطبقة الوسطى أول مظاهر انهيار منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع المصري، إذ انتشرت الثقافة الاستهلاكية، وقد تأثرت بالانهيار الأخلاقي الذي

أصاب المجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة، مما أدى إلى إنتشار ظاهرة القتل في الحياة الأسرية، حيث أن (70 %) من حوادث القتل وقعت في إطارها، في هذا النطاق أرتكب الآباء نحو 18% من قتل بناتهم، في مقابل (70%) من حوادث قتل الزوجات، قام بها الأزواج، و3% من الأبناء الذين قتلوا أمهاتهم (موقع حزب الوفد المصر، 2005).

والى جانب انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع المصري، وتراجع الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، إذ برزت في هذا المجال مشكلات محورية، أبرزتها اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الأسعار، إضافة إلى انتشار الفساد، وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع، وتردي أوضاع الخدمات، وهو ما أدى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي. **الاحتجاج الاجتماعي في المجتمع المصري**: برزت ظاهرة إيجابية نتيجة لهذه الأوضاع تمثلت بنمو ثقافة الاحتجاج الاجتماعي حيث أن مقدمات الثورة المصرية كانت قائمة في الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري والذي كان لها دور اساسي في إعداد الفاعل الثوري الذي عمل على الوصول إلى مرحلة التأثير، ومن ثم التغيير في النظام السياسي المصري حيث أدت عوامل الاحتقان الشعبي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى تشكيل وتطوير ثقافة الاحماء الاجتماعي التي تعد مرحلة أساسية سبقت الثورة ومهدت لها وأدت دوراً محورياً في كسر حاجز الخوف لدى المواطن المحلي ، ويدرك المتأمل للفترة السابقة لثورة الشباب في 25 كانون الثاني /يناير 2011، كثافة ظهور جملة من الاحتجاجات الاجتماعية، التي نفذتها فئات إجتماعية متعددة.(رشوان ، 2014 : 34)

2-1-5 العوامل التي سرعت بقيام ثورة 25 يناير 2011:

على الرغم من التأثير الكبير للعوامل السابقة، إلا أن هنالك عوامل سرعت من وتيرة الأعمال الاحتجاجية في مصر وزيادة قدرتها على التأثير في تحريك المجتمع المصري، وقدرته على التغيير والحد من المشكلات التي تواجه المجتمع المصري ومنها:

1. تزوير انتخابات مجلس الشعب (فساد الإدارة العامة) 2010:

بعد قيام نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك بمنح السلطة التنفيذية حق الإشراف على الانتخابات، كانت انتخابات مجلس الشعب عام 2010 الأولى التي تجري بعيداً عن الإشراف القضائي بعد تجربتي عامي 2000 و2005 اللتين تم إجراؤهما بإشراف قضائي وحققت فيها المعارضة نتائج لا باس بها كان أبرزها حصول جماعة الإخوان المسلمين وحدها على 88 مقعداً بمجلس الشعب 2005، وبعد إعلان نتائج الجولة الأولى من الانتخابات 2010 وامتناع النظام عن تنفيذ أحكام القضاء الإداري التي قضت ببطلان الانتخابات في العديد من الدوائر كانت نوايا النظام قد باتت واضحة للمجتمع المصري، فأعلن كل من حزب الوفد وجماعة الاخوان المسلمين انسحابهما من الجولة الثانية من الانتخابات، وأعلنت اللجنة العليا للإنتخابات النتائج النهائية في السادس من ديسمبر/ تشرين الأول عام 2010 للمنافسة التي خاضها مرشحو الحزب الوطني ضد المنتمين للحزب الوطني والتي أسفرت عن سيطرة مرشحيه، وكذلك المنتمين إليه على الغالبية العظمى من مقاعد مجلس الشعب 2010، مما دفع قوى المعارضة للإعلان عن تشكيل برلمان شعبي مواز ضم معظم نواب مجلس الشعب السابقين سواء من المنتمين لقوى وأحزاب المعارضة أو من المستقلين والذين بلغ عددهم حوالي 120 عضواً.

أن قيام النظام المصري السابق بترتيب نتائج انتخابات عام 2010 شكّل مؤشراً خطيراً على مقدار اللامبالاة والاستهتار بالمجتمع المصري ككل وتياراته السياسية لدى قيادات النظام السياسي. والوقت الذي شكلت فيه استفزازاً يحمل معنى الاستهانة والاستهزاء، الأمر الذي زاد من إصرار قوى المعارضة ومعها كل الفئات التي عانت من ممارسات النظام على البحث عن وسيلة لمواجهة الاستبداد والعمل على الحد من ممارسات النظام المصري(عبادي، 2016 : 46)

2. نجاح الثورة الشعبية في تونس وقدرتها على تغيير نظام الحكم في مصر:

كان الحديث عن رحيل أي حاكم عربي عن الحكم قبل الرابع من يناير/ كانون ثاني عام 2011 يعد أمراً شبه مستحيل، لكن صبيحة ذلك اليوم حمل خبر رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عن الحكم في تونس، كان ذلك لا يعني للمصريين سوى شيء واحد، هو أن الأمر ممكن، وليس بمستحيل، أن حجم اليأس من الإصلاح وفقدان الأمل في التغيير كانا هما الدافع في الاستجابة لعوامل الاستثارة، وفي مقابل ثلاثة دساتير وضعت في عهد عبد الناصر في أعوام 1956، 1958، 1964، ودستور جديد استهل به السادات فترة حكمه عام 1971، فقد ظل الرئيس محمد حسني مبارك يحكم بالدستور الذي وضع في عهد العقيد أنور السادات طيلة أربع وعشرين سنة، وحينما قرر أن يدخل تعديلات على هذا الدستور قام بتعديل مادة واحدة من الدستور عام 2005، ولم يكن الدافع إلى ذلك التعديل سوى تمهيد الطريق لتوريث الحكم لنجله الأصغر جمال مبارك، ثم تبع ذلك تعديل عدة مواد أخرى عام 2007، كرست سيطرة الحزب الوطني على الحكم في مصر وقيدت الحريات العامة، مما عزَّز من حالة الاحتقان لدى المواطن المصري وأمله في التغيير والإصلاح الحقيقي الذي يمكن أن يقوم به النظام السابق في مصر(الشماغ ، 2014: 34)

2-5 الأخوان المسلمون في مصر

تعد حركة الأخوان المسلمون من أكبر الحركات الإسلامية المعاصرة والتي تنادي بالرجوع إلى الإسلام كما هو الكتاب والسنة النبوية الشريفة، كما تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، وقد تصدت لموجات المد العلماني في المنطقة العربية والإسلامية في ظل العديد من الحملات الموجهة ضد الأمة، ومقومات وجودها وعوامل كينونتها، ودعائم تطورها. وهناك مسارات في الواقع المصري سبقت إنشاء حركة الأخوان المسلمين؛ من بروز النزعة الوطنية في الجيش المصري؛ وقيام ثورة أحمد عرابي باشا؛ وكذلك حركة التنوير بين رجال الدين والثقافة مثل جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ورفاعة الطهطاوي وغيرهم. وقد رفعوا شعار جلاء الإنجليز عن مصر، وطرحوا

تحرر مصر ونهضتها. وفي ظل هذه التطوارت نشأت حركة الأخوان المسلمين، "التي أسسها حسن البنا في الإسماعيلية" والتي تعتبر حركة إسلامية سياسيّة تسعى للوصول إلى الحكم، وتطبيق الشريعة الإسلامية كمنهج للحياة ونظام الحكم، هذا إلى جانب نشاطها في دعوة الناس إلى الدين وأسلمة المجتمع، وتأتي في سياق التطلع إلى خلافة إسلامية تحاكي الخلافة الإسلامية في الماضي (الشنبري، 2013: 121).

وهنا سوف يتم البحث بها عبر ثلاثة محاور أساسية، الأول: النشأة والتأسيس، والهيكل التنظيمي من خلال العودة إلى مواثيق الجماعة، فإنّ "الأخوان المسلمين" يهدفون بهذا إلى تطبيق منظومة من الإصلاح السياسي والاجتماعيّ والاقتصاديّ من وجهة نظر إسلاميه شاملة في مصر، والمحور الثاني: سيتناول العقائد السياسيّة لحركة الأخوان المسلمين، والمحور الثالث: النشاط السياسي لحركة الأخوان المسلمين وقبل وأثناء الثورة المصرية، وستعرض الدراسة المرحلة الأخيرة، وهي وصول الحركة إلى السلطة .

5-2-1 النشأه والعقائد السياسيّة ومراحل التطوُّر لجماعة الاخوان المسلمين:

5-2-1-1 نشأه جماعة الاخوان المسلمين:

إنّ مؤسس هذه الحركة هو الشيخ "حسن البنا" (1906 – 1949م) الذي نشأ نشأة دينية ضمن نطاق أسرته، إلى جانب تعليمه الديني في المسجد، ودراسته في مدارس الحكومة حتى التحاقه بدار العلوم بالقاهرة وتخرجه عام 1927م، وبدأ نشاطه الديني بين الناس منذ توليه العمل كمدرس في إحدى مدارس الاسماعيلية الابتدائية، وقد شهد شهر نيسان عام 1928م تأسيس النواة الأولى من الأخوان. وفي عام 1932م انتقلت الحركة إلى القاهرة، وفي عام 1933م تم إصدار جريدة (الأخوان المسلمون) الأسبوعية، وقد اختير الأستاذ "محب الدين الخطيب" مديراً لها. تكونت أول هيئة تأسيسية للحركة عام 1941م من مائة عضو كان "البنا" قد اختارهم بنفسه، وقد شارك الأخوان في حرب فلسطين عام 1948م، حيث دخلوا بقوات خاصة بهم في عام 1948 (جابر،1987: 23).

حينما أسَّسَ حسن البنا جماعة الأخوان المسلمين في عام 1928، كان يهدف إلى تأسيس نظام حكم قائم على الشريعية الإسلامية، حيث كان الجيل الأول المؤسس للجماعة أكثر تجسيداً للفكرة الإسلامية، ولديه شكوك من كافه التأثيرات السياسيّة والثقافية القادمة من الغرب لمواجهة التمدد العلماني (رشوان، 2007: 42).

5-2-1-2 العقائد السياسيّة لجماعة الأخوان المسلمين

مرَّت جماعة الأخوان المسلمين في مصر بأحداث وتطورات وتحوّلات جوهرية، منذ انطلاق الثورة المصرية، حيث واجهت الجماعة تحديات وصعوبات منذ انضمامها لصفوف المعارضة في الثورة إلى وصلوها للسلطة، ولابدَّ من تسليط الضوء على المنظومة الفكرية والأيدولوجية والتنظيمية لجماعة الأخوان المسلمين التي من خلالها سيتم تحليل الكيفية التي ساعدت على تعظيم دورهم كأحد الفاعلين الجُدد من غير الدول.

سيتناول في هذا الجانب عدد من العقائد السياسيّة والرؤى الفكرية التي تستند عليها جماعة الأخوان المسلمين، وهي رؤية الجماعة لمفاهيم الأمة والدولة وموضوع الحكم والديمقراطية وكذلك، ودراسة مدى اختلاف رؤية الجماعة في مصر لمثل هذه القضايا أثناء وجودها في المعارضة والسلطة. حيث يرتكز فكر الجماعة على مجموعة من الأبعاد التي تضع محددات عامة لهويتها الأساسية، ويستمد فكر الجماعة مصادره من وثائق الجماعة وأنظمتها، وتصريحات ورسائل مرشديها، وهناك قضايا جوهرية تعد ركائز أساسية تعكس رؤية الجماعة وبنيتها الفكرية، مثل الدين وأهميته والسياسة ودورها، إضافة إلى رؤية الجماعة لنظام الحكم وشكل الدولة وطبيعة المجتمع، وكذلك قياس توجه الجماعة تجاه قضايا التعددية الحزبية ومفاهيم المواطنة.

السياسة والحكومة الإسلامية ودورها في فكر جماعة الاخوان المسلمين

منذ نشأة حركة الأخوان المسلمين، ربطت الحركة بين الإيديولوجيا الدينية والنشاط السياسي، معتبرة نفسها حركة سياسيّة، هدفها الوصول إلى الحكم، على أساس أنّ

الحكومة ركن من أركان الإيمان الذي تؤمن به الجماعة، ويُؤكّد البنا على ذلك استشهاداً بسنة النبي ﷺ حيث جعل الحكم من العقائد والأصول، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك واحد منها عن الآخر، ومن أجل أن يتحقق الحكم الإسلامي في البلاد، لابدَّ من مراعاة هذه القواعد الاساسية وهي مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، وكذلك احترام إراده الأمة (البنا،1998: 82).

ومن هنا يتبين الترابط بين مفهوم السياسة "كجانب نظري" وتطبيقه من خلال حكومة إسلامية " الجانب التطبيقي "، حيث يرى البنا أنّ الحكومة الإسلامية هي التي تطبق أحكام الشرع الإسلامية، وأن تقوم هذه الحكومة بتطبيق أحكام الإسلام في جميع شؤون الحياة السياسيّة، والاقتصاديّة، والنيابية، وغيرها. وتهدف الجماعة للوصول إلى السلطة فأندمجت منذ عهد البنا ضمن آليات الوصول إلى الحكم في الدولة، وعملت على أن تكون جزءًا من الكيان السياسي المصري، فجاء البنا لفرض زعامته على مصر، وتصدَّت الجماعة لحزب الوفد وحاولت الحلول مكانه، ودعا البنا القيادات المصرية إلى أن تتخذ من تعاليم الإسلام منهجاً، معلناً الحرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصرة الإسلام، ولا تسير في الطريق لاستعادة حكمه (البنا، 2017: 24).

وتعتمد الجماعة الوسائل السلمية في نشر دعوتها وتحقيق أهدافها، ولا تفكر في الثورة ولا تعتمد عليها لكن جاءت مشاركتها في ثورة 22 يناير /كانون ثاني 2011 لأنّ غاية الجماعة يصعب تحقيقها في دول غير إسلامية ذات أطر تشريعية علمانية، كان يجب الوصول إلى السلطة لإحداث تغيير في النظم القائمة والأطر التنظيمية الحاكمة.

الدستور والدولة والنظام السياسي في فكر جماعة الاخوان المسلمين

لقد كانت رؤية البنا إلى الدستور إيجابية وهذا ما دفع جماعته إلى المشاركة السياسيّة لان الدستور والتمثيل النيابي ليست أفكاراً غريبة عن عقيدة الإسلام وشريعته؛ ومن خلال حديث البنا عن الدستور لابدَّ من التمييز بين موقفين، الأول: نظرة البنا إلى الدستور على أنه وثيقة، وعلاقة سياسيّة. والثاني: نظرته إلى الدستور المصري بنظرة نقدية، ويجب على الدستور أن ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويُؤكّد على مسؤولية

الحكام أمام الشعب ومحاسبة الفاسدين، جميع هذه الأصول تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم. ويظهر التناقض والغموض في فكر البنا تجاه الدستور، وذلك بسبب قبوله أولاً بمبدئ الدستور كوثيقة وعلاقة سياسيّة، وبين رفضه للدستور المصري بسبب غموضه ونصوصه الغامضة في بعض الموضوعات (البنا، 2017: 22).

كما أن جماعة الأخوان المسلمين لم تشترط الوصول إلى الحكم لتحقيق الإصلاح السياسي وفق رؤيتها الدينية، إلا أنها سعت نحو تغيير الإطار الدستوري بما يتوافق مع رؤيتها، وشاركت في العمليّة السياسيّة التي تسمح بوصولها إلى الحكم قبل تحقيقها، واللازمة لإصلاح النظام السياسي، حسب رؤية الجماعة (شلاطة، 2017: 77)

منذ قيام الجماعة رفضت الجماعة النموذج الغربي القائم على أساس الدولة القومية الوطنية، مدعية أن تلك المرجعية قد تجاهلت الحضارة الإسلامية والهوية الحضارية والوطنية وهذا بدوره يعرقل النهضة والإستقلال، كما وضعت الجماعة استراتيجية البدء بإصلاح المجتمع انطلاقاً من إصلاح الفرد، ووضعت مراحل تدريجية لوضع إطار الدولة الإسلامية، إلا أن الجماعة قامت بإلغاء هذه المراحل، عندما قررت الجماعة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بهدف الوصول إلى السلطة، فالانتخابات قد تأتي بالجماعة إلى السلطة قبل اكتمال أسلمة المجتمع، وهو ما حدث بالفعل خلال الانتخابات البرلمانية عام 2011 والرئاسية خلال عام 2012، ووضع الجماعة أمام مفترق خطير. وبقي مفهوم الدولة الإسلامية التي تسعى الجماعة إلى تحقيقها ثابتاً، وعملت على تطوير لغة خطابها ليتناسب مع تطوُّر الواقع السياسي، وكان التطوُّر شكلياً لا يغير المضمون، وسعت الجماعة إلى تكريس الدولة الدينية، خلال مراحل تطورها، والأوضاع القائمة، وقامت بالبحث في إطار النظام السياسي والدستوري عن نقاط الالتقاء مع مشروعها الإسلامي، مستغلة الثغر البنيوية والمساحات الموجودة فيه، التي تسمح بتعديل توجهات الحكم (حبيب، 2012، 205:207).

الديمقراطية والتعددية الحزبية والمواطنة:

جاءت آراء حسن البنا على الديمقراطية باعتراض واضح، حيث يعتقد البنا أنّ الديمقراطية في عهده كانت بمثابة قناع لممارسات المستعمر ضد الشعوب، ويُؤكّد ذلك في رسائله بأنّ الدول الإسلامية عرفت مفاهيم أشمل من مفاهيم الديمقراطية، وهذه المفاهيم هي (الشورى)، ومن خلال ما سبق تبين أنّ الديمقراطية كانت مرفوضة عند حسن البنا، وذلك بسبب تستر الشعوب التي تنادي بالديمقراطية وراءها، إلا أنّه في الحقيقة أشار بعض الباحثين إلى البنا بأنّه قد قبل بالديمقراطية، مرتكزين إلى أفعال البنا على أرض الواقع وأهمها ترشُّحه للانتخابات النيابية في مصر مرتين، وتأكيده على أنّ النظام البرلماني ينسجم من حيث المبدأ مع نظام الحكم الإسلامي (شلاطة،2017: 34). كما وكانت فكرة الحزبية مرفوضة تمامًا عند حسن البنا، على الرغم من أنّه يعترف صراحة بأنّ الأخوان المسلمين جماعة سياسيّة، إلى جانب عنايتها بالدين والعقيدة، ولكنّ هذا الرفض جاء نتيجة لعدة أسباب، يقول إنّ الأحزاب السياسيّة المصرية جميعاً قد وجدت في ظروف خاصة، ويعتقدون كذلك أنّ النظام النيابي والبرلماني، لتشكيل إطار سياسي جامع يكون فيه للجماعة مركز القيادة، كما يرى آخرون أنّ الأخوان كان هدفهم السلطة.

جاءت في كتابات البنا مفهوم المواطنة تحت مسمى "الوطنية" أي الانتماء إلى الوطن، كما أكّد أنّ الإسلام قد اعتبر حب الوطن فريضة من الفرائض، وعليه يمكن القول بأنّ المواطنة عند البنا تعني أنّ الإنسان يحب وطنه ويدافع عنه إذا ما وقع عليه اعتداء (حبيب،2012: 208).

وانطلاقاً من هذه العقائد السياسيّة، واستناداً لأهدافها ومبادئها الرئيسية التي تنظم شكل الحكم وترتبط بالتشريعات التي تحكم المجتمع العربي الإسلامي، ظهر تياران رئيسيان، لابدَّ من تناول الأفكار الرئيسية لكل منهما لفهم آلية عمل الأخوان(البنا، 2017: 29):

1. التيار المعتدل: يعتمد هذا التيار نقطة أساسية، وهي المرحلية في التغيير لممارسة العمل السياسي، ضمن النظم السياسيّة القائمة باستخدام الوسائل السلمية، كآلية

للعمل السياسي، وتعتبر المشاركة في الانتخابات أحد أهم الأشكال لممارسة العمل السياسي كإخوان المسلمين في مصر، والأردن.

2. التيار المتشدد: يستند هذا التيار على الأساس الفكري الذي يكمن في التغيير الجذري كخيار استراتيجي، ويتبّنى هذا التيار تكفير النظم الحاكمة، وغالباً تستخدم العنف لتحقيق أهدافها، وتطمح إلى إسقاط النظم القائمة، لبناء دولة إسلامية، مثل جماعة التفير والهجرة وغيرها.

ومن أهم الأفكار التي استند عليها فكر الجماعة يعود إلى استراتيجية القبول بالنظم الحاكمة، والانخراط في ممارسة العمل السياسي السلمي في إطار مشروعها، وذلك من خلال آلية مهمة من آليات الديمقراطية الغربية، وهي الأحزاب السياسيّة وتحول الحركة إلى حزب، لتتمكن من المشاركة في الانتخابات العامة، وممارسة العمل البرلماني عبر أساليب متعددة (حبيب، 2012، 206:207)

يتضح مما سبق، أنّ الأخوان المسلمين، استغلوا عقيدتهم وسخروا أفكارهم ومعتقداتهم وقدراتهم للاستغلال ثورة يناير/كانون ثاني 2011، التي شكلت لحظة تاريخيّة في حياة الجماعة بعد أن أفسح له إسقاط نظام مبارك مجالاً واسعًا للتحرك والعمل السياسي، ليخرج من مرحلة الثبات والمحاولات المتعددة للمشاركة بالحكم التي عايشها لعقود.

ولتوضيح هذه الحقيقة لابدَّ من شرح سلوك الجماعة في الثورة، حيث اتخذ الخيار الرسمي طابع الرفض بالمشاركة، واكتفوا بمشاركة الجمعية الوطنية، من خلال مشاركتهم في وقفة أمام دار القضاء العالي، بحضور رموز نيابية ومجتمعية ونقابية، لدعم مطالب محددة، أما الخيار غير الرسمي تمثَّل في المشاركة الشبابية للأخوان ضمن الحراك الشعبي، ضمن ضوابط الحركة بأن يكون تظاهراً سلمياً، وعدم الفوضى والوقوف مع بقية مكونات الثورة باطار القانون السلمي، ومن منحى آخر قد تعرضت الجماعة منذ نشأتها إلى تحديات وضغوط داخلية كبيرة، لكن ثورة 11 يناير /كانون ثاني، حولت القوى الإسلامية من قوى اجتماعيّة وسياسيّة محظورة، إلى قوى معترف بها، وذات وزن سياسي

على الساحة المصرية، وهذا بدوره أدّى إلى بزوغ مرحلة جديدة قادت الإسلامين إلى مراكز صنع القرار، وكانت النتيجة انتقال الأخوان إلى سدة الحكم في 30 حزيران 2012، للمرة الأولى منذ قيام الجماعة عام 1928.

3-1-2-5 مراحل تطور جماعة الاخوان المسلمين

المرحلة الأولى: المرحلة التأسيسية ذات الطابع الديني (1928م-1938م): تميزت هذه المرحلة بطابع ديني بحت، غير مهتمه إطلاقاً بالسياسيّة، إذ كانت الجماعة في بدايتها تقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولقد كان نشاط الجماعة في ذلك الوقت متوجهًا إلى الوعظ الديني، واستمر ذلك التوجه حتى عام (1933م)، بعد ذلك حاولت الجماعة توسيع نشاطها الدعوي، وأثناء هذه المرحلة تبلورت بدايات البناء الهيكلي للجماعة، حيث تشكلت لأول مرة هيئة مكتب الإرشاد العام، وكانت ذات طابع شمولي لمختلف أوجه الحياة منذ انطلاقها. شهدت هذه المرحلة رفض فكرة الأحزاب ومهاجمتها، كما أنّهم حاولوا التقرُّب من السلطة الحاكمة الممثلة في (الملك فاروق)، ووصفوه في وسائل إعلام الجماعة (بالأسوة الحسنة) .

المرحلة الثانية: المرحلة السياسيّة: في هذه المرحلة انتقلت جماعة الأخوان المسلمين من العمل الدعوي إلى المشاركة في الحياة السياسيّة، حيث أعلن البنا في عام (1938م)، بأنّه "سينتقل من خير الدعوة العامة إلى خير الدعوة الخاصة، ومن دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال، وستتوجه الدعوة لجميع المسؤولين في مصر، وتحدث البنا بأنّه سيقدم البرامج التي تناسبهم لإقامة دولة إسلامية، ومطالبه الحكومة بتضمين المحاور الرئيسية في نهجهم لحكم بلدهم المسلم، فأعلن هدفه في أنّه يطمح لنصرة الإسلام، وقد حدثت هناك انشقاقات عدة مع تطور الأحداث في عام (1947م)، وشهدت الجماعة انشقاقًا خطراً، وتُعزى خطورته إلى أهميّة المنشقين وهو نائب الجماعة آنذاك، وحدثت تطورات، حيث صدر قرارٌ عسكريٌّ قبل حكومة النقراشي بحلِّ جماعة الأخوان المسلمين، ومصادرة أموالها، واعتقال أفرادها.(الشنبري, 2013: 46)

المرحلة الثالثة: مرحلة العنف الجماعة: من أبرز سمات هذه المرحلة هي تشكيل الجهاز السري للجماعة، وهو تنظيم خاص مسلح، ولكنّه سري ويعمل في الخفاء، يقوم هذا الجهاز بتنفيذ العديد من عمليات الاغتيالات السياسيّة، والأعمال التفجيرية، ولقد كان من أبرز أعمالها، اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، وذلك بعد قراره بحلِّ جماعة الأخوان المسلمين في عام (1948م)، كما حاول التنظيم السري قتل الخزندار، ومحاولاتهم تفجير محكمة الاستئناف للتخلص من الوثائق، والمستندات التي تم ضبتها فيما عرف بقضية السيارة الجيب، وهذه الملفات تدين الأخوان بتورطهم في قضايا عنف ومحاولاتهم لقتل رئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي.وخلال الحقبة الناصرية منذ عام (1956–1970) تعرضت الجماعة لأزمات حقيقية كادت تعصف بوجودها، حيث كانت العلاقة تقوم على الصدام بين السلطة والجماعة، حيثُ كان كل طرف يدفع الصراع إلى أقصى مراحلة ويصعد الخلاف، ونتج عن ذلك تنامي بعض أفكار العنف لدى مجموعة من عناصرها، وشهدت تلك الفترة طرح سيد قطب لأفكارة التي شكلت عبئاً على الجماعة، وأعاقت تطورها وكان النظام يضغط على الجماعة ويستخدم العنف ضدها (تمام، 2012: 33).

ثم انتقلت الجماعة إلى فترة حكم الرئيس أنور السادات(1970– 1981)، وهي ما تزال محملة بتداعيات تجربتها مع النظام الناصري، وأنّ الجماعه قد استغلت حاله الانفتاح المحدودة التي سمح بها نظام السادات في تطوير مشاركتها السياسيّة، وبعدها بدأت تخوض انتخابات النقابة المهنية، هذه المرحلة لم تستمر كثيراً لا سيما مع اغتيال السادات، لكنّها كشفت للجماعه عن أهميّة المشاركة السياسيّة. وما أن تسلَّمَ حسني مبارك مقاليد الحكم عقب مقتل السادات في عام 1981م، حتى اتّجه إلى سياسة التهدئة، مع الأخوان المسلمين وغيرهم من الأحزاب السياسيّة، فأفرج عن المعتقلين وأفسح المجال للجميع لحرية الرأي والتعبير، فأعادوا افتتاح مقر الجماعة من جديد، وتسارعت التطوُّرات ولعب هذا الجو المستقر على الصعود إلى ذروة العمل السياسي بخوض الانتخابات البرلمانية (نيسان/ 1984م) (شماغ، 2013).

مثلث فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك مرحلة ديناميكية في تاريخ الجماعة، فالنظام لم يتعامل مع الجماعة بوتيرة واحدة، فتارة كان يضغط عليها وتارة أخرى كان يترك لها مساحة محدودة من الحركة، ولم تضع ثورة يناير 2011، والإطاحة بحكم مبارك نهاية لهذا الصراع، وحينها وجدت الجماعة نفسها الأكثر تنظيماً وسعت للوصول إلى السلطة (عماد، 2013 :26).

5-2-1-4 الهيكل التنظيمي لحركة الأخوان المسلمون:

لابدَّ من الوقوف عند الهيكل الإداري التنظيمي للجماعة، وذلك لأنّه يحدد أبجديات العمل، ولما تميزت به هذه الحركة في تنظيم أعمالها ونشاطاتها، فنجد التصنيفات التالية حسب البيان التأسيسي لجماعة الأخوان المسلمين(الواعي،2001 :12):

1. **الهيئة التأسيسية:** وهي الهيئة التي تنبع منها السلطة الأولى في جماعة الأخوان المسلمين، وهي تقوم مقام الجمعية العمومية في سائر المنظمات، والهيئة التأسيسية هي مجلس الشورى العام للأخوان المسلمين، وتتكون الهيئة التأسيسية من الأخوان المسلمين الذين سبقوا بالعمل للدعوة، ومهمتها الإشراف العام على سير الدعوة واختيار أعضاء مكتب الإرشاد، وانتخاب مراجع الحسابات إلى غير ذلك من أعمالها.
2. **المرشد العام:** يتم انتخاب المرشد العام عن طريق الهيئة التأسيسية بحضور ما لا يقل عن أربعة أخماس أعضائها، وبموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين منهم، ويجب أن يتوافر في المرشد العام ما يلي(جابر، 1987: 328):

– أن لا تقل مدة عضويته في الهيئة التأسيسية عن خمس سنوات قمرية.
– أن يكون عالماً متصفاً بالأخلاق الإسلامية والدراية بالشؤون العمليّة.

ويظل المرشد في منصبه مدى الحياة، وفي حالة وفاته أو عجزه يقوم بعمله وكيله إلى أن تجتمع الهيئة التأسيسية في خلال شهر من تاريخ خلو المنصب لانتخاب المرشد الجديد.

3. **مكتب الإرشاد:** وهو مكتب الإرشاد العام الذي تنتخبه الهيئة التأسيسية ويتكون من اثني عشر عضواً، ينتخبون من بين أعضاء الهيئة عدا المرشد العام، ويلاحظ في انتخابهم أن يكون تسعة منهم من أخوان القاهرة، والثلاثة الباقون من بين أخوان الأقاليم. ويتم الانتخاب بالاقتراع السري، ثم تنتخب الهيئة التأسيسية من بين إخوان القاهرة التسعة وكيلاً وسكرتيراً عاماً وأميناً للصندوق، ومدة عضوية المكتب سنتان، يمكن تجديد الانتخاب في نهاية المدة، كما يمكن اختيار العضو لأكثر من مدة.

من هذه الأركان الثلاثة يتكون المركز العام لجماعة الأخوان المسلمين ومكانه في عاصمة البلاد، ويتفرع عن المركز العام المكاتب الإدارية، المناطق، الشعب، والأسر.

5-2-2 نشاط جماعة الأخوان المسلمين

5-2-2-1 النشاط السياسي للجماعة قبل ثورة 25يناير

منذُ بدايات الحركة كان لها نشاط على الصعيدين الداخلي والخارجي، فكانت مراحلها الأولى دعوية، ومن ثم اتّسع نشاطها وأخذ يعكس مدى ارتباط الدين بالسياسة، حيثُ كانت ترفض أي تدخل خارجي في الشأن المصري، ورفضت معاهدة 1936، التي وقعتها حكومة النحاس مع الإنجليز بهدف ربط مصر بعجلة السياسة البريطانية، ونتج عنها إقالة النحاس لإنهاء الأزمة السياسيّة، وكما لعبت دوراً على الصعيد الخارجي عندما أيدت الثورة الفلسطينية عام 1936، وشكلت لجنة لمناصر للقضية الفلسطينية. وكانت الجماعة تُغير استراتيجيتها ضمن متطلبات كل مرحلة، فقد مرَّت بالعديد من التطوُّرات منذ تأسيسها، فانتقلت من الدعوة إلى الدولة، أي من الجانب التنظيري إلى التطبيقي، ونجحت في اختراق معظم شرائح المجتمع المصري، وأتسع عملها وانتهجت سياسة فرض منطقها في العديد من القضايا، حتى أصبحت قوة فاعلة في تلك المرحلة، ومثال ذلك وقفها من التعددية الحزبية من الرفض إلى القبول المشروط عام 1994م. ولتوضيح العلاقة بين الأخوان المسلمين والنظام المصري الحاكم في عهد جمال عبد الناصر، حيثُ يمكن القول بأنها شهدت صراعاً بين جماعة الأخوان ونظام الحكم بهذا الكم من

الالتباسات والأحداث، كما شهدت علاقة الرئيس السابق جمال عبدالناصر بالأخوان المسلمين، فمن عضو مبايع لها إلى أشد من هاجمها وخالف مبادئها (تمام،2012: 39).

وبعدها حدث انقلاب ديمقراطي كبير داخل صفوف الجماعة، بحيث تحوَّلَ فيه الإسلاميون من معسكر أعداء الديمقراطية إلى معسكر أشد أنصارها والمطالبين بها. أخذت ملامح السياسيّة للجماعة بالتبلور، إذ وضعت خياراتها السياسيّة الكبرى من حيث رفضها للعنف كأداة للتغيير السياسي، والقبول بالمشاركة السياسيّة ضمن الدولة الوطنية القائمة، واحترام النظام السياسي، والعمل وفق منهج التغيير المتدرج، هذه الملامح شكلت القاعدة الاجتماعيّة للأخوان، خاصةً أنّها جاءت نتاج تجربة. ومع اتساع موجة المطالبة بإصلاح النظم السياسيّة العربية بعد احتلال العراق في عام 2003م، خصوصاً أنّ رؤية الأخوان المسلمين لقضية الإصلاح السياسي كانت عميقة ومعقدة تتطلب العمل على إعادة إقرار أجندة إصلاح سياسي شامل، وهذا يختلف عن الحركات الاجتماعيّة التي تتبنى أجندتها مطالب تشتمل على مجرد مطالب فئوية تتعلق بالغلاء أو تحسين المعيشة أو تحسين شروط العمل (منيب، 2009: 42).

قدمت الجماعة مجموعة إصلاحات التي اعتبرت مادة غزيرة لحركة الأخوان المسلمين؛ كي تستخدمها كنشاط لبرامجها سواء أثناء الانتخابات أو خلال برنامجها السنوي، وهذا ما طرحه المرشد العام للأخوان المسلمين محمد مهدي عاكف عام 2006، في رسالته الأسبوعية التي أطلق عليها الأجندة الخاصة بالأخوان المسلمين للاصلاح" والتي قسمت إلى الجوانب التالية (تمام،2012: 32):

الجانب السياسي: ويتضمن "مقاومة الاستبداد وترسيخ دعائم الشورى، ووضع قوانين تفصل بين الحقوق والواجبات.

الجانب الاقتصاديّ : وطالب فيه " بزيادة الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، وعدالة التوزيع".

الجانب الثقافي: وركز فيه على أهميّة التحرُّر من الغزو الفكري والاستعمار الثقافي، والحفاظ على الهوية الحضارية.

الجانب الاجتماعيّ : حث على تقوية الإخاء بين الأفراد وتعميق التضامن بين الشعب.

وشكلت هذه الاصلاحات تحدياً كبيراً لنظام حسني مبارك، بسبب فشل العديد من السياسات الاقتصاديّة السياسيّة، الأمر الذي استغلته الجماعة للضغط على النظام. حدث خلاف داخل الجماعة لم يحسم بعد يتمايز فيه تياران، أحدهما تقليدي غالب لا يرى التحرك إلا وفق مطلب إصلاح سياسي شامل يتضح فيه موقع الجماعة، مثل منحها الشرعية القانونية أو السماح لها بتأسيس حزب سياسي، وآخر أكثر انفتاحاً يرى ضرورة الاستفادة من موجة الاحتجاجات والإضرابات التي اجتاحت مصر، بل وركوب هذه الموجة باعتبارها الأكثر قدرة على الفعل، والأكثر جاذبية لدى الجماهير وتأثيراً فيها، ويمكن تقديم قراءة في موقف الأخوان من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها مصر في السنوات التي سبقت ثورة 25 يناير، بهدف تفسير الاضطراب الكبير الذي وسم موقف الجماعه الذي كان في غاية القلق مابين رفض وتحفظ، أو تأييد ثم مشاركة تتسع أو تضيق بحسب الظروف والسياقات المختلفة للجماعة.

توصلت الدراسة إلى أنّ جماعة الأخوان المسلمين كافحت على طول تاريخها للانخراط في العمليّة السياسيّة، بهدف الوصول إلى السلطة، وبذلت جهود تنظمية توسعية عالية كانت تهدف إلى إنشاء علاقات مع الأحزاب السياسيّة المختلفة، لإثبات وجودها على الساحة السياسيّة، فركبت موجة الثورة لتحقيق أهداف لطالما سعت لتحقيقها.

5-2-2-2 النشاط السياسي لجماعه الأخوان المسلمين أثناء ثورة 25 يناير 2011:

إنّ مصر كانت مهيأة للثورة على الحاكم، وكانت الثورة التونسية التي جرت قبل الثورة المصريّة ونجحت في إسقاط النظام التونسي يوم 11يناير/كانون ثاني 2011م، هي الشرارة التي أشعلت الثورة المصرية، أي أنّ النموذج التونسي كان حاضراً في خلفية الحراك الشعبي المصري، وكان له تأثير كبير في كسر حاجز الخوف لدى المصريين، ومحفز لهم على الخروج إلى الشوارع لمواجهة النظام والتعبير عن استيائهم. وقامت الثورة المصرية في 25 يناير/كانون ثاني، وقد أصدر الأخوان المسلمين أول بيان لهم في 15

يناير/كانون ثاني 2011م، أعلنوا فيه تقديرهم وإعجابهم بالشعب التونسي وانتصاره في جولته الأُولى في صراعه من أجل الحرية والكرامة، ودعوا كل الأُمة الإسلامية إلى الوقوف بجانبه وتأييده. وتحركت جميع الآراء سواء من قبل الجماعة أو المعارضة للانقلاب على السلطة، وكانت أحداث تونس لا تزال تفرض نفسها بشدة على الرأي العام المصري، فكانت خطب الجمعه (21من يناير/كانون ثاني) منصبة في غالبيتها على أحداث الثورة التي أطاحت بأكثر الحكام بطشاً، وفي الوقت نفسه كان شباب الثورة قد اتخذوا قراراً، بالنزول إلى الشارع يوم الثلاثاء، ومهَّدوا لذلك بالدعوات الموسعة على الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعيّ، يوم الثلاثاء 25يناير/كانون ثاني (الشماغ، 2013: 62).

لم تكن ظاهرة صعود الحركات الإسلامية في بلدان الربيع العربي، وليدة الصدفة، مثال ذلك حركة الأخوان المسلمين في مصر، تحظى هذه الحركة بتنظيم عالي، ومنهج قوي، وتقوم على التغلغل بكافة شرائح المجتمع المصري، فكل العوامل السابقة دفعت بها للبروز على المشهد السياسي العربي، ولهذا الطرح فرضيتين كالتالي(العناني، 2013: 19):

الأولى: إنّ الحركات الإسلامية، لم يكن لها دور بارز في إشعال الثورات العربية، وذلك بسبب أنّها تتجنب الصدام المباشر مع النظم السلطوية.

الثانية: إنّ الثورات العربية وفّرت فرصة تاريخيّة فيما يخص الحصول على الشرعية والتمتع بالشرعية القانونية، ولا شك أنّها واجهت تحديات كبيرة أهمها قدرة تلك الحركات للعمل في بيئة منفتحة سياسياً وأيدولوجياً، وقدرتها على التماسك والبقاء بشكل موحد دون انقسامات داخلية.

وهاتان الفرضيتان تنطبقان على حركة الأخوان المسلمين في مصر، مع دعوة حركة 6 ابريل إلى "ثورة الغضب"، أكّد الدكتور عصام العريان، أنّ الجماعة لن تشارك بهذه الاحتجاجات ضد نظام مبارك، ففي بداية الثورة اتسم موقف الجماعة بالرفض،

واكتفوا بمشاركة الجمعية الوطنية من أجل التغيير، أما في المجال الغير رسمي تمثل في عدم منع مشاركة العناصر الشبابية للتظاهر السلمي.

ومن خلال الرجوع إلى التسلسل التاريخي للأحداث، يتضح أنّه قبل انطلاق الثورة، والذي بتاريخ 22 يناير/كانون ثاني، أعلن الدكتور "محمد البلتاجي"، القيادي في حركة الأخوان المسلمين، في إذاعة صوت الأقصى عن مشاركة الأخوان المسلمين في تظاهرات 25 يناير/كانون ثاني. لكنه لم يصدر عن الأخوان أي بيان رسمي مكتوب يعلن تلك المشاركة، بالإضافة إلى أنّه لا يوجد أي بيان ورقي يؤرخ لهذا الموقف الصريح من المشاركة، كما خرج الدكتور "عصام العريان" المتحدث الإعلامي لحركة الأخوان المسلمين في 23 يناير خلال بيان شفوي بثه موقع (إخوان يوتيوب)، أعلن فيه صراحة مشاركة الأخوان في وقفة أمام القضاء العالي، مضيفاً بأنّهم قرروا عدم منع الشباب الأخواني في القاهرة وبقية المحافظات، من المشاركة فيها (حسين، 2012: 18).

خرجت جماهير شبابية ضخمة من الأخوان المسلمين وغيرهم، محتجين على أوضاعهم المعيشية والسياسيّة والاقتصاديّة المتدهورة، واستمر هذا التدفُّق الأخواني خلال جمعة الغضب إلى يوم 28 يناير/كانون ثاني, التي سقط فيها أول (شهيد) من شباب الأخوان، وهو مصطفى سمير الصاوي، وأنّ "موقعة الجمل" كان هدفها إخراجهم من ميدان التحرير بأي شكل، نظرًا لما حققوه من استفادات ومكاسب سياسيّة كبيرة خلال فترة بقائهم فيه (الشماغ،2013: 59).

وبالرجوع إلى البيانات الرسمية والوثائق المكتوبة التى صدرت من قبل جماعة الأخوان المسلمين خلال فترة الثورة، يتضح أنّها تتضمن خمسة عشر بياناً تؤرخ لمسيرة الأخوان خلال الثورة، وأهم ما أكّدت عليه هذه البيانات الآتي (حسين، 2012: 43-44):

1. صدر أول بيان في تاريخ 19 يناير/كانون الثاني، وكان يوعز بالاستعداد الخفي للمظاهرات، وأنّ آخر بيان بشأن نجاح الثورة في مهمتها صدر في 12 فبراير، أي في اليوم الأول عقب تنحي مبارك في 11 فبراير.

2.الاختلاف النوعي لبيانات الأخوان عن بقية البيانات، حيث صدرت بشكل يومي بهدف تأريخ ورصد كل ما حدث فى الثورة من أحداث.

3.وتؤكد البيانات أنّ الأخوان المسلمين كانوا جزءاً رئيسياً، وذات دور كبير ومهم في التخطيط للمظاهرات، وبعد بيان 19 يناير/كانون ثاني، قد خرج شباب الأخوان بمطالب بأن يردون رفعها وخططوا، لحشد الجماهير والتفافهم حولها.

4.وإنّ جماعة الأخوان المسلمين قادت الجماهير، نحو المطالبة برحيل مبارك، من خلال رفع شعار "ارحل يا مبارك"، استبدالاً لشعار "تغيير، حرية، عدالة اجتماعيّة".

5. إن الأخوان هم التنظيم "الوحيد" الذي امتلك رؤية واضحة، وامتلك تصوراً كاملاً لسيناريو الخروج والتنحي.

- وقائع مهمه خلال الثورة

وكان هناك يومان فاصلان في تاريخ هذه الثورة _كما اجمع الخبراء يوم جمعه الغضب (2011/1/28م) ويوم موقعة الجمل (2011/2/2م) وهما اليومان الذي شهد الجميع للاخوان خلالهما بالفضل والشجاعة , لانه جهود الاخوان في تلك الوقفتان كان جباراً لاستمرار الثورة.

حيث أنه في جمعه الغضب(2011/1/28م) , حشدت الجماعة مئات الآلاف من أعضائها في سائر المحافظات ووضعوا إيديهم في أيدي الجماهير ليدشنوا بذلك مظاهرات مليونية إستطاعت خلع النظام والاطاحة به وقد ظل شباب الاخوان يحمون احياءهم طوال ايام الثورة مع باقي أبناء الشعب , حتى وقعت الواقعه الكبرى (موقعه الجمل) التي اندفعوا بعدها الآلاف الى التحرير , ورد اعتداءات النظام الفاسد.

وجاء اليوم الموعود وفي 28 يناير عقب انتهاء صلاه الجمعه مباشرة امتدت المظاهرات الى جميع احياء القاهرة ومحافظاتها وسط اشتباكات عنيفة بين الامن والمتظاهرين في عشرات المدن, ووقعت حينها ملحمة مصرية كبيرة تغلب فيها الثوار على افراد الامن, وبعد ذلك سرعان ما بدأت الملايين تردد " الجيش والشعب يد واحدة ". حيث كان

للاخوان دوراً كبيراً فيهما حيث كان قرار الحشد الكبير يوم الجمعه (28 من يناير) قراراً تاريخيا بمعنى الكلمه.

حيث أصدرت الجماعة قراراً أن يكون هذا اليوم هو البداية الحقيقة للثورة والانتفاضة الشعبية ,وتشكيل لجان مع باقي القوى الوطنية لدعم وتفعيل الثورة بصورة اكبر , وحرصت الجماعه على عدم ظهور قيادات منها لضمان شعبيتها وانها تضم كل اطياف المجتمع. وتم وضع أُسس حاكمه لحركة افراد الجماعة خلال تلك الفترة, فركزت على أهمية دعم واستمرار التظاهر الشعبي وكذلك اهمية رمزيه ميدان التحرير بلاضافة الى دعم المحافظات بالحشود, واستمرار التظاهر في المحافظات,ونادت على مبدأ سلمية الثورة.(الشماغ, 2013, 95:100)

والمحطة الاخرى يوم موقعة الجمل (2 فبراير/شباط 2011م) ,حيث تصدى الإخوان للبلطجية والعدوان, ومنعوهم من دخول الميدان وتلقوا تهديدات من النظام لكن لم نصب يخضع الاخوان لتهديدات النظام بترك الميدان اثناء موقعه الجمل وغيرها خيامهم في ارجاء الميدان لتشكيل اكبر مليونية منذ بدء الثورة وصلت ما يزيد عن ثمانية ملايين مواطن وكان هدفهم حسم القضية والضغط على النظام لتخلي عن السلطة .(شلاطة, 2017: 54)

ومما لا شك فيه أن الثورة شكلت فرصة جوهرية للاخوان لاستغلالها وتسخير ظروفها وصولاً لتحقيق أهداف معينة حيث شارك الاخوان من اول يوم عندما دعا مسؤولين حركة الاخوان فئة الشباب من الجماعة للمشاركة بأعتبار الدعوة كانت شبابية في أولها , وفي 25 يناير خرج الالاف حسب الاتفاق في القاهرة والمحافظات مطالبين بتصحيح الاوضاع , واعلان مطالب الاصلاح التي تمثلت في انهاء حاله الطوارىء , وفض مجلسي الشعب والشورى.

3-5 وصول جماعة الاخوان المسلمين للسلطة في مصر

جرت خلال الفترة 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 م – كانون الأول/ نوفمبر 2012 م انتخابات مجلس الشعب المصري، حيث فاز حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وفرزت النتائج النهائية لانتخابات "برلمان الثورة" المصري عن فوز الإسلاميين ب 70،04% من مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمنتخبين، وفاز تحالف حزب الحرية والعدالة 228 مقعداً، وحزب النور 123 مقعداً، والوفد 42 مقعداً، والكتلة المصرية 33 مقعداً، والإصلاح والتنمية 10 مقاعد، وحزب الوسط 9 مقاعد، والثورة مستمرة 8 مقاعد، ومصر القومي 5 مقاعد، المواطن المصري 5 مقاعد، الحرية 4 مقاعد. وبهذه التشكيلة بدا واضحا بأن الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى، والسلفيين بالدرجة الثانية، أي (الإسلام السياسي) بشكل عام، هم من سيحكم مصر للفترة القادمة مع بعد "الثورة"، وأن الخريطة السياسية والتوازنات الداخلية والخارجية، بل ووجه مصر كليا، سيتغير في المستقبل، وأن القوى الأخرى لن تكون قادرة في المدى المنظور على تهديد إنجازات وسطوة الإسلاميين عبر صناديق الاقتراع، وبدا الكل مذهولاً أمام تغلغل الإخوان في بنية الدولة وسيطرتهم الممنهجة عليها بشكل هادئ وسلس. واستفادت جماعة الإخوان المسلمين من عدة عوامل في إحراز النصر الكبير في انتخابات مجلس الشعب/البرلمان، وبدت وكأنها تتعامل، تكتيكيا، بمهارة واحتراف مع التغييرات الجديدة، وقد ساهمت الأمور التالية في فوز الإخوان بالأغلبية البرلمان في الانتخابات المشار إليها". الخدمات الاجتماعية التي تميز بها الإخوان في برامجهم والتي ضمنت لهم حضورا وازنا في مختلف أنحاء مصر. والاشتغال على اعتدال الخطاب وبناء موقف معتدل يدعم الثورة المصرية، وفي نفس الوقت يدعم الاستقرار، وهو ما لقي استجابة كبيرة من قبل الناخبين. والصورة الإيجابية التي ظهر بها الإخوان بخصوص موقفهم من الأقباط ووقوفهم الصارم ضد افتعال الفتنة الطائفية للإجهاز على مكتسبات الثورة (نموذج ترشيح الأقباط على قوائمهم) (هلال وآخرون ،2013: 343).

وضعت جماعة الإخوان المسلمين، بالتعاون مع الجيش، دستوراً جديداً في العام 2012 قوبل بانتقادات شديدة من جانب غير الإسلاميين في البلاد كونه استبعد القوى

غير الإسلامية من عملية صياغة الدستور، لكن الأمر الأكثر خطورة هو أن الدستور تضمّن أحكاماً سلطوية بشأن قضايا العلاقة بين السلطتين المدنية والعسكرية، ونظام الحكم، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحريات المدنية، وعلاقة الدين بالدولة، ولم يقدم دستور العام 2012 ضوابط وتوازنات رقابية كافية، حيث وضع الكثير من القيود المعقّدة على عمل البرلمان المنتخب، أما المؤسّسات العامة المسؤولة عن الرقابة والتدقيق فقد خضعت لسيطرة الرئيس، وجعلت الوثيقة الدستورية العديد من قطاعات الدولة الرئيسة محصّنة وفوق النقد حتى من جانب المؤسّسات المنتخبة، ونتيجة لذلك، لم تكن النتائج الانتخابية تحظى باهتمام كبير من قبل المواطن المصري (الشماغ،2013: 60).

بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وإعلان خوض مرشح الإخوان "محمد مرسي" لجولة الإعادة ضد المرشح المحسوب على النظام السابق "أحمد شفيق"، أصدر وزير العدل قرار منح الضبطية القضائية لأفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، والذي يعطي القوات المسلحة دوراً شرطياً صريحاً بين المدنيين، وهو ما اعتبره بعض الحقوقيين نسخة معدلة من "قانون الطوارئ"، وما أن صدر الحكم بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب حتى هُرع المجلس الأعلى إلى استثمار الحكم الذي تم بناءً عليه حل مجلس الشعب؛ ليستعيد سلطة التشريع التي اتخذ منها سنداً دستورياً إضافياً لتقنين مساعيه لإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية الثانية، علاوةً على إصدار الإعلان الدستوري المكمل، حيث جاء الإعلان الدستوري المكمل بعد ساعات من قرار المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون انتخاب مجلس الشعب وقبيل أيام من إجراء جولة إعادة الانتخابات الرئاسية، ليمنح المجلس العسكري صلاحيات هائلة تجعل منه شريكاً لرئيس الجمهورية في إدارة البلاد، إضافة إلى تأكيد اختصاصه دون غيره بإدارة شؤون القوات المسلحة كافة، فضلاً عن تقنين وشرعنة دور الجيش في الحياة المدنية، وجاء البيان الذي أصدره المجلس العسكري رداً على مليونية استعادة الشرعية في 22 يونيو/ حزيران 2012 مفاجئاً للقوى السياسية المحتشدة في ميدان التحرير، والذي تم صياغته بطريقة لا تبتعد كثيراً عن التصديق على الإعلان الدستوري المكمل، بعد أن اعتبره منطقياً وضرورياً خلال المرحلة، جاءت نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة "محمد مرسي" برئاسة الجمهورية لتنقل

جدلية التعاون والصراع بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين إلى مرحلة جديدة (هلال وآخرون ،2013: 346).

توصلت الدراسة الى أن الثورة المصرية بمعطياتها ومراحلها , وما صاحبها من ظروف وخصائص, ادت بدورها الى تعظيم اثر الفاعلين الجدد من غير الدول (الاخوان المسلمين), حيث ركب الاخوان الثورة واستطاعوا توظيف مواردهم السياسية والاعلامية لتحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة في مصر.

الفصل السادس

عرض ومناقشة النتائج

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً لإجراءات تطبيق الدّراسة من حيث توضيح منهج الدّراسة ومتغيراتها، ومجتمع، وعَيِّنَة الدّراسة، وأداة الدّراسة، وكيفيَّة بنائها، والإجراءات التي اتّبعها الباحث للتحقق من صدق وثبات الأداة، وأخيرًا الأساليب الإحصائيَّة المستخدمة في معالجة وتحليل البيانات، على النحو الآتي:

6-1 منهجية الدّراسة

اتبعت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، ويعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة، وحجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى (عبيدات،2007 :291)، من خلال وصف وتحليل الأحداث والأبعاد السياسيّة الدولية والإقليمية للثورات العربية، وظهور الفاعلين الجُدد غير التقليدين، حيث تم استطلاع آراء النخبة السياسيّة، وبيان دور الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من حيث تنامي وازدياد قوتهم في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة، ومعرفة العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، واستقصاء أثر الثورتين اليمنية والمصرية في إبراز دور كل من الحوثيين والأخوان المسلمين كفاعلين من غير الدول، في وصولهم للسلطة، واشتملت الدّراسة على المتغيرات التالية:

1). **المتغير المستقلة**: وتتمثل في: الثورات العربية ممثلةً بالثورة اليمنية والمصرية.

2). **المتغير التابعة**: الفاعلين الجُدد من غير الدول,ممثلة في حركة الحوثيين وحركة الاخوان المسلمين.

6-1-1 مجتمعُ الدّراسة:

تمثل مجتمع الدّراسة من جميع النخب السياسيّة في المملكة الأردنية الهاشمية (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والأكاديميين) البالغ عددهم الإجمالي (293) فرداً، والجدول (1) يوضِّحُ توزيع مجتمع الدّراسة وفقًا إلى المستجيبين

جدول (1)

توزيع مجتمع الدّراسة وفقًا للمستجيبين.

المستجيبين	العدد	%
(سلطة تشريعية)	130	%36،44
(سلطة تنفيذية)	85	%02،29
أكاديميون (الحاصلون على درجة الدكتوراة بالجامعات الأردنية)	78	%62،26
المجموع الكلي	293	%100

يتضح من الجدول السابق أنّ أعلى نسبة من مجتمع الدّراسة الكامل كانت من السلطة التشريعية، وهم أعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر بنسبة (%360،44)، وأقلها من الأكاديميين حيث بلغت نسبتهم (%62،26)، بينما بلغت نسبة السلطة التنفيذية (%02،29)، وقد تم مراعاة هذه النسب المئوية عند توزيع أداة الدّراسة عليهم.

6-1-2 عيّنةُ الدّراسة:

تكوّنت عينة الدّراسة في حجمها النهائي من (200) عضواً تم استرجاع (160) استبانة بنسبة (%80) من عدد العينة الأصلي، وللتأكّد من مدى تمثيل العينة لمجتمع الدّراسة فقد أعتمدت الباحثة على الجداول الإحصائية لتحديد حجم العينة، بالاعتماد على ما حدده مورجان وكيرجيك،أنّه عند وصول حجم المجتمع إلى (293) فإن حجم العينة الملائمة عند مستوى دلالة (05،0) هو (150)، وحيث إنّ عدد الاستبانات الراجعة يفوق الحدّ النظري لحجم العينة، فقد اعتبرت مناسبة وممثلة لمجتمع الدراسة، وقد تمّ توصيف خصائص أفراد العينة للمتغيرات الأولية بالدّراسة الحالية، والتي اشتملت على (المؤهل

العلمي، والتخصص وعدد سنوات الخبرة بالمجال السياسي، والمستجيب. كما يوضّح جدول(2) توزع مجتمع الدّراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية.

جدول (2)

توزيع عينة الدّراسة وفقًا للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	28	%5،17
	دراسات عُليا	132	%5،82
التخصص	علوم سياسيّة	111	%%4،69
	أخرى	49	%6،30
عدد سنوات الخبرة	أقل من [5] سنوات	35	%9،21
	من [5] سنوات إلى أقل من [10] سنوات	67	%9،41
	[10]سنوات فأكثر	58	%2،36
المستجيب	نائب (سلطة تشريعية)	90	%6،56
	وزير حالى / سابق(سلطة تنفيذية)	15	%4،9
	الأكاديميون بالجامعات الأردنية	55	%34
المجموع		160	%100

يتضح من الجدول السابق أنّ أعلى نسبة من عينة الدّراسة من حملة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتهم (%5،82)، بينما كانت نسبة الحاصلين على البكالوريوس (%5،17)، كما تبين أنّ أعلى نسبة من المتخصصين بالعلوم السياسيّة، حيث بلغت نسبتهم (4،69 %)، وأعلى نسبة من الذين تراوحت سنوات خبرتهم من خمس لأقل من (10) سنوات بنسبة (%9،41)، كما تبين أنّ ما نسبته (%6،56) من أعضاء المجلس النيابي الثامن عشر، بينما أقل نسبة من المستجيبين هم من الوزراء السابقين وأعضاء السلطة التنفيذية بنسبة(%4،9).

6-1-3 أداة الدّراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات لتحقيق أهداف الدّراسة، والتي تم تطبيقها على النخبة السياسيّة، من خلال الخطوات المنهجية التالية:

1.تم تحديد الهدف من الاستبانة: التعرّف على دور الثورات العربية (اليمن ومصر) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسيّة، والكشف عن

بعض العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول.

2.تحديد مصادر بناء الاستبانة: حيث قامت الباحثة بالرجوع إلى أدبيات الدّراسة و الدراسات السابقة بمجال الثورات العربية والفاعلين الجُدد، كدراسة رجب (2014)، ودراسة حنفي (2012)، والسيد (2015)، في ضوء التعريف الإجرائي للفاعلين الجُدد بالدراسة الحالية: وهم أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، والحرية عند السعي لتحقيق أهدافها، والتمثيل لأتباعها والمؤيدين لها، وتتمتع بنفوذ كإحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها، وهم الأخوان المسلمين، وحركة الحوثيين.

3.بناء مجالات الاستبانة: حيث تمّ تحديد المجالات للمحاور والبيانات الأولية بالاستبانة في صورتها الأولية (انظر ملحق 1) كما يلي:

أ. الجزء الأول: البيانات الأولية وهي: (المؤهل العلمي والتخصص، والخبرة بالعمل السياسي، والمستجيب).

ب. الجزء الثاني: محاور الاستبانة ومجالاتها وهي:

المحور الأول: يقيس درجة إسهام الثورات العربية (اليمن/ مصر) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين والحوثيين) من وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية، وقد أمكن تحديدها بصورتها الأولية في (28) فقرة (ملحق1).

المحور الثاني: يقيس أهم العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة، وقد أمكن تحديدها بصورتها الأولية في (10) فقرات.

4.تم تدريج الفقرات بالاستبانة وفق تدريج ليكرت الخماسي بتحديد درجة إسهام الثورات العربية (اليمن/ مصر) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين والحوثيين)، من وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية حسب المقياس التالي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

5. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (انظر ملحق 2)؛ للحكم على مدى وضوح الصياغة اللغوية للعبارة، وكذلك مدى تمثيل الفقرة للمجال الذي تقيسه، واقتراح ما يرونه مناسباً.

6. تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية، (انظر ملحق 3) بالجزء الأول منها البيانات الأولية عن عيّنة الدّراسة (المؤهل العلمي والتخصص، والخبرة بالعمل السياسي، والمستجيب)، وبالجزء الثاني محاور الاستبانة ومجالاتها، والتي تكوّنت مما يلي:

1. المحور الأول: درجة إسهام الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية، وقد تم تقسيمه إلى مجالين:
   أ. المجال الأول: درجة إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين). للفقرات من (1-17)
   ب. المجال الثاني: درجة إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الأخوان المسلمين) للفقرات من (18-27).
2. المحور الثاني: العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة للفقرات من (28-43).

درجة الحكم على الإسهام

صِيغت جميع الفقرات في المجالات في الاتجاه الإيجابي، بحيث تدلُّ الدرجة المرتفعة على وجود درجة عالية للسمة المقاسة (درجة الاسهام/ درجة الموافقة على الدوافع والعوامل)، والدرجة المنخفضة تدل على وجود درجة منخفضة على متصل السمة المقاسة وفق تدريج ليكرت خماسي (موافق بشدةً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وللحكم على درجة الإسهام أو العوامل، فقد تمّ حساب المدى لمستويات الاستجابة وهو= 4، وبتقسيم المدى على عدد المستويات يساوي 3، كان ناتج القسمة= 1،33 وهو يمثل طول الفئة، وبذلك أصبح معياراً الحكم كما بالجدول(3).

جدول (3)

معيار الحكم على درجة اسهام الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد، والعوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثرهم من وجه نظر النخبة السياسيّة

المتوسطات	الاستجابات	الدرجات
أقل من 1،80	لا أوافق بشدة	منخفضة جداً
من 1،81 إلى أقل من 2،60	لا أوافق	منخفضة
من 2،60 إلى أقل من 3،40	محايد	متوسطة
من3،40- أقل من 4،20	أوافق	عالية
4،20 فأكثر	أوافق بشدة	عالية جداً

6-1-4 صدق الاستبانة:

يشير صدق الاستبانة إلى قدرة الاستبانة على أن تقيس ما أُعدت لقياسه، وهناك عدّة طرق رئيسة أشار لها أبو علام (2012 :245) للتأكّد من صدق الاستبانة وهي: صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق الظاهري، وصدق الاتساق الداخلي للفقرات، بقياس معامل ارتباط بيرسون بين استجابات العينة على الفقرات ودرجة كل مجال على حِدة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من المحكمين عددهم (10) محكماً من أعضاء هيئة التدريس من بعض الجامعات الأردنية (انظر ملحق1). حيث تصدّت استبانة التحكيم خطاب موجّه لأعضاء لجنة التحكيم تمّ فيه توضيح أهداف الدّراسة، وتوضيح المجالات التي تقيسها الاستبانة، وتحديد معايير التحكيم المطلوبة من قبل أصحاب السعادة من المحكمين لإبداء أرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانه، من حيث مدى مناسبة ووضوح الفقرة، ومدى انتماء كل فقرة من الفقرات للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، والحكم على مدى سلامة صياغتها اللغوية، ومدى ملاءمتها وأهميتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها بالإضافة أو إعادة الصياغة أو الحذف أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً، بالإضافة إلى النظر في تدريج المقياس ومدى ملاءمته لقياس السمات المقيسة، ومدى كفاية المجالات لقياس درجة الإسهام والموافقة على الدوافع والعوامل، وبعد استعادة النسخ المُحكَمة تم تعديل صياغة بعض الفقرات بالاستبانه في ضوء آراء المحكمين، وقد تم الإبقاء على الفقرات التي نالت نسبة اتفاق

بين المحكمين أعلى أو تساوي (80%)، على أنها تنتمي للمجال الذي تقيسه، حيث تم حذف (7) فقرات من الاستبانة بصورتها الأولية، وإضافة (12) فقرة للاستبانة بصورتها النهائية، ويلخص والجدول(4) يلخِّصُ الفقرات المحذوفة في الاستبانة بصورتها الأولية.

جدول (4)

توزيع فقرات الاستبانة على المجالات بالصورة الأولية والنهائية والفقرات المحذوفة

المحور	الاستبانة الأولية		الاستبانة النهائية		عدد الفقرات المحذوفة	عدد الفقرات المضافة
	تسلسل الفقرات	عدد الفقرات	تسلسل الفقرات	عدد الفقرات		
الأول: إسهام الثورات العربية (اليمن/ مصر) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين والحوثيين) من وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية	1-28	28	1-17 اليمن	17	7	2
			18-27 مصر	10		1
الثاني: العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة	29-38	10	28-43	16	----	9
	38		43		7	12

وقد كانت أسباب الحذف نظراً لتكرار مضامين بعض الفقرات، أو لأنها لا تنتمي للمجال أو تقيس إسهام عام، بينما كان عدد الفقرات المضافة للاستبانة بصورتها النهائية (12) فقرةً كما يلي:

1. تمَّ إضافة الفقرتين رقم (16، 17) في محور إسهام الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول بمجال " الثورة اليمنية" بالاستبانة بصورتها النهائية.
2. تمَّ إضافة فقرة واحدة رقم (18) في محور إسهام الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول بمجال " الثورة المصرية" بالاستبانة بصورتها النهائية.
3. تمَّ نقل الفقرة (16، 24) من المحور الأول إلى المحور الثاني بالاستبانة النهائية

4.تمَّ إضافة تسع فقرات للمحور الثالث (33، 34، 35، 36، 39، 40، 41، 42، 43)

وبالتالي استقر عدد الفقرات بعد الحذف والإضافة والاستبدال وتعديل الصياغة اللغوية على (43) فقرةً بالاستبانة بصورتها النهائية، بعد أن كانت (38) بصورتها الأولية، بالإضافة إلى أنّه تمَّ إجراء تعديل في صياغة بعض الفقرات.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تمَّ التَحقُّق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات مجالات الاستبانة، من خلال التطبيق على عينة استطلاعية تكوّنت من (15) عضواً من النخب السياسيّة من خارج عينة الدّراسة الأصلية، وقد تمَّ حساب معاملات ارتباط درجة كل فقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، كما تبين النتائج بجدول(5).

جدول (5)

معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة بالاستبانة

إسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجدد من غير الدول								العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة	
اليمن				مصر					
رقم الفقرة	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل الارتباط
1	**68،0	11	**71،0	18	**63،0	28	**59،0	38	**65،0
2	**63،0	12	**72،0	19	**65،0	29	**67،0	39	**68،0
3	**65،0	13	**76،0	20	**75،0	30	**62،0	40	**71،0
4	**69،0	14	**70،0	21	**61،0	31	**61،0	41	**64،0
5	**68،0	15	**65،0	22	**74،0	32	**64،0	42	**63،0
6	**63،0	16	**66،0	23	**73،0	33	**71،0	43	**56،0
7	**65،0	17	**67،0	24	**60،0	34	**81،0		
8	**68،0			25	**55،0	35	**74،0		
9	**63،0			26	**61،0	36	**84،0		
10	**65،0			27	**74،0	37	**69،0		

** دالة عند مستوى الدلالة 01،0

يتبين من نتائج معاملات الارتباط في جدول (5) أنّ معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لكل محور (إسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجدد من غير

الدول، والعوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة) الذي تنتمي إليه الفقرة جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (01،0)، وقد تراوحت قيم ارتباطاتها بالمجال الأول " إسهام ثورة اليمن في تعظيم دور الفاعلين الجُدد " من (63،0-76،0) مما يدل على توافر صدق الاتساق الداخلي للفقرات بالمجال الأول، كما تراوحت للمجال الثاني" إسهام ثورة مصر في تعظيم دور الفاعلين الجُدد " من (55،0-75،0) وللمحور الثاني " العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة" من (56،0-84،0)، وتدل هذه النتائج على صدق الاتساق الداخلي للفقرات بالدرجة الكلية للمجالات والمحور بالاستبانة.

6-1-5 ثبات أداة الدّراسة

تمّ تقدير ثبات الاستبانة وذلك باستخدام طريقتين، هما: طريقة ثبات التجانس الداخلي بتطبيق معادلة ألفا كرونباخ (**Cronbach Alpha**)، وهي كما أشار لها أبو علام (2012، 271) من أدق طرق حساب الثبات للاستبانة، باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، التي تقوم على حساب العلاقة بين معاملات الارتباط الداخلية للفقرات مع الدرجة الكلية لفقرات كل مجال على حِدة وجميع الفقرات لكل محور، وطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان وبراون، بعد التطبيق على العينة الاستطلاعية التي تكوّنت من (15) عضواً من النخب السياسيّة تم اختيارهم من خارج عينة الدراسة الأصلية كما تبيّن النتائج في جدول (6).

الجدول (6)

معاملات ثبات الاستبانة وفقاً لمحاورها

المحاور	المجالات	عدد الفقرات	الفا كرونباخ	معامل ثبات التجزئة النصفية
المحور الاول : إسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجدد من غير الدول	الثورة اليمنية	17	88،0	86،0
	الثورة المصرية	10	89،0	87،0
	جميع فقرات المحور	27	93،0	92،0

المحاور	المجالات	عدد الفقرات	الفا كرونباخ	معامل ثبات التجزئة النصفية
المحور الثاني: العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة		16	91،0	93،0

يتبين من الجدول (6) أنّ قيم معاملات الثبات أعلى من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات بالدراسات الوصفية (70،0)، حيث بلغ للمحور الأول" الذي يقيس إسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجدد من غير الدول (93،0) وللمحور الثاني: العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة " (91،0)، وبلغت للمجالين الأول والثاني بالمحور الأول على التوالي (88،0-89،0)، وتدلُّ قيم الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على تحقق مؤشرات الثبات للاستبانة.

كما تمَّ استخدام طريقة التجزئة النصفية، وهي إحدى حساب طرق الثبات للأداة باستخدام معادلة سبيرمان وبراون للتجزئة النصفية، التي تقوم على حساب معاملات الارتباط بين الفقرات الفردية والزوجية لكل مجال وللمحور ككل، وقد اعتمدت نتائج التحليل لسبيرمان وبراون حسب حالة تساوي عدد الفقرات للمجال الذي عدد فقراته زوجياً ونتائج الثبات في حالة عدد الفقرات للمجال فردياً، وبلغ للمحور الأول" الذي يقيس إسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجدد من غير الدول (92،0) وللمحور الثاني: العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة " (93،0) وللمجالين بالمحور الأول(86،0-87،0) . وتدلُّ قيم الثبات بطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان وبراون على تحقق مؤشرات الثبات للاستبانة.

6-1-6 إجراءات تطبيق الدّراسة

قامت الباحثة بتطبيق الدّراسة وأداتها ميدانياً وفق الإجراءات التالية:

1- الرجوع للأدبيات والدّراسات السابقة، وبناء أداة الدّراسة؛ لقياس دور الثورات العربية (متغير مستقل) على الفاعلين الجُدد من غير الدول (كمتغير تابع)، والسير بخطواتها المنهجية للتأكّد من الصدق والثبات.
2- حصول الباحثة على تسهيل المهمة من جامعة مؤتة يفيد ارتباط الباحثة بدراسة الدكتوراه، وتضمن مخاطبة الجهات المعنية؛ لتسهيل مهمة الباحثة والتطبيق (ملحق رقم4).
3- تم تطبيق أداة الدّراسة مناولة باليد على (200) من النخب السياسيّة الاردنية، وقد استمرت فترة توزيع الاستبانات واستلامها شهرين في نهاية الفصل الدراسي الأول من العام 2018/2017، فكان عدد الاستبانات الراجعة (160) استبانة بنسبة (60،54%).
4- تم استخدام البرنامج الإحصائي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيّة (**spss**) استعداداً للتحليل الإحصائي، واستخدمت الباحثة الأساليب الاحصائية المناسبة لمعالجة البيانات والحصول على النتائج، بعد التأكّد من عدم وجود استجابات نمطية في الردود المرسلة.
5- تم تحليل النتائج ومناقشتها والتوصُّل للتوصيات والمقترحات.
6- كتابة تقرير البحث.

6-1-7 المعالجة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات.

1) معامل الارتباط لـ "بيرسون، ومعامل "ألفا كرونباخ" (**Cronbach Alpha**)، ومعادلة سبيرمان وبراون للتجزئة النصفية، لتقنين الاستبانة على العينة الاستطلاعية.
2) التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد مجتمع وعينة الدراسة.
3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد

عينة الدراسة لكل فقرة أو مجموعة من الفقرات بالمجال، والمتوسط الحسابي العام.

4) تحليل اختبار ت (**One sample T-test**) للكشف عن الدلالة الإحصائية لاختلاف المتوسط الحسابي لإسهام الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، / للدوافع والعوامل/ عن الوسط الفرضي (3) على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الإسهام أو الموافقة على الدوافع والعوامل.

6-2 تحليل البيانات ومناقشة النتائج

هدفت الدّراسة في جزئها الميدانيإلى التعرّف على درجة إسهام الثورات العربية (اليمن/ مصر) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين والحوثيين)، من وجهة نظر النخبة السياسيّة الأردنية، وكذلك التعرّف على العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجه نظر النخبة السياسيّة، وتتناول الباحثة فيما يلي ما أسفر عنه تطبيق الاستبانة، وتحليلها وفقاً لأسئلة الدّراسة، وفرضياتها، وعرض نتائج التَّحليل الإحصائي لها، وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدِّراسَات السَّابقة، وذلك على النحو الآتي:

6-2-1 نتائج الإجابة عن السؤال الأول وفرضياته ومناقشتها

نصَّ السؤال الأول على"**ما دور الثورات العربية(اليمنية ,المصرية) في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسيّة؟**"

للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية "ساهمت الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسيّة من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية بدرجة متوسطة"، ونظراً لعمومية هذه الفرضية فقد تم تفريعها إلى الفرضيتين التاليتين:

الأولى: "ساهمت الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين) بالمجالات السياسيّة بدرجة متوسطة".

الثانية "ساهمت الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الأخوان المسلمين) بالمجالات السياسيّة بدرجة متوسطة".

ولاختبار الفرضيتين تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، للفقرات والدرجة الكلية لإسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجُدد من غير الدول من وجهة نظر النخب السياسيّة، واستخدام اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي النظري (الفرضي) (5/3) وجاءت النتائج كما يلي:

1- إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول.

تم حساب المتوسطات الحسابية للفقرات المكوّنة لهذا المجال، وكذلك الانحرافات المعيارية، واختبار ت، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية أو حسب الانحراف المعياري الأقل في حالة تساوي المتوسطات، كما تبين النتائج بجدول (7)

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في تقدير إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين) مرتبة تنازلياً

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الترتيب	الدرجة الاسهام
زياده نفوذ الدور الإيراني كقوة إقليمية بالمنطقة العربية .	64،4	55،0	1،106	000،0	1	عالية جداً
استغلال الخلافات بين القوى السياسيّة والقبلية.	38،4	74،0	6،74	000،0	2	عالية جداً
ظهور الحوثثين كأوسع حركة على الساحة اليمنية	28،4	83،0	0،65	000،0	3	عالية جداً
فشل آليات الحوار الوطني أثناء الثورة اليمنية.	26،4	67،0	6،80	000،0	4	عالية جداً
زيادة التدخل الخليجي في اليمن.	24،4	88،0	9،60	000،0	5	عالية جداً
تهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية.	22،4	84،0	1،63	000،0	6	عالية جداً
الدعم الإيراني للحوثيين على المستوى الدبلوماسي العلني.	16،4	07،1	5،47	000،0	7	عالية
لعبت مسأله انفصال الجنوب دوراً مهما لمصلحه الحوثيين	09،4	85،0	7،60	000،0	8	عالية
ضعف القرار السياسي باليمن أثناء الثورات.	09،4	89،0	8،57	000،0	9	عالية
بروز النظام القبلي باليمن.	07،4	88،0	1،58	000،0	10	عالية
ضعف المؤسسة العسكرية في اليمن.	04،4	98،0	9،51	000،0	11	عالية
انتشار السلاح بين المدنيين باليمن.	99،3	91،0	2،55	000،0	12	عالية
وجود حواضن شعبية باليمن.	89،3	98،0	2،50	000،0	13	عالية
تصدير الثورة من الجنوب لشمال اليمن عبر الفصائل. اليسارية	84،3	90،0	7،53	000،0	14	عالية
بروز أثر التيار الليبرالي في الثورات العربية.	78،3	94،0	4،50	000،0	15	عالية
القضاء على السلفين بقياده عبدالله ال الأحمر.	73،3	96،0	7،48	000،0	16	عالية
قوة نفوذ الرئيس اليمني السابق علي عبداله صالح.	65،3	13،1	8،40	000،0	17	عالية
الدرجة الكلية لدرجة إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول	08،4	37،0	2،37	000،0		عالية

يتضح من الجدول (7) السابق أنّ درجة تقدير استخدام إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول(حركة الحوثيين) من وجهة نظر النخب السياسية الاردنية كانت بدرجة " عالية" " بمتوسط (08،4)، وبانحراف معياري قدره (37،0)، مما يدلُّ على اتفاق كبير بين درجات تقدير المستجيبين، وقد تراوحت قيم انحرافاتها المعيارية للفقرات من (55،0-13،1) تدل بمعظمها على وجود اتفاق كبير في

درجات إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول(حركة الحوثيين)، وربما يُعزى ذلك لاتفاق المستجيبين من حيث وضوح إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر حركة الحوثيين.

ويُلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لدرجة إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين) دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة ت لها (2،37) وكانت قيمة دلالتها الإحصائية (0،000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد بالدراسة الحالية (0،05)، مما يُعني رفض الفرضية الصفرية التي نصَّت على أنّهُ " ساهمت الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين) بالمجالات السياسيّة بدرجة متوسطة".

حيث لعبت الثورة اليمنية دوراً واضحاً في وصول الحوثيين للسلطة عبر مراحل الثورة المتعددة ، ومن خلال النتائج السابقة ترى الباحثة أنّ نظرية الدور من أكثر النظريات التي يمكن استخدامها في تفسير هذه النتائج لدور الثورة اليمنية " والتي تتفق مع مفهوم "الفعل السياسي" الذي تم تعريفه في نطاق العلوم السياسيّة على أنّه" مجموعة الأعمال التي يقوم بها أحد أطراف العلاقة السياسيّة (الدولة، والمواطنون، القوى السياسيّة الوسيطة بينهما)، والتي تتم صياغتها في إطار قيمي وعقائدي معين، بحيث تعكس مصالح الجهة التي تقوم بالفعل، وتؤدي إلى حدوث تأثير في دور الأطراف الأخرى، ينجم عنه رد فعل ذي خصائص معينة ، وهذا ما أكّده المستجيبون من النخب السياسيّة في هذه الدراسة على أهميّة الثورة اليمنية في سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن.

وقد جاءت الفقرة رقم (3) " زيادة نفوذ الدور الإيراني كقوة إقليمية بالمنطقة العربية." بالمرتبة الأولى بدرجة عالية جداً بمتوسط حسابي بلغ (4،64)، وتعزي الباحثة سبب هذه النتيجة إلى بروز الدور الإيراني بشكلٍ واضح في دعم الحوثيين أثناء الثورة اليمنية، مما عظّم من أثرهم كفاعلين جُدد من غير الدول، بالإضافة إلى إدراك النخبة السياسيّة الأردنية لزيادة نفوذ الدور الإيراني من حيث الدعم الدبلوماسي والعسكري

والاعلامي، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي تناولت الدور الإيراني في الثورة اليمنية، كما يلي:

أ. اعتماد الإعلام الإيراني على أنّ الثورة اليمنية هي امتداد طبيعي للثورة الإسلامية في طهران، وخاصّة بعد أحداث واقعة جمعة الكرامة في آذار 2011 م، وانشقاق اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية عن نظام علي صالح، وتطورات الأحداث السياسيّة بعدها، وصدور بما عرف بالمبادرة الخليجية المعلنة في 3 نيسان 2011 والتي عارضتها إيران، حيث لعب الإعلام الإيراني وحلفاؤه من موقفهم تجاه الثورة، بالانتقال مباشرة إلى مربع الثورة المضادة، بالتحالف غير المعلن مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وبقايا نظامه (ضعف أداء الدولة اليمنية والوصول إلى التوافق الوطني، الذي أملته المبادرة الخليجية، والذي مثل عائقاً كبيراً أمام سرعة وجودة أداء الحكومة في هذه المرحلة، وابتعادها عن المشهد الخدماتي والأمني والاقتصاديّ الذي يزداد سوء (مرعي، 2015:28:29).

ب. أطلقت إيران عدد من القنوات الفضائية الموجهة، بالتزامن مع إطلاق قناة الميادين، ومن مكان واحد في الضاحية الجنوبية في بيروت، حيث تم إطلاق قناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثي، وقناة الساحات، وأيضاً قناة عدن لايف التابعة للحراك الانفصالي، وأصبحت وسائل الاعلام الإيرانية مع بداية المواجهات المسلحة، بمثابة منابر للدفاع عن الحوثيين، فكانت القنوات الفضائية والصحف تصف التمرد وعناصره بالمجاهدين، وسعت لتدويل القضية ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الأقلية الشيعية في اليمن (الزهيري،2011: 99)

ج. تعتبر حركة الحوثيين الذراع الإيراني في مشروعها الإقليمي لتصدير الثورة الإيرانية ذات الامتداد الشيعي، وهذا ما أكّده الأحمدي (2013: 63)، إذ إنّه مع بزوغ الثورة اليمنية أخذ الحوثيين بتبني مشروع الاستيلاء على السلطة بدعم عسكري وإعلامي ودبلوماسي إيراني.

فيما جاءت ست فقرات بدرجة إسهام عالية جداً، وهي (زيادة نفوذ الدور الإيراني كقوة إقليمية بالمنطقة العربية. واستغلال الخلافات بين القوى السياسيّة والقبلية. وظهور الحوثثين كأوسع حركة على الساحة اليمنية. وفشل آليات الحوار الوطني أثناء الثورة اليمنية. وزيادة التدخل الخليجي في اليمن. وتهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية.) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها من (22،4-38،4)، وهي" استغلال الخلافات بين القوى السياسيّة والقبلية، وظهور الحوثيين كأوسع حركة على الساحة اليمنية، وفشل آليات الحوار الوطني أثناء الثورة اليمنية، وزيادة التدخل الخليجي في اليمن، وتهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية.

كما تتفق هذه النتائج فيما يتعلق ببروز النظام القبلي باليمن، حيث أشار الصباحي (2013، 61) إلى أنّ مليشيات الحوثي كانت تحاول فتح جبهة أخرى في بعض مديريات الجوف؛ لمحاولة السيطرة على بعض مراكز الجيش والأمن، وبعد فشلها في الجوف حولت مسارها إلى محافظة عمران، وبدأت بمعاقل قبيلة حاشد أكبر القبائل اليمنية التي يتزعمها الشيخ الراحل عبدالله بن حسين آل الأحمر وأولاده من بعده، وانتهت باسقاط محافظة عمران، والسيطرة على معسكر اللواء 310 مدرع، كما أكّد الدوسري (2011، 55) على توغلها في العمق القبلي واستغلال الصراعات القبلية لصالحها، كما اتفقت هذه النتائج مع ما أشار عليه عايش (2015) بأنّ استخدام حركة الحوثي للصراعات القبلية، واستقطاب البسطاء من رجال القبائل، ودعمهم لنشر الفكر الحوثي في مناطقهم، وتقديم الدعم الكافي لبسط سيطرتهم عليها، بحجة أنّ أبناء المناطق يثورون على الظلم والطغيان الذي لحق بهم من مشايخهم والجهات الرسمية.

أما جوانب الإسهام الأخرى للثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول(حركة الحوثيين) والتي ظهرت بدرجة عالية فقد تراوحت متوسطاتها الحسابية من (73،3-16،4)، وهي على الترتيب التالي: الدعم الإيراني للحوثيين على المستوى الدبلوماسي العلني، وتتفق هذه النتيجة مع ما أكّد عليه البكري (2013) من الدور الإيراني، ودعم طهران لعدد من الاحزاب مثل الامه والحزب الديمقراطي اليمني، واستفاد

الحوثيون من الصراع الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية، فجاء رفضهم للمبادرة التي ترعاها رسميا المملكة بإيعاز إيراني تظهر بشكل كبير من خلال ازدياد نشاط طهران الكبير على الساحة اليمنية.

ثم تبعتها الفقرات الأخرى" لعبت مسأله انفصال الجنوب دوراً مهماً لمصلحة الحوثيين، وضعف القرار السياسي باليمن أثناء الثورات، وبروز النظام القبلي باليمن، وضعف المؤسسة العسكرية في اليمن، وانتشار السلاح بين المدنيين باليمن، وجود حواضن شعبية باليمن، وتصدير الثورة من الجنوب لشمال اليمن عبر الفصائل اليسارية، وبروز أثر التيار الليبرالي في الثورات العربية، والقضاء على السلفيين بقياده عبداالله آل الأحمر.

بينما جاءت الفقرة " قوة نفوذ الرئيس اليمني السابق علي عبداالله صالح." بالمرتبة الأخيرة وبدرجة عالية، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي (65،3) وبانحراف معياري بلغ (13،1) يدلُّ على اختلاف تقدير إسهامها، حيث إنّه رغم ظهورها بدرجة عالية لكنها جاءت بالمرتبة الأخيرة، حيث كانت قيمة انحرافها المعياري (13،1)، وهي قيمة أعلى من الواحد الصحيح ،مما يدل على اختلاف وجهات نظر النخبة السياسيّة ولربما تُعزى هذه النتيجة إلى الأحداث الأخيرة التي سبقت مقتل علي عبداالله صالح في بداية شهر ديسمبر من العام 2017، والتي تزامنت مع تطبيق الاستبانة والتي أدّت إلى انخفاض بعض قناعات النخب السياسيّة، وهذا ما يُفسره قيمة الانحراف المعياري العالي، حيث ينظر البعض الآخر إلى قوة نفوذ علي عبداالله صالح عند تحالفه مع الحوثيين، وكان للرئيس السابق علي عبداالله صالح الدور الكبير في إيجاد حالة من عدم الاستقرار في اليمن، واستخدم حركة الحوثيين كوسيلة للضغط على خصومه.

2- إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول.

تمَّ حساب المتوسطات الحسابية للفقرات المكوّنة لهذا المجال، وكذلك الانحرافات المعيارية، واختبار ت، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية أو حسب الانحراف المعياري الأقل في حالة تساوي المتوسطات، كما تبين النتائج بجدول (8)

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد العينة في تقدير إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين) مرتبة تنازلياً

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الترتيب	الدرجة الاسهام
22	إنّ أوضاع مصر الاقتصاديّة الداخلية هيأتها للثورة على الحاكم.	53،4	67،0	4،85	000،0	1	عالية جداً
23	لعبت مواقع التواصل الاجتماعيّ دورا كبيرا في حشد الثوار المصريين	45،4	74،0	8،75	000،0	2	عالية جداً
20	الاضطهاد الذي عاشته جماعه الأخوان المسلمين زاد من حماسها لتولي الحكم	13،4	98،0	3،53	000،0	3	عالية
24	الدور التنظيمي الكبير للاخوان المسلمين يوم جمعه الغضب.	03،4	77،0	8،65	000،0	4	عالية
19	بروز الأخوان المسلمين كأكبر حركة على الساحة المصرية.	99،3	87،0	4،57	000،0	5	عالية
18	فشل اليات الحوار الوطني اثناء الثورة المصرية.	98،3	78،0	2،64	000،0	6	عالية
21	ساعدت الثورة على تحقيق هدف الجماعة بأنهم هيئة سياسيّة وليست جماعة دينية دعويه فقط.	91،3	99،0	8،49	000،0	7	عالية
25	الدور الاستراتيجي الدفاعي والتنفيذي المتكامل للأخوان المسلمين يوم موقعه الجمل	55،3	94،0	9،47	000،0	8	عالية
26	تظاهر اعضاء الكتلة البرلمانية للأخوان المسلمين في مجلس الشعب	52،3	24،1	8،35	000،0	9	عالية
27	وجود الأخوان المسلمين في الثورة كان عامل طمأنينة للشعب المصري بأكمله	25،3	04،1	3،39	000،0	10	متوسطة
الدرجة الكلية لدرجة إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول		93،3	47،0	7،25	000،0		عالية

يتضح من الجدول (8) السابق أنّ درجة تقدير استخدام إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول(حركة الأخوان المسلمين) كانت بدرجة " عالية" " بمتوسط حسابي بلغ (93،3)، وبانحراف معياري قدره (47،0)، وهذه القيمة تقل عن الواحد الصحيح؛ مما يدل على اتفاق كبير بين درجات تقدير المستجيبين، وقد تراوحت قيم انحرافاتها المعيارية للفقرات من (67،0-24،1)، وتدلُّ بمعظمها على وجود اتفاق كبير في درجات إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول(حركة الأخوان المسلمين)، وربما

يُعزى ذلك لاتفاق المستجيبين، من حيث وضوح إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر حركة الحوثيين.

ويُلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لدرجة إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الأخوان المسلمين) دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة ت لها (7،25) وكانت قيمة دلالتها الإحصائية (0،000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد بالدراسة الحالية (0،05)، مما يُعني رفض الفرضية الصفرية التي نصَّت على أنّهُ " ساهمت الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين) بالمجالات السياسيّة بدرجة متوسطة". وبالتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تنص " متوسط الدرجات في تقدير إسهام الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (الأخوان المسلمين) بالمجالات السياسيّة بدرجة عالية.

واتفقت نتائج الدراسة مع ما أشارت اليه نظرية الدور في تفسير دور الثورة المصرية في تعظيم دور جماعة الأخوان المسلمين في، حيث كان للثورة المصرية دورٌ واضحٌ لوصول الجماعة للسلطة عبر مراحل الثورة المتعددة، كما اتفقت هذه النتائج التي أكّدت على إسهام الثورات العربية في تعظيم الفاعلين الجُدد مع الأفكار النظرية التي انطلقت منها نظرية الدور، والمتمثلة في إسهامات ستيفن والكر – Steven Walker الذي سلط الضوء على تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي (**Bailin**، **1980: 532–554**).

اتفقت مع نتيجة دراسة التليدي (2012) الذي أكّد على أنّ بروز الإسلاميين، وتصدرهم للمشهد السياسي لم يكن خارج التوقع السياسي، بل كانت النتيجة الطبيعية لتراكم الفعل الحركي والسياسي للحركة الإسلامية، وللفراغ السياسي الذي تسبب الاستبداد السياسي في إنتاجه، وقدرة الإسلاميين على استثمار اللحظة الثورية، وتوظيفها بشكل ذكي لإحداث نقلة نوعية في مواقعهم السياسيّة.

واتفقت مع نتائج دراسة عبادي (2016) الذي خلص إلى أنّ سياسة جماعة الأخوان المسلمين لم يكن في تصورهم الوصول إلى الحكم في ظل الظروف السياسيّة التي كانت

تعيشها مصر، خاصة في ضوء الأجواء التي كانت سائدة لمشروع توريث الحكم، فقد كان أقصى ما تطمح إليه الجماعة هو العمل على تحسين ظروف مسيرتها السياسيّة في مصر، وأن تحصل على تسهيلات في مجالات مختلف حيث منحت ثورة 25 يناير 2011 جماعة الأخوان المسلمين فرصة كبيرة للوصول إلى الحكم، حيث تمكنت الجماعة من الفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، إلا أنها وجدت نفسها أمام تحديات كبرى خلفها لها الإرث السياسي للنظام السابق (نظام مبارك)، مما أعاق قدرتها على إدارة أمور الدولة، كما اتفقت ضمنياً مع نتائج دراسة كلاً من دالكورا وكاترينا، Katerina،Dalacoura ، (2012) ودراسة حنفي (2012) التي عظمت من أثر الحركات الإسلامية كفاعلين جدد، كما اتفقت ضمنياً مع نتيجة دراسة رجب، ايمان(2012/أ) التي أكّدت على تزايد تأثير الفاعلين الجدد من غير الدول، بشكل أسرع من تطور دراسة تأثيرهم في العلاقات الدولية، أو كيفية التعامل معهم.

جاءت الفقرة رقم (22) " إنّ أوضاع مصر الاقتصاديّة الداخلية هيأتها للثورة على الحاكم " بالمرتبة الأولى بدرجة عالية جداً بمتوسط حسابي بلغ(4،53)، وبانحراف معياري (0،67)، وتعزي الباحثة هذه النتيجة إلى بروز العوامل الاقتصاديّة للفقر والفساد المالي والإداري ، بالإضافة إلى ارتفاع درجة الاحتقان الداخلي المصري وشيخوخة الدولة السلطوية المصرية، وانتهاء صلاحيتها (الشماغ، 2013: 88)، وتتفق هذه النتيجة مع التقارير الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر، والتي أكّدت على أنّ الفقر والفساد الاجتماعيّ، وأبرزها أنّ (12) مليون فرد يعيشون بلا مأوى، مما يدفعهم للعيش في المقابر والمساجد، وتقرير آخر صادر عن لجنة الانتاج الزراعي بمجلس الشورى أكّد أنّ (45%) من سكان مصر تحت خط الفقر، وأشار التقرير إلى تعرضهم لكل أنواع الحرمان من الغذاء والدواء والتعليم والرعاية الصحية، حيث إنّ هذه الظروف الاجتماعيّة تلعب بدورها إلى خلخلة استقرار النظام السياسي، وزيادة درجة الوعي السياسي والحقوقي لدى فئات عديدة في المجتمع المصري، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق السياسيّة (الشماغ،2014: 89)، كما أنّ بروز الخصخصة التي كانت لمصلحة الوزراء واعضاء البرلمان وفتحت الباب للفساد على نطاق غير مسبوق، حيث قام عدد من المسؤولين ببيع أجزاء من القطاع العام لمصلحتهم

الشخصية، وقاموا بتخفيض الاستثمار العام في كافة المجالات، وهذا أدّى إلى اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، مما أدّى إلى تآكل البنية التحتية وازدياد بناء المساكن الحضرية العشوائية (القرني،2013: 75).

ثم تبعتها الفقرة (23) بالمرتبة الثانية " لعبت مواقع التواصل الاجتماعيّ دوراً كبيراً في حشد الثوار المصريين " بدرجة إسهام عالية جداً، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي(45،4)، بانحراف معياري بلغ (74،0)، وترجع أسباب هذه النتيجة إلى الدور الكبير الذي أحدثته مواقع التواصل الاجتماعيّ بالمجال السياسي (المقدادي،2016: 81)، كما أنّ الثورات العربية تُعد بيئةٌ خصبه لتزايد نشاط الفاعلين الجُدد من غير الدول، في ظل القصور الذي أصاب مؤسسات تلك الدول وعدم قدرتها على الضبط والمراقبة (ادمام،2014 :77)، وتتفق هذه النتيجة ضمنياً مع ما أشارت إليه رجب (2012ب: 40) بأنّ بروز جيل ثالث من الفاعلين وهم الافتراضيين؛ بفضل الثورة التكنولوجية، ومثال ذلك شبكة رصد الإخبارية، حيث ظهرت هذه الشبكة على موقع التواصل الاجتماعيّ الفيسبوك في أثناء الثورة المصرية، ولعبت دوراً مهماً في توفير معلومات عن تطورات أحداث الثورة في كل المحافظات والمدن المصرية، وأخذت مصداقيتها تتزايد بين مستخدميها في مصر، ويلاحظ نجاح هذه الشبكة في نشر أخبار عن الثورات في كل من ليبيا، والمغرب، والبحرين، واليمن، وسوريا، كما اتفقت نتيجة الدراسة مع نتائج الفقرة (23) " لعبت مواقع التواصل الاجتماعيّ دوراً كبيراً" مع نتيجة دراسة رجب(2012/ب)، التي أكّدت على دور الشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، ودورها في الثورات، والثورة الأكثر تأثراً بهذا العامل هي الثورة المصرية ودور الفيس بوك وتويتر بها.

بينما ظهرت بقية الفقرات بدرجة إسهام عالية، حيث تراحت المتوسطات الحسابية لها من (4،13-3،52)، وهي" الاضطهاد الذي عاشته جماعه الأخوان المسلمين زاد من حماسها لتولي الحكم، والدور التنظيمي الكبير للأخوان المسلمين يوم جمعة الغضب، وبروز الأخوان المسلمين كأكبر حركة على الساحة المصرية، وفشل آليات الحوار الوطني

أثناء الثورة المصرية، وساعدت الثورة على تحقيق هدف الجماعة بأنهم هيئة سياسيّة، وليست جماعة دينية دعويه فقط.

بينما جاءت الفقرة " وجود الأخوان المسلمين في الثورة كان عامل طمأنينة للشعب المصري بأكمله." بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي (25،3)، وبانحراف معياري بلغ (04،1)، وهي تدل على اختلاف وجهات نظر النخبة السياسيّة، ولربما تُعزى هذه النتيجة إلى قناعات النخبة السياسيّة، وإدراكهم لحقائق العقائد السياسيّة للإخوان المسلمين وتفاوت إدراكهم لها، فبعض النخب السياسيّة اعتبروا أنّ الدين وسيلة للإخوان المسلمين سعياً وراء الوصول إلى السلطة، بينما يرى البعض أنّ تأثيرهم الاجتماعيّ من منطلق إسلامي عامل طمأنينة للشعب المصري، وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة عبادي(2016) التي تناولت تجربة الأخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير، وأثرها على الحياة السياسيّة في مصر، وأنه لم يكن في تصور جماعة الأخوان المسلمين أنها ستصل إلى الحكم في ظل الظروف السياسيّة التي كانت تعيشها مصر. كما قد تُفسّر هذه النتيجة بما أشار إليه عبادي(2016) بأنّ ثورة 25 يناير منحت جماعة الأخوان المسلمين فرصة كبيرة للوصول إلى الحكم، حيث تمكنت الجماعة من الفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، إلا أنها وجدت نفسها أمام تحديات كبرى خلفها لها الإرث السياسي للنظام السابق (نظام مبارك) مما أعاق قدرتها على إدارة أمور الدولة، ناهيك عن أنّ الجماعة لم تكن على المستوى النفسي والحركي جاهزة لممارسة الحكم، حيث لم تكن مستعدة لمثل هذه المرحلة، ولم تكن قد أعدت الإجابات والخطط للتغلب على مواجهة التحديات التي وجدت نفسها في مواجهتها، مما قلل من فرصة أن تكون عامل طمأنينة للشعب المصري، وقد خلص عبادي(2016) في دراسته إلى أنّ جماعة الأخوان المسلمين لم تستطيع أن تقدم سياسات يرضى عنها المواطن المصري العادي، كما أنّ مخططات الأخوان أثارت معارضيهم بسبب سياسة الإقصاء والتهميش التي اتبعها الأخوان، ولم يستطيعوا أن يتواصلوا إلى صيغة وطنية جامعة، مما وضعهم في مواجهة دول إقليمية كان لها مصلحة في إسقاط حكم الأخوان.

6-2-2 نتائج السؤال الثاني ومناقشته:

نصّ السؤال الثاني" ما العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية "أسهمت العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة في اليمن ومصر في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية بدرجة متوسطة"

ولاختبار الفرضية فقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للفقرات، والدرجة الكلية للعوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخب السياسيّة، واستخدم اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية للفقرات والدرجة والمتوسط الحسابي النظري (الفرضي) (5/3)، وجاءت النتائج كما بالجدول(9)

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في تقدير العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	المرتبة	درجة الإسهام
32	الثورة التونسيه شراره الثورة المصرية	44،4	71،0	5،70	000،0	1	عالية
43	حصار الحوثيين على المناطق المجاورة لصعدة	29،4	71،0	9،76	000،0	2	عالية
42	سيطرت الحوثيين على المناطق المجاورة لصعدة	21،4	69،0	9،76	000،0	3	عالية
37	الثورة فرصه جوهرية للحوثيين لتحقيق أهدافهم في الامامه (تولي الحكم)	17،4	05،1	1،50	000،0	4	عالية
38	دعم إيران بالسلاح والذخيرة واستقبال المجندين الحوثيين وتدريبهم عسكريا	14،4	07،1	8،48	000،0	5	عالية
40	غياب الإستقرار الأمنى بمعظم مناطق اليمن أثناء الثورة اليمنية	13،4	86،0	6،60	000،0	6	عالية
41	تنامى معدلات الفقر والبطالة أثناء فترة الحكومة الانتقالية	09،4	84،0	8،61	000،0	7	عالية
39	عجز حكومة الوفاق باليمن عن تلبية الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء بالعديد من المناطق اليمنية	02،4	90،0	3،56	000،0	8	عالية
35	الفراغ السياسي في مصر أثناء الثورة المصرية	00،4	96،0	4،52	000،0	9	عالية
28	حرصت جماعه الأخوان المسلمين على عدم ظهور قياداتها لضمان شعبية	96،3	11،1	1،45	000،0	10	عالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	المرتبة	درجة الإسهام
33	التعديلات الدستورية لإحتكار حق الترشيح لرئاسة الجمهورية لصالح الحزب الوطني قبل اندلاع الثورة المصرية	93،3	02،1	3،48	000،0	11	عالية
31	ساهم الأخوان بتشكيل أكبر مليونية منذ بداية الثورة للضغط على النظام	89،3	03،1	5،47	000،0	12	عالية
34	تركيز حركة الأخوان المسلمين على قاعدة استمرار التظاهر الشعبي.	85،3	95،0	1،51	000،0	13	عالية
36	الفراغ السياسي في اليمن أثناء الثورة اليمنية	82،3	02،1	0،47	000،0	14	عالية
29	تشكيل الأخوان المسلمين للجان التنفيذية في ميدان التحرير بمصر	75،3	98،0	2،48	000،0	15	عالية
30	تصدي الأخوان للبلطجية يوم موقعة الجمل	49،3	95،0	4،46	000،0	16	عالية
	الدرجة الكلية لدرجة تقدير اسهام العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول	01،4	56،0	7،22	000،0		عالية

يتضح من جدول (9) السابق أنّ درجة تقدير إسهام العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول كانت بدرجة " عالية"، بمتوسط حسابي بلغ (01،4)، وبانحراف معياري قدره (56،0)، وهذه القيمة تقل عن الواحد الصحيح؛ مما يدل على اتفاق كبير بين درجات تقدير المستجيبين. وقد تراوحت قيم انحرافاتها المعيارية للفقرات من (71،0-11،1) وتدل بمعظمها على وجود اتفاق كبير في درجات إسهام العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول، وربما يُعزى ذلك لاتفاق المستجيبين من حيث العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والفكرية والدينية، المتعلقة بالثورتين المصرية واليمنية.

ويُلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لدرجة إسهام العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة ت لها (7،22)، وكانت قيمة دلالتها الإحصائية (000،0)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد بالدراسة الحالية (05،0)، مما يُعني رفض الفرضية الصفرية التي نصَّت على أنّهُ " ساهمت العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول بدرجة متوسطة". وبالتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنّ " متوسط الدرجات في تقدير إسهام العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول بدرجة عالية"

فيما جاءت الفقرة رقم (32) " الثورة التونسيه شراره الثورة المصرية " بالمرتبة الأولى بدرجة موافقة عالية جداً بمتوسط حسابي بلغ (44،4)، وبانحراف معياري (71،0)، وتعزي الباحثة سبب هذه النتيجة إلى دور الثورة التونسية في إلهاب الثورات العربية الأخرى. وتبعتها الفقرتان (43، 42) جاءت بدرجات تقدير عالية جداً بلغت قيمة متوسطيهما الحسابيين على التوالي (29،4، 21،4)، بانحرافات معيارية (71،0، 69،0) وهما" حصار الحوثيين على المناطق المجاورة لصعدة، وسيطرت الحوثيين على المناطق المجاورة لصعدة ".

كما اتفقت مع ما أكّد عليه جميح (2014: 16) على أنّه استطاعت الحركة الحوثيه من خلال مرحلة الثورة استغلال طبيعية الواقع، وانشغال القوى السياسيّة بالصراع مع النظام من جهة، وفيما بينها لتسعى لمدِّ نفوذها والتوسع الجغرافي إلى مناطق ومحافظات أخرى، التي كانت البداية عبر السيطرة التامة على محافظة "صعدة"، ثم التوجه إلى السيطرة على بعض المحافظات الأخرى، ومراكز القوى فيها، كما هو الحال في محافظة "عمران"، ومحافظة "الجوف"، وبعض المناطق الأخرى التي خاضت فيها معارك دامية مع القبائل.

بينما جاءت الفقرات الأخرى بدرجة تقدير عالية حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية من (49،3-17،4)، بانحرافات معيارية(84،0-11،1) تدلُّ بمعظمها على اتفاق المستجيبين على أن الثورة اليمنية وفرت فرصة جوهرية للحوثيين لتحقيق أهدافهم في الإمامة (تولي الحكم)، ودعم إيران بالسلاح والذخيرة، واستقبال المجندين الحوثيين وتدريبهم عسكريا، وغياب الاستقرار الأمني بمعظم مناطق اليمن أثناء الثورة اليمنية، وتنامي معدلات الفقر والبطالة أثناء فترة الحكومة الانتقالية، وعجز حكومة الوفاق باليمن عن تلبية الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء في العديد من المناطق اليمنية، والفراغ السياسي في مصر أثناء الثورة المصرية، وحرصت جماعة الأخوان المسلمين على عدم ظهور قياداتها لضمان شعبية الثورة المصرية، والتعديلات الدستورية لاحتكار حق الترشيح لرئاسة الجمهورية لصالح الحزب الوطني قبل اندلاع الثورة المصرية، وساهم الأخوان بتشكيل

أكبر مليونية منذ بداية الثورة للضغط على النظام للرحيل، وتركيز حركة الأخوان المسلمين على قاعدة استمرار التظاهر الشعبي.

الخاتمة

هدفت الدّراسة لبيان دور الثورات العربية(اليمنية ,المصرية) في تعظيم أدوار الفاعلين الجدد من غير الدول، من حيث تنامي وازدياد قوتهم في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة ، ومعرفة العوامل والدوافع التي ساهمت في تعظيم أدوار الفاعلين الجدد من غير الدول، وقياس أثر الثورتين اليمنية والمصرية في إبراز دور كل من الحوثيين والأخوان المسلمين كفاعلين جدد من غير الدول ، وقد تبين من خلال العرض السابق لفصول الدراسة أن الثورة اليمنية في عام 2011 ، وتطورات المرحلة الانتقالية في اليمن بعد نجاح الثورة في تنحية الرئيس اليمني الاسبق علي عبدالله صالح قد أسهمت بشكل مباشر في تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والامنية للحركة الحوثية كفاعل جديد من غير الدول في الإستيلاء على الحكم في اليمن عام 2014 بأستخدام القوة العسكرية، حيث تمكَّنت الحركة الحوثية من إنشاء تنظيم فكري وعسكري سيطر على اغلب مناطق محافظة صعدة وساعدت عدة عوامل على نشوء هذا التنظيم كالفقر والبطالة والجهل وغياب مظاهر الدولة اليمنية مما جعل منهم قوة تُهدد الأمن الوطني اليمني بمفهومه الشامل ، فكل القرائن والشواهد تدل على أن البُعد الإقليمي والدعم اللوجستي الخارجي (الايراني) كان له أثر كبير على ظهور وتوسع نفوذ الحركة الحوثية في اليمن وصمودها في وجه قوات النظام اليمني ورفضها لمبادرات الصلح المحلية والإقليمية .

بينما نجد أن الثورة المصرية في 25 يناير 2011 قد أسهمت في بروز دور جماعة الاخوان المسلمين كفاعل جديد من غير الدول في مرحلة الثورة المصرية، وقد أستثمرت الجماعة الظروف السياسية والاقتصادية في مصر في المرحلة الانتقالية، وضعف التيارات والقوى السياسية المصرية والتعاطف الشعبي المصري في الوصول الى السلطة بطريقة سلمية من خلال الفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية المصرية.

أولاً: ملخص نتائج السؤال الأول المتعلق في دور الثورات العربية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول في المجالات السياسيّة، وقد تمّ تناولها كما يلي:

1. ملخص نتائج دور الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين).

تم قبول الفرضية التالية "ساهمت الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الحوثيين) بالمجالات السياسيّة بدرجة عالية"، حيث أن الثورات العربية كان لها دور فاعل في أبراز دور الفاعلين الجدد من غير الدول ,وذلك في ضوء ضعف دور المؤسسات التقليدية في المجتمعات العربية، بالاضافة الى الاحزاب والتنظيميات السياسية التي أستطاعت أستثمار الظروف السياسية في مرحلة الثورة والمرحلة الانتقالية لتحقيق أهدافها ومنها حركة الحوثيين في اليمن التي تمكنت من الاستيلاء على السلطة في عام 2014، كونها الاكثر تنظيماً في المجتمع اليمني، بالاضافة الى الدعم الخارجي من ايران، وأستغلالها لحالة الفوضى والصراع بين القوى السياسية اليمنية الاخرى.

تبين أنّ درجة تقدير إسهام الثورة اليمنية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول(حركة الحوثيين) كانت بدرجة " عالية" ، "وجاءت الفقرة "زيادة نفوذ الدور الإيراني كقوة إقليمية بالمنطقة العربية." بالمرتبة الأولى بدرجة عالية جداً، وجاءت خمس فقرات بدرجة إسهام عالية جداً وهي: "استغلال الخلافات بين القوى السياسيّة والقبلية، وظهور الحوثيين كأوسع حركة على الساحة اليمنية، وفشل آليات الحوار الوطني أثناء الثورة اليمنية، وزيادة التدخل الخليجي في اليمن، وتهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية، تبعتها الفقرات الأخرى بدرجة إسهام عالية" لعبت مسأله انفصال الجنوب دوراً مهماً لمصلحه الحوثيين، وضعف القرار السياسي باليمن أثناء الثورات، وبروز النظام القبلي باليمن، وضعف المؤسسة العسكرية في اليمن، وانتشار السلاح بين المدنيين باليمن، ووجود حواضن شعبية باليمن، وتصدير الثورة من الجنوب لشمال اليمن عبر الفصائل اليسارية، وبروز أثر التيار الليبرالي في الثورات العربية، والقضاء على السلفين بقياده عبدالله آل

الأحمر، بينما جاءت الفقرة " قوة نفوذ الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح." بالمرتبة الأخيرة وبدرجة عالية.

ملخص نتائج دور الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الأخوان المسلمين).

- تم قبول الفرضية التالية" ساهمت الثورة المصرية في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول (حركة الأخوان المسلمين) بالمجالات السياسيّة بدرجة عالية"، بعد خلع الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك والتي انتهت في 30 حزيران 2012 بانتخاب رئيس مدني بعد صراع ثلاثي على السلطة السياسية حيث كانت الأطراف المشاركة في هذا الصراع ترغب في السيطرة على مقاليد الحكم والانفراد بالقرار السياسي وهذه الأطراف هي: المجلس العسكري والإخوان المسلمين والقوى المدنية. وتبدلت التحالفات بين الأطراف الثلاثة أكثر من مرة، فتحالف المجلس العسكري مع الإخوان المسلمين ، وفي إعلان انتهاء "شرعية الميدان" بعد انتخابات مجلس الشعب. وتحالف المجلس مع أغلب الأحزاب المدنية بعد اتساع تطلعات الإخوان في السلطة والسعي للاستحواذ عليها، كما اتضح في الحوار بشأن وثيقة المبادئ الاسترشادية للدستور وقواعد تكوين الجمعية التأسيسية وفي الفترة التالية لانتخاب الرئيس مرسي بدأ صراع آخر بين الرئيس والإخوان وقوى التيار الديني من ناحية والسلطة القضائية والقوى المدنية من ناحية أخرى.
- تبين أنّ تقدير النخب السياسيّة لأوضاع مصر الاقتصاديّة الداخلية التي هيأتها للثورة على الحاكم " بالمرتبة الأولى بدرجة عالية جداً. ثم تبعتها " لعبت مواقع التواصل الاجتماعيّ دوراً كبيراً في حشد الثوار المصريين " بدرجة إسهام عالية جداً.
- تبين أنّ تقدير النخب السياسيّة لبعض الفقرات الدالة على إسهام الثورة المصرية في تعظيم حركة الأخوان المسلمين، والتي ظهرت بدرجة عالية وهي" الاضطهاد الذي عاشته جماعه الأخوان المسلمين زاد من حماسها لتولي الحكم، والدور

التنظيمي الكبير للأخوان المسلمين يوم جمعه الغضب، وبروز الأخوان المسلمين كأكبر حركة على الساحة المصرية، وفشل آليات الحوار الوطني أثناء الثورة المصرية، وساعدت الثورة على تحقيق هدف الجماعة بأنهم هيئة سياسيّة وليست جماعة دينية دعويه فقط، والدور الاستراتيجي الدفاعي والتنفيذي المتكامل للأخوان المسلمين يوم موقعه الجمل بالمرتبة الأخيرة.

- بينما جاءت الفقرة " وجود الأخوان المسلمين في الثورة كان عامل طمأنينة للشعب المصري بأكمله." بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة.

ثانياً: ملخص السؤال الثاني: المتعلق بالعوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة التي ساهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول.

- تم قبول الفرضية التي نصَّت على "تُسهم العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول بدرجة عالية، حيث استثمرت (الحركة الحوثية في اليمن، وجماعة الأخوان المسلمين في مصر) بوجه عام حالة من التراجع الاقتصادي، وتراجع معدلات التنمية، ومن ثم يتراجع إلى حد كبير دور المنظمات الحقوقية والجمعيات التنموية، وتراجع دور الدولة، والفوضى السياسية التي تعيشها الدولتين في تحقيق أهدافهما في الوصول للسلطة.
- إنّ درجة تقدير إسهام العوامل والدوافع السياسيّة في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول كانت بدرجة" عالية"، وجاءت الفقرة "الثورة التونسيه شرارة الثورة المصرية " بالمرتبة الأولى بدرجة عالية جداً، وتبعها الفقرتان بدرجات تقدير عالية جداً، وهما" حصار الحوثيين على المناطق المجاورة لصعدة، وسيطرة الحوثيين على المناطق المجاورة لصعدة "، بينما جاءت الفقرات الأخرى بدرجة تقدير عالية كانت " الثورة فرصة جوهرية للحوثيين لتحقيق أهدافهم في الإمامه (تولي الحكم)، ودعم إيران بالسلاح والذخيرة، واستقبال المجندين الحوثيين وتدريبهم عسكرياً، وغياب الاستقرار الأمني بمعظم مناطق اليمن أثناء الثورة اليمنية، وتنامي معدلات الفقر والبطالة أثناء فترة الحكومة الانتقالية، وعجز حكومة الوفاق باليمن عن

تلبية الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء بالعديد من المناطق اليمنية، والفراغ السياسي في مصر أثناء الثورة المصرية، وحرصت جماعه الأخوان المسلمين على عدم ظهور قياداتها لضمان شعبية الثورة المصرية، والتعديلات الدستورية لاحتكار حق الترشيح لرئاسة الجمهورية لصالح الحزب الوطني قبل اندلاع الثورة المصرية، وساهم الأخوان بتشكيل أكبر مليونية منذ بداية الثورة للضغط على النظام للرحيل، وتركيز حركة الأخوان المسلمين على قاعدة استمرار التظاهر الشعبي، والفرغ السياسي في اليمن أثناء الثورة اليمنية، بينما جاءت الفقرة " تشكيل الأخوان المسلمين للجان التنفيذية في ميدان التحرير بمصر" قبل الأخيرة، الفقرة (30) " تصدي الأخوان للبلطجية يوم موقعة الجمل" فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بدرجة عالية.

نتائج الدراسة

وتوصَّلَت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إنّ الثورات العربية كان لها دور فاعل في أبراز دور الفاعلين الجدد من غير الدول ,وأهمها حركة الحوثيين في اليمن التي تمكنت من الاستيلاء والسيطرة على السلطة في عام 2014، كونها الأكثر تنظيماً في المجتمع اليمني، بالإضافة إلى الدعم الخارجي من إيران، واستغلالها لحالة الفوضى والصراع بين القوى السياسية اليمنية الآخرى، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي استطاعت توظيف مواردها السياسية والإعلامية؛ لتحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة في مصر .
2. إنّ العوامل والدوافع السياسيّة والاجتماعيّة أسهمت في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول بدرجة عالية، حيث استثمرت الحركة الحوثية في اليمن الظروف السياسية، وحالة عدم الاستقرار السياسي، والفوضى التي واجهت وتواجه اليمن منذ عام 2011 في الاستيلاء والسيطرة على السلطة في اليمن بإستخدام القوة العسكرية، بينما استثمرت جماعة الأخوان المسلمين في مصر الحركات

الاحتجاجية، والثورة المصرية، والمرحلة الانتقالية في مصر لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتحقيق مكاسب سياسية في الانتخابات البرلمانية، والوصول الى السلطة عن طريق صناديق الإقتراع.

توصيات الدِّراسَة

في ضوء ما أسفرت عنه الدِّراسَة من نتائج، فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- إجراء دراسات وأبحاث حول الأدوار والأدوات التي يستخدمها الفاعلون الجُدد من غير الدول، في توسيع نشاطهم، وتحقيق أهدافهم في الدول العربية؛ لتفعيل قدرة المؤسسات الحكومية والخاصة على التعامل مع أدوارها لتعزيز استقرارها.
- التوعية بالدور المتعاظم لإيران على الساحة الإقليمية، واستثمارها للفاعلين الجدد من غير الدول، في تحقيق أهدافها، ويظهر ذلك من خلال دورها في دعم نشاط الحركة الحوثية.
- بناء آليات علميّة منظمة؛ لتنمية الحوار الوطني بالحكومات العربية؛ للاستفادة من التجارب السابقة في اليمن.
- الحرص على إشراك الأخوان المسلمين، بمؤسسات الدولة للاستفادة من خبراتهم، حتى لا يشكلون قوة منافسة للدولة عند أول منعطف سياسي.
- ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية بغض النظر عن التبعية القبلية، حيث تبيَّنَ من نتائج الدراسة أنّ استغلال الخلافات بين القوى السياسيّة والقبلية، يلعب دوراً سلبياً، يهدد استقرار الدول.
- بناء آليات علميّة منظمة لتنمية الحوار الوطني في الحكومات العربية؛ للاستفادة من التجارب في اليمن ومصر.
- المحافظة على قوة القرار السياسي بالحكومات العربية، والاهتمام بالمؤسسة العسكرية .

- إجراء البحوث والدراسات، فيما يتعلق بالجيل الثالث للفاعلين الجدد من غير الدول "لمواقع التواصل الاجتماعيّ"، لما أصبح لها من دور جوهري، وواضح في العملية السياسية.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

المصادر:

ربيع، محمد محمود، مقلد، اسماعيل صبري (1994). **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت.

الكيالي، عبدالوهاب (1986). **الموسوعة السياسيّة**. **الجزء الأول**، **بيروت: المؤسسة** العربية للدراسات والنشر.

هلال، علي الدين (1994). **معجم المصطلحات السياسيّة**. القاهرة: جامعة القاهرة.

المراجع العربية:

الكتب:

اردنت، حنه (2008). **في الثورة**. ترجمة: عطا عبد الوهاب، لبنان: المنظمة العربية لترجمه.

أبوعلام، رجاء الدين محمود (2012)، **مناهج البحث في العلوم السلوكية**، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية.

برنتون، كرين (1965). **الثورة وعناصرها تحليلها ونتائجها**. ترجمة: زياد عناب وشجاع الاسد، بيروت: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

بلقزيز، عبدالاله (2012). **ثورات وخيبات في التغير الذي لم يكتمل**، بيروت: منتدى المعارف.

البنا، حسن (1998). **رسائل الإمام حسن البنا**. الاسكندرية: دار الدعوة.

بورتشيل سكوت، وديفتاك ربتشارد ونادرين تيري ولنكليتر أندرو ودونلي جاك وباترسون ماثيو وجاكي ترو سميث (2015) **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

التليدي، بلال (2012). **الإسلاميون والربيع العربي، الصعود التحديات، تدبير الحكم، دراسات فكرية (2)**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدرسات.

تمام، حسام (2012). **الأخوان المسلمون... سنوات ما قبل الثورة**. القاهرة: دار الشروق.

جابر، حسين بن محمد (1987). **الطريق إلى جماعة المسلمين**. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

حبيب، رفيق (2012). **الدولتان الإسلاميون والدولة القومية**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

حماد، مجدي (2007). **جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل**. ط2، الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب.

درويش، أحمد (2014). **مصر وأحداث ما بعد الثورة. القاهرة**: وزارة الاعلام.

الدوسري، نايف (2011). **الظاهرة الحوثية: دراسة منهجية شاملة**. الإسكندرية: دار الصحوة العالمية للطباعة والنشر.

رجب، إيمان (2013). **ما بعد سقوط الإخوان التأثيرات الإقليمية لسقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.

رشوان، ضياء (2007). **الأخوان المسلمون في مصر شيخوخة تصارع الزمن**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

رشوان، حسين (2014). **ثورات الربيع العربي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

الزهيري، أبو بكر مرشد فازع (2011). **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي**. ط2، صنعاء: مكتبة مركز الصادق.

سلامة، غسان (2011). **الربيع العربي إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شلاطه، احمد زغلول (2017). **الإسلاميون في السلطة: تجربة الأخوان المسلمون في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شلبي، محمد (1996). **المنهجية في التحليل السياسي.** القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر.

الشماغ، عامر (2013). **الأخوان المسلمون وثورة 25يناير.** القاهرة: دار التوزيع والنشر.

الشماغ، عامر (2014). الأخوان **المسلمون وثورة 25 يناير..** من **معتقل وادي النطرون حتى قصر الاتحادية.** القاهرة: دار التوزيع والنشر.

الشنبري، (2013). **الإتجاهات الدينية والسياسيّة في مصر الحديثة.** بيروت: دار جداول.

الشيوخ، محمد (2013). **تأثير ثورات الربيع العربي على ظاهرة الإسلام السياسي.** القاهر: دار مدارك للنشر.

الدليمي، عبد الرزاق محمد. (2012). **الاعلام الجديد والصحافة الإلكترونية:** دار وائل، عمان. الاردن.

الصنعاني، عبدالله محمد (2006). الحرب في صعده من اول صيحة الى اخر طلقة، القاهرة: دار الأمل.

الصلاحي، فؤاد (2007). **الأحزاب السياسيّة العربية حاله اليمن.** بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

عبد الحي، صباح عبد الصبور (2016) **استخدام الفاعلين العنيفين من غير الدول للقوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة نموذجا: منذ عام 2000؟.** القاهرة: منشورات ادارة المعهد المصري.

عبدالعاطي، عمرو (2013). **المشهد المصري بعد سقوط الإخوان،** المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية .

عبيدات، ذوقان واخرون (2007). **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه.** بيروت: دار الوحدة العربية لتوزيع والنشر .

العزاوي، وصال (2011). **الثورات العربية واستحقاقات التغيير... دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية**، العراق: هيئة علماء المسلمين في العراق.

عماد، عبد الغني واخرون (2013). **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عوض، جابر سعيد (1992). **اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، في: ودوة بدران(محررة)**، اقتراب البحث في العلوم الاجتماعيّة، القاهرة: جامعة القاهرة.

غليون وآخرون (2005). **التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

القرني، بهجت (2013). **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

كوهان، آس (1979). **مقدمة في نظريات الثورة**، ترجمة فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ليلة، علي (1997)، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة**، القاهرة، مكتبة لأنجلو المصرية.

ليلة، علي (2007). **التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين**، في: محمود عودة، التاريخ الاجتماعي للمجتمع المصري، القاهرة، جامعة عين شمس.

المسيري، عبد الوهاب (2006). **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الشروق.

المقدادي؛ خالد غسان (2016). **ثورة الشبكات الاجتماعيّة (ماهية مواقع التواصل الاجتماعيّ ومجالاتها التقنية، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، الدينية، والسياسيّة على الوطن العربي والعالم**. ط2 الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

مقلد، اسماعيل صبري (1987). **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلة مقارنة**. الكويت: دار السلاسل

المنوفي، كمال (1987). **اصول النظم السياسيّة المقارنه**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

منيب، عبد المنعم (2009). **خارطة الحركات السياسيّة في مصر**. المنصورة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

هلال، على الدين وآخرون (2013)، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية

الواعي، توفيق (2001). **الأخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية (شبهات وردود)**. الكويت: مكتبة المنار الإسلامية.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

رجب، ايمان أحمد (2014). "**تأثير الهوية على سلوك الفاعلين الجدد من غير الدول فى المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس**. اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

عبادي، جمال رفيق عوض (2016). **تجربة الأخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسيّة في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

التقارير الدولية والمؤتمرات:

بن عمر، جمال (2013) **تقرير إلى الامين العام بموجب قراري مجلس الأمن 2014(2011) 2051(2012)**"مجلس الأمن الدولي، الاجتماع رقم 7037، بتاريخ 27ايلول 2013، نيويورك

الدغشي، احمد محمد (2013)، **الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي مع تصور لميثاق الشرف بين فرقاء الدين والسياسة**، منتدى العلاقات العربية والدولية المنعقد بالدوحة بالفترة في 2013/8/12.

دندن، عبد القادر (2014)، "**نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية**"، **مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد**"، جامعة تبسة (الجزائر)، يومي 29/28 أبريل، 2014.

القطري، عبد الناصر (2015). الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011"، **ورقة مقدمة في الاجتماع الثامن لمنتدى قرطبة الآن**، جينيف: مؤسسة قرطبة.

منظمة الشفافية الدولية، (2005). نهضة مصر، 26-2005/1/27.

وزارة العدل (2009)، **إدارة الإحصاء القضائي**، تزايد معدلات الفساد يشكل بذرة خطورة، الميدان.

الصحف اليومية:

صلاح، عبد المنعم، محمد (2010). **الحركة الحوثية وافكارها ومعتقداتها وأهدافها**، مقال منشور في صحيفة 26 أيلول اليمنية الاسبوعية، (1495) في (21 كانون الثاني).

عايش عبده (2015). **المخلوع صالح يتبنى مطالب الحوثي ويبعث برسالة إلى هادي للاستجابة لشروطه**"، مقال منشور في صحيفة الكترونية يمن نيشن (سياسة وأحزاب) بتاريخ 2015/1/21.

مرعي، ابراهيم بن سعد (2015). **كيف نستطيع إحتواء التمدد الإيراني؟** "صحيفة الرياض، (17035).

المجلات والدوريات:

أبو صعب، فارس، (2011)، التحولات العربية في عالم متغير مثلث القوة في الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 389.

الأحمدي، محمد (2013). الحوثي ذراع إيران في خاصرة الخليج، **مجلة البيان (213)**.

أدمام، شهرزاد (2014). الفواعل العنيفة من غير الدول، **مجلة سياسات عربية**، العدد 8، نيسان/أبريل.

إسحاق، سالي خليفة (2011م). تحليل تاريخي: التقديرات المسجلة لنهايات "سلاسل الثورات" في الخبرة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 185، المجلد 46.

باحميد، مازن (2017). الحل السياسي للازمة اليمنية، **مجلة البيان**، لندن، العدد 358.

البنا، إبراهيم عبدالله (2017). الفكر السياسي عند جماعة الأخوان المسلمون: آراء حسن البنا نموذجًا، **مجلة العلوم السياسيّة والقانون**، المركز الديمقراطى العربى في قسم الدراسات الدينية والجماعات الإسلامية.

بول، سالم (2012). مستقبل النظام العربي والمواقف الدولية من الثورة، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 398: 35-36

جميح، محمد (2014). المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء." **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر (11) ص16 - 23.

حسن، عمار علي (2011). الثورات العربية مهمة صعبة ومصير غامض، **مجلة شؤون العربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة (147) ص92-95.

حسين، أحمد عبد الدايم (2012) قراءة في بيانات الأخوان المسلمين خلال الثورة، **مجلة المصريون**، القاهرة.

حمادة، أمل، (2011)، تحويل طويل المدى: هل نحتاج لاعادة تعريف الظاهرة الثورية؟، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، 46(185) ص34-37.

حميد، علي محسن (2013). التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، **مجلة شؤون عربية**، (153) ص 100-103.

حنفي، علي خالد (2012). ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجه الجديدة للفاعلين من غير الدول، **مجلة العلوم السياسيّة** (192)، 17-22

الخضري، أنور بن قاسم (2016)، خناجر الحوثيين وآليات التدافع لدى الإسلامين، **مجلة البيان**، المركز العربي لدراسات الانسانية، القاهرة

الذوادى، محمود (2016). الربيع العربي بين التعثر والصمود في ضوء نظرية البُعد الثالث للإنسان وفكر ابن خلدون، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، مصر، 51 (204) ص 101-103.

رجب، إيمان أحمد (2012/أ). القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية، **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الاهرام، (189) ص 35-40

رجب، إيمان (2011). اللاعبون الجدد وأنماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 187.

رجب، إيمان أحمد (2012/ب). اللاعبون الجُدد: أنماط وأدوار الفاعلين الجدد من غير الدول في المنطقة العربية. **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، مصر، 48 (187) ص34 - 41.

الزويري، محجوب (2015). إيران والحوثيين: صناعة الفوضى فى اليمن." **مجلة دراسات**. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. البحرين 2 (1): 69 - 77.

سلامه، معتز (2012). دولة لا نظام: هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن؟ **مجلة السياسة الدولية**. القاهرة، (187) ص45- 47

السيد، مصطفى كامل السيد (2015). الفاعلون الجُدد على مسرح السياسة العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 200، أبريل، المجلد 50.

الشرجبي، عادل (2014). وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، **مجلة سياسات عربية**، الدوحة، (7). 5-13.

الشرعة، محمد (2014). اشكالية التحوُّلات السياسيّة في اليمن: الفرص والتحديات 1990_2012. **مجلة المنارة**، الاردن، 19(4) ص45-46.

الصباحي، أحمد (2013). الحراك الجنوبي وحركة الحوثي تقارب المصالح وتباعد الايدولوجيات، **مجلة البيان**، (317) ص61 -62

الصباحي، عبد الرحمن (2014). الانتشار الحوثي ومصادر قوته في اليمن. **مجلة البيان**، (365)، 5-8

الطاهر، أحمد (2010). **الأزمة اليمنية: قراءة في جوهر الصراع وتداعياته، شؤؤن خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 60

عبد الحليم، إيمان (2014). تحوّلات ممتدة: معضلات وفرص الحوار الوطني في اليمن. **مجلة السياسة الدولية**. القاهرة، مركز الاهرام لدراسات الاستراتيجية، (195) ص18-19

عز الدين، ناهد (2012). خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**. مؤسسة الاهرام، 48 (188)، 62-85.

العسلي، بسام (2011). الوضع اليمني وابعاده الإقليمية والدولية، **مجلة الدفاع العربي**، مجلد 35.

عمار، رضوى (2013)، شروط التعاون: جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدوله، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، (193)، 15-19

العناني، خليل (2013). جماعة الأخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، **مجلة سياسات عربية**، العدد 4، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ايلول.

العناني، خليل (2016). الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، كانون الثاني / يناير.

عيسى، محمد عبدالشفيع (2011م). فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الاخيرة في تونس ومصر، **مجلة المستقبل العربي**، (186). ص12-15

المتوكل، محمد (2014). الأفاق الديقراطية في الثورة اليمنية. **المستقبل العربي**، لبنان، مج 35.

محمود، سعاد كامل (2013). عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية، **مجلة السياسة الدولية** ملحق اتجاهات النظرية (192) ص 3-10.

المودع، عبد الناصر (2015). الازمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، العدد 70، المجلد 18، ص 40-44

نهرا، فؤاد (2011). أمريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد139.

النيسي، اسكندر (2015). صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 199، مج 50 مركز الاهرام لدراسات الاستراتيجية، القاهرة ص 165-177.

المواقع الإلكترونية:

أبو حسين، جمال الدين اسماعيل (2014). تنظيم أنصار الله (الحوثيون)، تكوينه لمذهبي ومعاركه السياسيّة "، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام لدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2014/8/31 (متاح) على الموقع الالكتروني **http://www.siyassa.org.eg/News/4892.aspx**

باسندوه، وسام أبو بكر (2014) السلم والشراكة، اتفاقية تسلم الأخرى" مقال منشور في صحيفة الشروق www.shorouknews.com/columns/**?**

البكيري نبيل (2013). حقيقة التدخل الإيراني في اليمن. الجزيرة نت/**http://www.aljazeera.net**

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن (2013). نقلا عم الرابط: **https://www.un.org**

الجزيرة نت (2011). أحداث ثورة اليمن. 2011،/**www.aljazeera.net**

الحمادي، خالد (2015). اليمن: انقلاب حوثي يسيطر على الدولة، مقال منشور في صحيفة القدس العربي http ://www،alquds .co .uk/?p138265 . تاريخ الدخول 2017/10/1.

الخطري، عبد الناصر (2015)، "الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011م"، online، متاح على الرابط: http://www.cordoue.ch/al-khutarys-blog/item

الخطيب، أحمد عبد التواب (2014)، "سيطرة الحوثيين على صنعاء ومخاطر التقسيم والانفصال"، online، متاح على الرابط: http://alkhabar-berlin.blogspot.com/

سعلي، محمد (2014) تمرد الحوثيين في اليمن: ثورة أم مهمه في الوكالة "، http://www.fundacionalfanar.com/ar/

شحاتة، دينا (2011). الحركات الشبابية وثورة 25 كانون الثاني، كدراسات إستراتيجية، نقلا عن الرابط الإلكتروني http://digital.ahram.org.eg/

مأرب برس (2014). الحوثيون ينزعون سلاح الدوله اليمنية "https://marebpress.net/news-detuils.php?sid=102977

المدني، عبدالله (2015)،"التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية"، online، متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/ar/politics

مركز ابعاد لدراسات والبحوث (2014) أكثر من 3الاف قتيل في حروب شنتها الجماعات المسلحة على مؤسسات مدنية وعسكرية منذ اختتام مؤتمر الحوار " www.abaadstudies

مركز الجزيرة لدراسات (2015). نقلا عن الرابط: www.aljazera.net

منصر، فواز (2015)، "الجيش اليمني يستعيد السيطرة بالكامل على مطار عدن"، online، متاح على الرابط: /www.skynewsarabia.com/،

الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعيّة (2007). نقلا عن الرابط: **http://nct.gov.eg/nct-ar:**

موقع البي بي سي (2015)،"اليمن: قتال عنيف بمحافظة الحجة المجاورة للسعودية"، online، متاح على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/**

الموقع بوست – صنعاء: (2016)، "ثلاث هدن في اليمن... ما الذي اختلف في كل هدنة؟ " online، متاح على الرابط: **http://almawqea.net/** ،

موقع حزب الوفد المصر (2005). نقلا عن الرابط:**www.marefa.org**

المراجع الأجنبية:

Ataman،Muhitin (2013) States "**-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-The Impact of Non** " ،Alternatives: Turkish Journal of International Relations" ،2 (1) ،pp 42 - 44.

Bailin، Naomi (1980). Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions ، **International Studies Quarterly**، Vol. 24، No. 4، pp. 532-554

Bartolomei، Jason، Casebeer، William and Thomas، Troy (2004).**Modelling Violent Non-State Actors: A Summary of Concepts and Methods**. Colorado: Institute for Information Technology Applications United States Air Force Academy، IITA Research Publication 4، Information Series، November)

Bertrand، s(2000). **The Imported State:The Westernization of the Political Order**. Stanford University Press.

Brinton، crane. (1965). **The Anatomy of Revolution** ،revised ed. Vintage bools ،New York.

Crisis، yemen (2012). Oxfam international**: www.oxfam.org**.

Dalacoura، Katerina (2012). **Islamist movements as non-state actors and their relevance to international relations. In: Josselin**، Daphnéand Wallace، William، (eds.) **Non-State Actors in World Politics**. Palgrave Macmillan، London، pp. 235-250 .

El-Naggar، Mona (2015). **Shifting Alliances Play Out Behind Closed Doors in Yemen**. New York Time، Retrieved 11 February 2015.

Haykal،bafana (2012). **National Dialogue : panacea or pain ?**" http://blog.haykal.sg\the _yamen\14-national -dialogue-in-yemen-panacea-or -pain

Nye، Joseph & Keohen، Robert.،(1971)،**Trans national Relations and World Politics**،**International Organization**،Vol 25،No 3.

Parsons، Talcott، (1986) **The Structure of Social Action. A Study in Social Theory with Special Reference to a Group of Recent European Writers**، New York: MacGraw Hill

Phil Williams (2008) **state Actors and National and international security-Violent non) Swiss Federal Institute of Technology Zurich)** p12-15

Troy S. & William D. (2004) **"Violent Non-State Actors: Countering Dynamic Systems،" in Strategic Insights**، 3(3)، p. 2-7